الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم الأدب العربي

مدرسة النحو في المغرب و الأندلس
خلال القرنين السابع و الثامن الهجريين
بحث في المصطلح والمنهج و الوظائف

أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي

إعداد الباحث :
عمار ربيح

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد خان

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ بلقاسم دفة	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسًا
أ.د/ محمد خان	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرفًا و مقرّرًا
أ.د/ بلقاسم بلعرج	أستاذ	جامعة قالمة	عضوًا
أ.د/ بشير إبرير	أستاذ	جامعة عنابة	عضوًا
د / لخضر بلخير	أستاذ محاضر'أ'	جامعة باتنة	عضوًا
د / رابح بومعزة	أستاذ محاضر'أ'	جامعة بسكرة	عضوًا

السنة الجامعية 2008 /2009

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم الأدب العربي

مدرسة النحو في المغرب و الأندلس
خلال القرنين السابع و الثامن الهجريين
بحث في المصطلح والمنهج و الوظائف

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللسان

إعداد الباحث :
عمار ربيح

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد خان

السنة الجامعية 2008 /2009

L’école grammairienne du Maghreb arabe et d’Andalousie aux 7ème et 8ème siècles de l’Hégire.

L’étude de grammaire arabe dans les pays du Maghreb et d’Andalousie dut se distinguer et s’émanciper avec une école spécifique, se positionnant avec autorité, avec ses propres principes, ses propres règles et fondements, au coté des prestigieuses écoles orientales de grammaire arabe de Bassora, de Koufa, et de Bagdad.

Les grammairiens de cette école du Maghreb et d’Andalousie devinrent des références, défiant les plus grandes références orientales de la grammaire arabe tels *Sibawayh* ou *El Fara’*. En effet, les attitudes de cette nouvelle école envers les fondements de la grammaire arabe traditionnelle furent très particulières. L’école de grammaire du Maghreb et de l’Andalousie fit du saint Coran la principale source d’appuis ; et le Hadith, qui était auparavant négligé comme source d’étude grammaticale, fut aussi reconnu en venant en seconde position. De plus, cette école montra peu d’intérêt à l’analogie, à l’étude des causes, et à l’interprétation usité par les grammairiens orientaux.

Les opinions des grammairiens de cette école divergèrent donc des opinions des grammairiens du *Machrek* (de l’orient) sur plusieurs questions. Cette école fut capable d’avoir ses outils propres. En effet, sa terminologie grammaticale fut différente et même plus précise que celle de Bassora ou de Koufa ; et c’est

pour cela qu'elle persista dans le temps pour se généraliser aujourd'hui à travers le monde arabe.

De plus, les méthodes de publication de la grammaire des savants maghrébins fut aussi d'un grand intérêt. En effet, ils avaient depuis longtemps appelé à une simplification et une vulgarisation de la grammaire pour les apprenants. Ils innovèrent en cette matière et plus exactement dans le *nadhm* (poésie didactique) et la concision des publications. Ainsi, les *Alfia* de *Ibn Malik* et *Alfia* de *Ibn Maâti Al Jazaîri'* devinrent si fameuses et d'un si grand intérêt pour les étudiants de grammaire que ceux-ci allèrent jusqu'à oublier les travaux des savants orientaux tel *Sibawayh*.

La grammaire du Maghreb et de l'Andalousie acquit donc une force et une précision telles, qu'elle pu influencer certaines écoles du *Machrek* comme l'école d'Egypte et celle du *Cham* (Syrie).

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا مكان هذا لكان أحسن،ولو زيد كذا لكان يستحسن ،و لو قدم هذا لكان أفضل،ولو ترك هذا لكان أجمل، و هذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

العماد الأصفهاني

الفصل الثالث

الأصول النحوية عند المغاربة والأندلسيين

أ-السماع

أولا: القرآن الكريم وقراءاته

- مواقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات:

1. موقف النحاة المتقدمين
2. موقف المتأخرين منهم

ثانيا: الحديث النبوي الشريف

1-المانعون للاستشهاد بالحديث

2-المجوزون له

3-المتوسطون في ذلك

- مواقف النحاة المغاربة في الاستشهاد به

ثالثا: كلام العرب شعره ونثره

1- مواقف النحاة من الإستشهاد بالشعر العربي

2- مواقف النحاة المغاربة من الإستشهاد بالشعر

ب - القياس والتعليل

1- أركان القياس وأنواعه

2- القياس عند المغاربة و الأندلسيين

3- المغاربة و التعليل

للنحو – كما لكل شيء- أصول بني عليها، ومقاييس استنبط منها, يقول ابن الأنباري: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"(1).

وهذه الأصول هي مدار بحث النحاة، فمنها أدلتهم التي ساقوها، وبها قواعدهم التي استنبطوها، على ما كان بينهم من خلاف في النظر إلى هذه الأصول، أخذا ومنعا أو اتساعا وتضييقا، وقد حصر متقدمو النحاة الذين درسوا أصول النحو وألفوا فيها هذه الأدلة في فرعين، أدلة نقلية وأدلة عقلية، فأما النقلية فتتمثل في السماع أو النقل والمتمثل في القرآن الكريم بجميع قراءاته وحديث النبي (ص) وكلام العرب شعره ونثره، وأما العقلية فيمثلها القياس والتعليل وما إليهما من أدلة الاستدلال العقلية الأخرى، كالإجماع والاستحسان واستصحاب الحال، وقد أطلق السيوطي على الأدلة المشهورة، وهي السماع والقياس والاستصحاب اسم "أدلة النحو الغالبة"(2)، لأنها أقوى الأدلة النحوية، وسنتبين فيما يأتي مواقف النحاة في النظر والاحتكام إلى بعض هذه الأصول ونعني بذلك السماع والقياس والتعليل.

أ. السماع:

السماع أو النقل هو الأصل الذي يكون المدونة اللغوية، وهو " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"(3)، وأهم عناصره: كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده "إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا"(4).

وسيكون حديثنا عن كل عنصر من هذه العناصر، مفصلين القول في مواقف نحاة المغرب والأندلس ورأيهم فيه ومدى احتكامهم إليه وهم يصوغون أراءهم ويعلنون عن اجتهاداتهم النحوية.

(1)- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة لابن الأنباري، تح سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية سنة 1957، ص80
(2)- الاقتراح في أصول النحوص21
(3)- لمع الأدلة ص 81
(4)- الاقتراح ص 43

أولا: القرآن الكريم وقراءاته:

لا جدال في أن القرآن الكريم ، أهم مصدر وأصحه، يعتمد عليه في الكشف عن ظواهر اللغة العربية ، واستنباط قواعدها وبيان خصائصها، فقد توافر له من وسائل الصون والحفاظ على تراكيبه وكلماته وأصواته، وما يتصل بكيفية أدائه، مالم يتوافر لغيره، فكان الاعتماد في نقله على الرواية ،والعرض والتلقي مشافهة، على دقة في الأداء ، وحرص في الضبط وصحة في السند، فكانت القراءة علما قائما بذاته، له علماؤه وأصوله ومقاييسه.

والقراءات القرآنية "هي اختلاف في ألفاظ الوحي المذكور كتابة أو نطقا أو ضبطًا"[1]، فقد أثر عن النبي (ص) اختلاف نطقه بالوحي المنزل عليه "تخفيفا على القبائل ومراعاةً للهجاتها المختلفة"[2].

وقد تناقل الصحابة هذه الاختلافات، وقرأوا بها ودونوها، فاختلفت القراءات وتعددت، واشتهر بين الناس قراء من الصحابة والتابعين وغيرهم، حتى كان ابن مجاهد (ت324هـ) الذي وضع الضوابط للقراءة المتواترة، التي كان للنحاة على مر القرون آراء في الأخذ والاستشهاد بها، تباينت فيما بينها، فتباعدت وتدانت.

وقد أوجز ابن الجزري (ت833 هـ) ضوابط القراءة الصحيحة فقال: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة، التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت من الأئمة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت من السبعة أو عمن هو أكبر منهم"[3].

فقد محص العلماء قراءات القرآن، وخرجوا أسانيدها، وميزوا بين متواترها آحادها وشاذها[4]، ووضعوا مقاييس دقيقة لبيان هذه الأنواع ،وهي التي أوجزها ابن الجزري –كما أسلفنا- في أركان ثلاثة:

1. أن توافق العربية ولو بوجه من الوجود وإذا اختل كانت القراءة ضعيفة.
2. أن توافق المصحف العثماني ولو احتمالا وإذا اختل كانت القراءة باطلة.

(1)- البرهان في علوم القرآن للزركشي 318/1
(2)- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص09
(3)- النشر في القراءات العشر لابن الجزري،تصحيح محمد علي الضباع،المكتبة التجارية بمصر، 89/1.
(4)- الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي، مطبعة الحلبي ط3، 1951، 75/1 وما بعدها.

3. أن يصح سندها عن النبي (ص) وإذا اختل كانت القراءة شاذة، سواء أكانت من القراءات السبع أم من العشر أم من غيرها.

ومن ثم فإن صحة القراءة لا ارتباط لها بصدورها عن الأئمة السبعة، كما أن شذوذ القراءة ,لا ارتباط له بصدورها عن غيرهم، فقد تكون القراءة سبعية وشاذة، قال ابن الجزري: "فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم، منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم تركن النفوس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل.."[1].

ولا يشترط التواتر في صحة السند لأننا " إذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت من هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم "[2].

فهذه هي الشروط الثلاثة التي وضعها القراء لصحة القراءة، إلا أنه عند التحقيق ، يتضح أن القراء ركزوا على صحة السند ، وجعلوه الشرط الأساس في قبول القراءة، يقول ابن الجزري: " وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، وإذا ثبت عندهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها "[3]. وذلك موقف القراء لا عوج فيه ولا أمتا.

أما النحاة فقد تشددوا في موافقة القراءة للعربية والقياس، وقد أوقعهم هذا في تخطئة بعض قراءات الثقات من القراء[4].

مواقف النحاة من الاحتجاج والاستشهاد بالقراءات*:

إن موقف النحاة من أهمية الاسشهاد بالقراءات ليس متحدًا عند النحاة المتقدمين والمتأخرين على السواء، فقد صرف المتقدمون همهم وجهدهم إلى الاستشهاد بالشعر، وقدموه على الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، " وإذا كان كتاب سيبويه يمثل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو، فإنه يمثل في الوقت نفسه قمة الدراسة التي سبقته واتجاهها، كما أنه يشير أيضا إلى الطريق الذي سلكته الدراسة من بعده،إذ تأثرت به وتتبعت خطاه، وهذا الكتاب، فيه – كما يقول

(1)- النشر في القراءات العشر 101/1
(2)- نفسه 13/1
(3)- نفسه 10/1، 11
(4)- الأصول، تمام حسان، ص99
(*)- فرق الدكتور علي أبو المكارم بين مصطلحي الاستشهاد والاحتجاج ورأى أن بينهما عموما وخصوصا "فالاستشهاد ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقاعدة النحوية، أي التي تبنى عليها القواعد، والاستشهاد -بهذا التحديد- بعض مدلول الاحتجاج، فإن الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقا، وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصا لغوية أو أصولا نحوية"، ينظر: أصول التفكير النحوي،علي أبو المكارم،منشورات جامعة الفاتح-ليبيا،ط1،سنة 1977، ص246.

أحد الدارسين- اعتماد كامل على الشعر العربي القديم، في الاستقراء وتقدير الأصول،وتغافل نسبي عن آيات القرآن والشعر الإسلامي، وقد أحصى ما فيه من آيات القرآن فلم تزد على ثلاثمائة آية، لم يتخذها معظمها مصدرا للدراسة، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر،ثم تساق الآيات بعد ذلك ، فكأنما تساق بهدف التوكيد و التقرير لا الاستشهاد [1].

وإذا كان لابد من إبداء رأي، فإنه يتلخص في أن القرآن ينبغي أن يكون هو الأساس في بناء الصرح النحوي، فكان ينبغي أن توضع القواعد على أساس الشواهد القرآنية الواردة، ثم بعد ذلك يأتي الاستشهاد بالشعر العربي، لكن النحاة الأوائل عكسوا الأمر، فجعلوا الأول أخيرا، والآخر أولاً، فقدموا الاستشهاد بالشعر على الاستشهاد بالقرآن الكريم[2]، وغني عن البيان أن القرآن أوثق نص وصل إلينا على الإطلاق[3].

ويبدو أن موقف المتقدمين هذا، لم يتبعهم فيه المتأخرون اتباعًا كاملاً، بل إن كثيرا منهم وضعوا الاستشهاد بالقراءات القرآنية في المرتبة الأولى وقدموه على الشعر، وهذا ما ألمح إليه السيوطي إذ قال: " كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءتهم ثابتة بالاسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها، وثبوت ذاك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون – ومنهم ابن مالك- على من عاب عليهم ذلك أبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم العربية – وإن منعه الأكثرون- مستدلا به.."[4].

1. موقف النحاة المتقدمين:

لقد صرح النحاة بأن القراءة سنة متبعة، ومن ثم يجب قبولها والاحتجاج بها، ومن هؤلاء سيبويه إذ يقول: "إلا أن القراءة لا تخالف، لأن القراءة سنة"[5].

وصرح كذلك الفراء بأن القراءة سنة متبعة، وبنى بعض قواعده على النص القرآني وقراءاته، واحتج بكثير من القراءات التي رفضها غيره، وكان هذا الذي صرحوا به من وجوب الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، يستلزم منهم الاعتماد والرجوع إلى القراءات القرآنية في

استنباط القواعد، أكثر مما عداها من مصادر الاحتجاج، وألا يطعنوا في قراءة، إلا أن الواقع العملي يبين أنهم اعتمدوا على كلام العرب في استنباط القواعد ،أكثر من قراءات القرآن الكريم،

---

(1)- ينظر :الاستشهاد والاحتجاج في اللغة، محمد عيد، عالم الكتب- القاهرة، سنة 1972، ص123.
(2)- اختلف الدارسون في تعليل تقديم النحاة الأوائل الاستشهاد بالشعر على القراءات وكان لكل تخريجه وتفسيره.
(3)- سيبويه والقراءات، د/ أحمد زكي الأنصاري، دار الاتحاد العربي للطباعة، سنة 1972، ص07.
(4)- الاقتراح للسيوطي ص49
(5)- ينظر: الكتاب، تح عبد السلام هارون 148/1

وأقرب مثال إلى ذلك كتاب سيبويه، إذ تبلغ شواهده الشعرية خمسين بيتا وألفا و بلغت شواهده القرآنية " سبعا وخمسين وأربعمائة، وبإسقاط المكرر منها، تبلغ أربعمائة، والآيات التي استشهد بها استشهادا صريحا تبلغ أربعا وسبعين وثلاثمائة "[1]، فقد قدم النحاة المتقدمون كلام العرب، وبخاصة الشعر ،على القرآن وقراءاته في الاحتجاج، وخصوصا البصريين؛ فقد استبعدوا " الاستشهاد بالقراءات ،إلا إذا كان هناك شعر، يسندها أو كلام عربي يؤيدها ، أو قياس يدعمها "[2].

و كان من الطبيعي أن تصطدم بعض القراءات، بالقواعد التي استنبطها النحاة من كلام العرب، وأن يتعارض بعضها مع أقيستهم، وحينئذ فإنهم يحاولون رد القراءة إلى القياس، بتأويلها أو بمحاولة تخريجها، فإن تعذر ذلك عليهم، لجأوا إلى تضعيفها وتلحينها، وربما اتهام القارئ بالخطأ أو الجهل بالعربية.

يقول الدكتور شعبان صلاح: " والذي يلفت الانتباه حقا أنك لا تكاد تجد نحويا يتعرض للقرآن وقراءاته بالتأليف، إعرابا واحتجاجا دون أن يتهجم على بعض قراءات القرآن، أو يطعن في بعضها الآخر، ويتهم بعض القراء بعدم الدراية، وإن كانوا أهل الرواية، وإن اختلف التهجم بين العنف والرفق والكثرة والقلة"[3].

وبهذا وقف متقدموا النحاة من الاحتجاج بالقراءات، موقفا مزدوجا، ظاهره نظري وباطنه عملي، فتراهم يصرحون بأن القراءة سنة يجب قبولها وعدم الطعن فيها، ثم يطعنون في بعض القراءات التي لا تتوافق مع قواعدهم وأقيستهم، ويرمون قراءها بالجهل بالعربية وأصولها، وهذا الموقف من النحاة نلمحه عند نحاة البصرة والكوفة على السواء؛ فسيبويه كان يستشهد بالقراءات الشاذة، إن لم تخالف قياسا معروفا، فإن خالفته أعرض عنها ولم يوردها، و ربما ذكر رأي شيوخه فيها دون تعقيب[4]، ومن ذلك أنه لم يذكر قراءة ابن عامر اليحصبي، لقوله تعالى: "كن فيكونَ"[5] بالنصب، وفعل الشيء نفسه في قراءة حمزة لقوله تعالى: (ٿ ٹ ٹ ٺ ٺ ٿ) [6] بالجر في (الأرحام)، عطفا على الضمير دون إعادة الجار، لأن المضارع في الأول لا ينتصب

---

(1)- الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه ص15.
(2)- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، ط1، سنة1968، ص97.
(3)- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، شعبان صلاح ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص87.
(4)- المدارس النحوية، شوقي ضيف ص80.
(5)- سورة البقرة آية 117، والقراءة في إتحاف فضلاء البشر للدمياطي، تح د/شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1، سنة 1987، ص223.
(6)- سورة النساء آية 01، والقراءة في الإتحاف ص236.

عنده بعد الفاء في الأمر، إلا إذا كان جوابًا له، ولأنه لا يجوز في الثانية عنده العطف على الضمير المجرور محلا بدون إعادة حرف الجر[1].

إلا أنه كان لا يتردد في وصف القراءة بالضعف أو الرداءة، فقد قرأ بعضهم قوله تعالى: (ک ک ک ک گ گ گ گ) [2]، برفع (أحسن) على أنها خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة الموصول، فحذف العائد المرفوع رغم قصر الصلة، وهو ما ارتضاه الكوفيون[3]، غير أن سيبويه لم يرتض ذلك وحكم على مثل هذا الأسلوب بالضعف فقال: "واعلم أن كفى بنا فضلا على من غيرُنا أجود وفيه ضعف، إلا أن يكون فيه (هو)؛لأن (هو) من بعض الصلة، وهو نحو: مررت بأيهم أفضلُ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: (تماما على الذي أحسنُ) [4].

وأورد قراءة (ے ۓ ۓۃ)[5] بنصب (أَطْهَرُ)، فذكر رأي أبي عمرو والخليل دون أن يعقب على ذلك، قال: " فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابن مروان في هذا اللحن وذلك أنه قرأ (هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ) فنصب، فكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في المعرفة، وتصبيرهم إياه بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا.." [6].

فهذه النصوص المسوقة من آراء سيبويه لا تدع مجالا للشك في اعتداد الرجل بالقراءات واحترامه لها، "والخلاصة أن سيبويه –رحمه الله- كان يتصدى لبعض القراءات ويعارضها معارضة خفية دون أن يذكر نص الآية بصراحة، ولكنه يضع القاعدة التي تصطدم بهذه القراءة وتعارضها أشد المعارضة"[7].

أما المبرد فقد أقدم بجرأة على تخطئة القراءات القرآنية التي تتعارض مع القاعدة النحوية، كما وصف بعض القراءات بالغلط، من ذلك قراءة نافع لقوله تعالى: (ۃ ۃ ۇۇ)[8]، بالهمز ورمى القارئ بالجهل بالعربية[9]، كما وصف قراءة (□ □ □)[10] بإسكان (اللام) بأنها لحن[11]، ووصف قراءة (ۆ ۆ ۈ)[12] دون تنوين بأنه خطأ وغير جائزة[13].

(1)- المدارس النحوية ص81.
(2)- سورة الأنعام آية 154، والقراءة بالرفع في (أحسن) منسوبة إلى الأعمش في الإتحاف ص32.
(3)- ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، 144/1.
(4)- ينظر: الكتاب 27/1.
(5)- سورة هود آية 78، والقراءة في الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ابن أبي طالب، 525/1.
(6)- الكتاب 396/2، 397.
(7)- سيبويه والقراءات ص103.
(8)- سورة الأعراف آية 10، والقراءة في الإتحاف ص281.
(9)- ينظر: المقتضب للمبرد 123/1.
(10)- سورة الحج آية 15 والقراءة في الإتحاف ص379.
(11)- المقتضب 34/2.
(12)- سورة الكهف آية 25، والقراءة دون تنوين منسوبة إلى حمزة والكسائي، ينظر: معجم القراءات القرآنية ،عبد العال سالم مكرم و أحمد مختار عمر،عالم الكتب ،ط3،سنة1997 ، 97/3.
(13)- المقتضب 171/2.

فسيبويه والمبرد كانا قطبي المدرسة البصرية، ومن جاء بعدهما تابعهما في كثير من آرائهما، لذلك فإن موقف البصريين من الاستشهاد بالقراءة، هو قبولها غالبا إذا لم تعارض قاعدة وضعوها، أو أرادوا أن يخرجوا بها شاهدا من الشعر أو كلام العرب، فإذا اصطدمت بما وضعوه من قواعد، فهم على مواقف ثلاثة: إما التأويل والتخريج، وإما التضعيف والطعن عليها أو على من قرأ بها، وإما إغفالها والإغضاء عنها.

أما الكوفيون فقد كانوا أكثر اعتدالا من البصريين، إذ أنهم حاولوا الأخذ بجميع القراءات، رغم أنهم لم يسلموا هم أيضا من الطعن في بعض القراءات أو تخطئتها،أو رمي القارئين بها،

فقد قبلوا بعض القراءات التي رفضها البصريون، كقراءة ابن عامر لقوله تعالى: (ۓ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ)[1]، برفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم) على أساس جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف أو الجار والمجرور، وهو ما يقرونه ويجوزونه، في حين يمنعه البصريون[2].

كما أخذوا بقراءة حمزة لقوله تعالى: (ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ)[3] بالكسر في (الأَرْحَامَ)، واستدلوا بها على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر.

وكان إمامهم الأول الكسائي لا يتردد في تخطئة القراء، فقد قرأ ابن عامر وعلي رضي الله عنهما، قوله تعالى: (ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ)[4] بضم الجيم وتشديد الميم في (الجمل)، قال الكسائي: إن الذي روى (الجمَّل) عن ابن عباس كان أعجميا، فشدد الميم لعجمته"[5].

وكان الفراء يميل إلى تحكيم أقيسته في القراءات والمفاضلة بينها، لذلك حينما عرض عليه قوله تعالى: (ﮪ ﮯ ﮯ ﮰ)[6] على قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب بالكسر في الياء المشددة من (مصرخيّ)، قال: "ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى -بن وثاب- فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في (مصرخيّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك"[7].

فلم يتردد في رمي القراء بالوهم والخطأ في القراءة.

وعلى كل فإن هذه المواقف من الكوفيين لا تقلل من منهجهم الذي ارتضوه في قبول القراءة ، والاحتكام إليها في استنباط القواعد أو الاستدلال بها على صحة الأقيسة التي استخرجوها، ولكن

---

(1)- سورة الأنعام آية 137، والقراءة في الكشف، 127/1.
(2)- ينظر: الإنصاف، 427/2.
(3)- سورة النساء آية 01
(4)- سورة الأعراف آية 40
(5)- ينظر: البحر المحيط 297/4
(6)- سورة إبراهيم آية 23، والقراءة بالكسر في الإتحاف 165
(7)- ينظر: معاني القرآن للفراء، تح محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، 75/2

هذه المواقف كان يشوبها التردد أحيانا، عندهم أو عند منافسيهم من البصريين، فتراهم يتركون القراءة ويستدلون بقول الأعراب، وهو ما حمل ابن حزم على التعجب من هذا الصنيع، قال: "ولا عجب أعجب من إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو للحطيئة أو الطر ماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو قيسي أو من سائر أبناء العرب ،لفظ شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إن وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه.."[1].

2. موقف المتأخرين منهم:

أما عن موقف متأخري النحاة من الاحتجاج بالقراءات، فهو موقف مباين لموقف المتقدمين، فقد أكثر المتأخرون من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته المتواترة والشاذة معا، ابتداءً من القرن الخامس الهجري، ويعبر السيوطي عن هذا الموقف قائلا:" أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذ لم تخالف قياسا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[2].

وكان من بين متأخري النحاة من دافع عن القراءات القرآنية، ورفض طعن بعض النحاة المتقدمين فيها وفي قرائها، وعلى رأس هؤلاء المدافعين (ابن مالك)، فقد كان رده صارما على بعض النحاة الذين طعنوا في بعض القراءات، ومن ذلك تعقيبه على حججهم في منع قراءة (ٹ ٹ ٹڈ) بجر (الأرحام) بقول: "وكلتا الحجتين ضعيفة"[3]، أما أبو حيان فيصرح مدافعا عن القراءات الشاذة بقوله: "هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله (ص)، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة عن قراءة"[4].

كان هذا هو الموقف العام لمتأخري النحاة وخصوصا في المغرب والأندلس، ولكن مع هذا فإن بعضا منهم قد تبع نهج المتقدمين السابق، فاضطرب أمره بين الاعتراف بمكانة القراءة وبين عدم الأخذ بها وتضعيف موقفها، أو ربما بلغ به الأمر حد تخطئة هذه القراءات كما كان الأمر مع ابن عصفور.

ولعل حديثنا سيكون أكثر تفصيلا لمواقف هؤلاء النحاة منفردين، لتتميز من خلال تتبعه أصالة المذهب النحوي في الأندلس والمغرب في أحكامه على الأخذ بالقراءات القرآنية.

. ابن خروف (ت609 هـ):

---

(1)- ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني ص39

(2)- الاقتراح ص48.

(3)- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، /1296، 1297.

(4)- البحر المحيط 265/2.

لم يصرح ابن خروف بموقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة إلا أنه يمكن من خلال تتبع شواهده القرآنية التي ساقها لبيان رأيه ومذهبه في كثير من القضايا النحوية، أن نحكم على اتجاهه وموقفه من هذه المسألة، ونظرة سريعة في بعض آثاره النحوية كشرحه لكتاب سيبويه المسمى(تنقيح الألباب)أو شرحه لجمل الزجاجي تكشف لنا عن ذلك الموقف، الذي يمكن تلخيصه في ثلاث مسائل:

أ. القراءة سنة متبعة:

لقد كان موقف ابن خروف، امتدادا للنحاة السابقين في تقريرهم بأن القراءة سنة متبعة، ومن ثم ينبغي الاحتجاج بها، وعدم تخطئتها ،خصوصا إذا كانت متواترة، أما الشاذة فهي عرضة للمفاضلة ، دونما الجرأة على المساس بصحتها أو الطعن في قارئها، بل ينبغي في رأي ابن خروف الاكتفاء بدليلها وتقديمها على ما سواها ، ويتضح هذا من استشهاده لتسهيل الهمزة في لغة أهل الحجاز، بقراءة نافع وأبي عمرو:(ى ى ي ي □ □ □ □ □ □ □)□ (1)، بإبدال همزة (منسأته) ألفا(2)، قائلا : " وقد قرئ في السبع (منساته) فلا يحتاج إلى دليل غيره"(3). ومنه أيضا ما رآه من جواز استعمال (وَدَعَ) ماضيا لـ(يَدَعُ)، وإن كان قليلا في لغة بعض العرب(4). وقد استشهد على ذلك بقراءة (ﭽ ﭼ ﭻ ﭺ ﭹ) (5) بتخفيف الدال من (ودع).

وكان بعض النحاة يزعمون أن العرب لم تستعمل الفعل الماضي (وَدَعَ)، إلا أنه عند التحقيق يتضح أنها لغة قليلة في الاستعمال(6)، وقد رد الفيومي صاحب (المصباح المنير) على هذ االزعم فقال: " قال بعض المتقدمين: وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضي (يدع) ومصدره واسم الفاعل منه، وقد قرأ مجاهد وعروة وابن أبي عبلة ويزيد النحوي (ما ودعك ربك) بالتخفيف، وفي الحديث: (لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات)، أي عن تركهم، فقد رويت الكلمة عن أفصح العرب، ونقلت عن طريق القراء، فكيف يكون إماتته؟ وقد جاء الماضي في بعض الأشعار، وما هذه سبيله، فيجوز القول قلة الإستعمال ولا يجوز القول بالإماتة"(7).

والقراءة شاذة، وهو ما يعكس أن ابن خروف لا يفرق في الاحتجاج بالقراءات، بين الشاذ منها والمتواتر، بل ويحتج بقراءات شاذة طعن فيها بعض النحاة ، دون أن يسايرهم في هذا المسلك، لأنه يرى –كما سبق القول- وجوب تقديم القراءات على ما سواها من مصادر الاستشهاد

---

(1)- سورة سبأ الآية 14.
(2)- السبعة لابن مجاهد ص527.
(3)- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص153.
(4)- تنقيح الألباب ص 244.
(5)- سورة الضحى الآية 03، وهي قراءة شاذة قرأ بها مجاهد وعروة بن الزبير وغيرهما، ينظر: المحتسب 364/2.
(6)- ينظر: تنقيح الألباب ص244.
(7)- ينظر: المصباح المنير للفيومي، تقديم خضر الجواد، مكتبة لبنان، بيروت، سنة 1987، ص250.

، ومنها الشعر، أما النحاة فقد قدموا الشعر عليها، ومن ثم اضطروا إلى الطعن في القراءات التي تتعارض مع الأقيسة والقواعد المستنبطة من كلام العرب وبخاصة الشعر.

وقد استشهد على حذف النون من الفعل المضارع الواقع في جواب القسم مثبتا مستقبلا، بقراءة قنبل عن ابن كثير[1] لقوله تعالى: (ژ ژ ڑ ڑ)[2].

وهي قراءة شاذة، ضعف ابن جني اللغة التي جاءت عليها فقال: "حذف النون ضعيف خبيث"[3]، ووجه القراءة على تقدير: "لأنا أقسم".

ب. تفضيل بعض القراءات على أخرى:

إن تفضيل قراءة على أخرى لا يعد قدحًا في القراءة المفضولة، وذلك إذا اتجه التفضيل إلى اللغة التي جاءت عليها القراءة، لأن الظواهر اللغوية التي تنتمي إليها القراءات القرآنية ليست على درجة واحدة من الفصاحة وموافقة القياس[4].

والملاحظ أن ابن خروف قلما يتطرق إلى تفضيل قراءة على أخرى، اعتقادا منه أن القراءات جميعها حجة، فوجب الاحتجاج بها جميعًا.

ومن ذلك استشهاده على جواز الاتباع بقوله تعالى: (پ پ) [5]، حيث وردت فيها قراءتان، الأولى بضم الدال واللام بعدها فيقال فيها (الحَمْدُ لُلَّهِ)[6]، والثانية بكسر الدال واللام بعدها فيقال: (الحَمْدِ لِلَّهِ)[7]، ويفضل القراءة الأولى على الثانية محتجا بأن الإتباع في المبني أحسن منه في المعرب"[8].

وقد علل ابن جني لتفضيل قراءة الضم على قراءة الكسر، بعلة أخرى، وهي أن أقيس الإتباع ، أن يكون الثاني تابعا للأول[9].

ج. تضعيف بعض القراءات:

نادرًا ما يلجأ ابن خروف إلى تضعيف بعض القراءات لمخالفتها القياس، ومن ذلك أنه ضعف قراءة من قرأ (ڐ ڤ ڤ ڦ ڦ)[10]، على البدل بالرفع[11]، لأن الاستثناء في هذا المثال تام مثبت والأصل فيه وجود نصب المستثنى، وبه قرأ الجمهور **(فَشَرِبُوا مْنهُ إلا قَليلٌ منهُم).**

---

(1)- ينظر: السبعة لابن مجاهد، ص661، وقد قرأ بها الحسن البصري أيضا..
(2)- سورة القيامة الآية 01.
(3)- المحتسب 2/ 341.
(4)- مواقف النحاة من القراءات القرآنية شعبان صلاح،ص329.
(5)- سورة الفاتحة الآية 01.
(6)- وهي قراءة شاذة، نسبها ابن جني إلى أهل البادية، ينظر: المحتسب 37/1.
(7)- وهي شاذة أيضا نسبها ابن جني إلى زيد بن علي والحسن، وابراهيم بن أبي عبلة، المحتسب 37/1.
(8)- تنقيح الألباب ص243.
(9)- المحتسب 37/1.
(10)- سورة البقرة الآية 249، وهي قراءة الأعمش، ينظر: البحر المحيط 266/2.
(11)- ينظر: تنقيح الألباب ص103.

أما الإتباع على البدل، فلا يكون إلا إذا كان الكلام تامًا منفيا، ثم إن قراءة البدل تؤدي إلى فساد المعنى، لأن الكلام سيصير، فشرب قليل منهم، في حين أن هذا القليل –في المعنى الأصل- هو الذي امتنع عن الشرب.

وقد خرج النحاة هذه القراءة على وجه يتفق والقياس النحوي، ويستقيم مع سياق الآية، فيجوز أن يكون المستثنى فاعلا لفعل محذوف، والتقدير: امتنع قليل، أو يكون مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: إلا قليل منهم لم يشرب [(1)].

ومما سبق يتضح منهج ابن خروف في استشهاده بالقراءات، وهو منهج يقوم على احترام القراءة كيفما كان وصفها، متواترة أو شاذة، فهي سنة أثرت عن النبي (ص) ورواها عنه الثقات الذين لا يطعن في سندهم، كما أنه قد يلجأ إلى المفاضلة بين القراءات إذا ما أراد الأخذ بها، وذلك بما يطمئن إليه من الحجج والبراهين، وليس معنى المفاضلة عنده الطعن أو التخطئة. وبهذا يرسم ابن خروف لنحاة الأندلس منهجا جديدا قوامه ألا رد لقراءة شاذة أو امتناع عن الأخذ بها، بل يجب أن تعد حجة أولى يستند إليها في تأصيل القواعد.

.ابن عصفور (ت669هـ):

كان استشهاد ابن عصفور بكثير من الآيات القرآنية بهدف التمثيل والتقريب في المعنى، لا بهدف الاحتجاج، ولذلك وجدنا ورود هذه الآيات يعد قليلا إذا ما قورن بما استدل به غيره من النحاة، فقد بلغت في كتابه "المقرب" ما يصل إلى الستين آية ولم يتعرض فيها إلى القراءات القرآنية إلا في القليل منها، وهو ما يدل على أن إلمام صاحبنا بالقراءات قليل جدا، إذ " لم يكن عنده إلا النحو، ولا تأهل لغير ذلك "[(2)].

لذلك لم يكن يملك رأيا فصلا في هذا الأمر، فقد كان في كثير من الأحيان مترددا في مواقفه من الأخذ بالقراءة الشاذة أو تركها، وهو في هذا لا يختلف عن بعض النحاة البصريين الذين كانوا يستشهدون بالقراءة تارة، ويرمونها بالضعف والرداءة فيطرحون الاستشهاد بها تارة أخرى.

فمن مواقفه على المذهب الأول، ما كان في حديثه عن مجيء الأمر للمخاطب باللام، حيث يقول[(3)]: "وقد يجيء الأمر للخطاب باللام، وإن كان الفعل مسندا إلى الفاعل، فيكون إذ ذاك مجزومًا، ومن ذلك قراءة زيد بن ثابت وأبيّ بن كعب (گ گپ)[(4)] (بالتاء) ، وقد استشهد بها ابن عصفور على جواز دخول لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء، أما جمهور النحاة فلم يجيزوا ذلك، فإنهم يرون أن لام الأمر لا تدخل على المضارع إلا إذا كان مبدوءًا بالياء كما هو

(1)- ينظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تح علي محمد البجاوي، دار الكتب، سنة 1976، 85/1، 199.
(2)- شذرات الذهب لابن العماد 330/5.
(3)- شرح الجمل الكبير لابن عصفور 65/1.
(4)- سورة يونس الآية 58، والقراءة في البحر المحيط 172/5، والإتحاف 152.

الحال في هذه الآية على القراءة المشهورة، "وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلا فجعله عيبا"[1]. أما ابن جني فقد عده قليلا لا يعتد به إلى في موطن ذكره[2].

ومنه كذلك ما ادعاه ، من جواز مجيء المصدر الميمي من الفعل الثلاثي مما مضارعه (يفعُل) أو (يفعَل) بضم العين وفتحها على وزن (مفعِل) بكسر العين، خلافا للقاعدة التي تقتضي الفتح[3]، واستشهد ابن عصفور على ذلك بقراءة الكسائي (ﭫ ﭬ ﭭ)[4]، بكسر اللام في (مَطْلِع) وهو مصدر ميمي من الطلوع.

كما استشهد كذلك بقراءة أبي أيوب (ولا الضّأْلِّين)[5]، وقراءة عمرو بن عبيد(ولا جَأْن)[6]، على أن الهمزة أبدلت من الألف على غير قياس، إذا كان بعدها ساكن[7]، وقد قال ابن جني في هذا: "وحكى المبرد عن المازني عن أبي زيد قال سمعت عمرو بن أبي عبيد يقرأ (فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عنْ ذَنْبِهِ إنسٌ ولا جَأَنٌّ)، فظننت أنه قد لحن حتى سمعت العرب تقول: (دَأْبَّة) و(شَأْبَّة) .." [8].

وأما مواقفه على المذهب الثاني، فإنا قد نراه يرفض القراءة الشاذة، وينبني على ذلك رفضه لما نتج عنها من أحكام، فقد وصف بعض الصيغ القرآنية بالشذوذ نحويا، وذلك عند تعارض هذه الصيغ مع بعض القواعد النحوية، من ذلك قوله: "إذا تقدم معطوف ومعطوف عليه، وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما، فلا يجوز إلا إفراد الضمير، إذا كان حرف العطف غير الواو والفاء وثم، فأما قوله تعالى: (ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ) [9]، فشاذ لا يقاس عليه"[10]، وهذا شطط كبير وقع فيه ابن عصفور، بوصفه القراءة بالشذوذ وعدم تجويزه القياس عليها، وهي مخالفة لا تغتفر[11]، وقد علق ابن هشام على رأي ابن عصفور، هذا بقوله: "أما قول ابن عصفور أن تثنيه الضمير في الآية شاذة، فباطل"[12].

وقال أبو البقاء العكبري في هذه الآية: "وفي (أو) وجهان، أحدهما هي بمعنى (الواو) وحكي عن الأخفش، فعلى هذا يكون الضمير في (بهما) عائدا على لفظ (غني وفقير)، والوجه الثاني بأن

---

(1)- معاني القرآن للفراء 100/2.
(2)- المحتسب لابن جني 313/1.
(3)- ينظر: المقرب 492.
(4)- سورة القدر الآية 05، والقراءة في البحر المحيط 497/8.
(5)- سورة الفاتحة لآية 07، ينظر القراءة في: الجامع لأحكام القرآن 131/1، والبحر المحيط 30/1.
(6)- سورة الرحمن الآية 39، والقراءة في البحر المحيط 30/1.
(7)- ينظر: المقرب ص516، 517.
(8)- ينظر: الخصائص 147/3، 148 .
(9)- سورة النساء الآية 135.
(10)- المقرب ص258.
(11)- الاتجاهات النحوية في الأندلس، أمين علي السيد ص513.
(12)- مغني اللبيب ص435.

(أو) على بابها، وهي هنا لتفصيل ما أبهم في الكلام، وذلك أن كل واحد من الشهود عليه والمشهود له يجوز أن يكون غنيًا ويجوز أن يكون فقيرًا، فلما كانت الأقسام عند التفصيل على ذلك، ولم تذكر، أتى بـ (أو) لتدل على هذ االتفصيل، فعلى هذا يكون الضمير في (بهما) عائدا على المشهود له، أو المشهود عليه على أي وصف كانا عليه، لا على الصفة، وقيل الضمير عائد على ما دل عليه الكلام، والتقدير، فالله أولى بالغني والفقير، وقيل: يعود على (الغني والفقير) لدلالة الاسمين عليه.."[1].

كما أنه كثيرا ما يعتبر بعض الآيات من نادر الكلام، إذا لم تتسق عنده وما رآه من القواعد، ومن ذلك مجيء الباء زائدة في خبر ما وليس، وفاعل كفى ومفعولها[2]، والرأي عنده أنها لا تزاد إلا فيما ذكر من قبل، أو مع (أفعل التفضيل)، وما عدا ذلك، فهي زائدة للضرورة، فإن كانت في مثل قوله تعالى :(ۆ ۈ ۈ ۇ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉې)[3] فقد وصفها بالشذوذ وأنها من نادر الكلام. والذي يبدو أن ابن عصفور قد اختلط عليه الأمر بين هذه الآية وآية الاسراء في قوله تعالى: (ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ)[4]،

فقد وردت فيها كلمة (قادر) دون الباء الزائدة ولم تقع بعد (ما أو ليس) على عكس الآية الأولى التي وقعت في خبر (ليس) فالباء فيها جائز مجيئها على رأي النحاة.

كما أنه لم يتردد في وصف القرآن بما ليس هو له، فقد استشهد بقوله تعالى: (ۀ v ^ ﮨ ﮩ)[5] في قراءة من صرف الأول منهما على أن من أنواع الضرورة: الزيادة، وأنها تنحصر في زيادة حرف، نحو تنوين الاسم غير المنصرف، ومن الواضح أن هذا الاستشهاد واقع في غير محله، إذ أن ما ورد في القراءة لغة وليس ضرورة، وقد أكد على هذا

في آخر المقرب وهو يتحدث في "باب الضرائر"، بقوله: "اعلم أنه يجوز في الشعر أو ما أشبهه من الكلام المسجوع، مالا يجوز في الكلام غير المسجوع، من رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز، أضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه، لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر.. ثم قال: نحو قوله تعالى: (ۀ v ^ ﮨ ﮩ) في قراءة من صرف الأول منهما.."[6].

---

(1)- التبيان في إعراب القرآن 397/1.
(2)- المقرب 223/1..
(3)- سورة يس الآية 81.
(4)- سورة الإسراء الآية 99.
(5)- سورة الإنسان الآية 15، 16.
(6)- المقرب 563.

وابن عصفور في هذا قد تجاوز الحد، لأن القراءات كلها قد جاءت بالوحي، وكلام الله عز وجل منزه عما نسب إليه من الضرورة، ومنزه عما وصفه به من أنه سجع.

. أبو عبد الله القرطبي (ت671 هـ):

أما القرطبي فهو من خلال تفسيره، كثير الاحتجاج بالقراءات القرآنية، يعتد بها ويخرجها التخريج النحوي الذي يراه، سواء أكانت متواترة أم شاذة، وهو يبين عن موقفه من هذه القراءات، من خلال فصل عقده في مقدمة تفسيره، يقول: "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختيار فيما روى وعلم وجهد، من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به، واشتهر عنه... وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر، وكلٌ صحيح"[1].

وهو في عمله يورد القراءات المختلفة للآية، ويحرص على توجيهها نحويا، سواء أكانت متواترة أم آحادًا أم شاذة، فمما قاله في قوله تعالى: (ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ)[2]: " وفيه أربع قراءات، قرأ أبو جعفر وشيبه ونافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر ويروى عن مجاهد (ولقد صدَق عليهم) بالتخفيف، و(إبليسُ) بالرفع و(ظنَّه) بالنصب، أي في ظنه.. وقرأ ابن عباس ويحيى بن وثاب والأعمش وعاصم وحمزة والكسائي (صدّق) بالتشديد، و(ظنَّه) بالنصب لوقوع الفعل عليه.. وقرأ جعفر بن محمد وأبو الهجهاج (صدَق عليهم) بالتخفيف و(إبليسَ) بالنصب و(ظنُه) بالرفع، قال أبو حاتم: لا وجه لهذه القراءة عندي، والله أعلم.."[3].

فهكذا كان شأنه في تتبع القراءات ومحاولة توجيهها، متواترها وشاذها، موازنا بين أقوال النحاة فيها، عارضا آراءهم في تخريجها، ومن ذلك عرضه لما قيل في قوله تعالى: چ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ چ[4]، يقول القرطبي: " قرأ عمر بن الخطاب وأبيّ بن كعب (غيرَ المغضوب) وروي عنهما في الراء النصب والخفض في الحرفين، فالخفض على البدل من (الذين)، أو من (الهاء والميم) في (عليهم) أو صفة (للذين)، و(الذين) معرفة والمعارف لا توصف بالنكرات، ولا النكرات بالمعارف، إلا أن (الذين) ليس بمقصود قصدهم، فهو عام، بالكلام بمنزلة قولك: إني لأمر بمثلك فأكرمه، أو لأن (غير) تعرفت لكونها بين شيئين لا واسط بينهما، كما تقول: الحي غير الميت، والساكن غير المتحرك، والقائم غير القاعد، قولان الأول للفارسي والثاني للزمخشري، والنصب في الراء على وجهين، على الحال من (الذين) أو من (الهاء والميم)

---

(1)- الجامع لأحكام القرآن 46/1.
(2)- سورة سبأ الآية 20.
(3)- الجامع لأحكام القرآن 292/4.
(4)- سورة الفاتحة الآية 07.

في (عليهم)، كأنك قلت: أنعمت عليهم (لا مغضوبا عليهم)، أو على الاستثناء، كأنك قلت (إلا المغضوبَ عليهم)، ويجوز أيضا النصب بأعني وحكي عن الخليل.."[1].

فالقرطبي كما نرى قد ذكر كل ما قيل في تخريج قراءتي الخفض والنصب في الآية، من غير أن يكون له اعتراض على شذوذ القراءة، وهو ما يدل دلالة قاطعة على عدم الاعرتاض عليها في الاستشهاد.

وقد لا يختلف القرطبي –في أحايين قليلة- عن النحاة في تضعيف بعض القراءات أو تغليط أصحابها، ولكنه مع ذلك يحاول إيجاد المخرج لها، والتبرير لمجيئها على هذا الوجه، قال في قوله تعالى:(□ □ □ □ □ □)[2]، "وكلهم صرف الاستبرق إلا ابن محيصن فإنه فتحه ولم يصرفه، فقرأه "استبرقَ"[3] نصبا في موضع الجر، على منع الصرف، لأنه أعجمي، وهو غلط، لأنه نكرة يدخله التعريف، وتقول: الاستبرق، إلا أن يزعم ابن محيصن أنه قد يجعل علما لهذا الضرب من الثياب"[4].

فهو كما نرى، عرض القراءة المشهورة بالصرف في (استبرق) كما عرض القراءة الشاذة فيه بمنعه من الصرف، وغلّط صاحبها، لكنه أسرع وحاول أن يلتمس له التبرير لقراءته بزعم العلمية، ولم يعقب على هذا..[5] وكان نهج اختيار قراءة دون أخرى وتفضيلها على سواها ، ديدن القرطبي، وهو اختيار مبني على أسس ارتضاها لنفسه، كأن تكون القراءة التي اختارها أصح معنى في نظره من القراءة الأخرى، لأن معنى الآية هو المقصود في التفسير أو أن تكون أكثر موافقة لمقاييس العربية، لأن القرآن نزل بلغة العرب فينبغي أن يحمل على أفصح لغاتها.

فالقرطبي إذاً في منهجه واختياراته ، كان حريصا على قبول جميع القراءات ، المتواتر منها والآحاد والشاذ، وكان في كل مرة يحاول تقديم التخريج النحوي الذي كان على أساسه القراءة بهذا الحرف، كما أنه قد يفاضل بين القراءات وفق شروطه ومقاييسه التي ارتضاها والتزم بها.

. ابن مالك (ت672هـ):

إذا كان القرآن الكريم وقراءاته، لم ينالا مكانتهما بين مصادر الاستشهاد عند النحاة المتقدمين –إذ كان الشعر يستحوذ على مكان الصدارة عندهم- فإنه عند ابن مالك، قد لقي المكانة السميا والحظوة العليا، فعده أول المصادر.

---

(1)- الجامع لأحكام القرآن 150/1، 151.
(2)- سورة الإنسان الآية 21.
(3)- ينظر: المحتسب لابن جني 304/2.
(4)- الجامع لأحكام القرآن 145/19، 146.
(5)- أي أنه لم يعترض على نسب العَلَمية لهذا اللفظ كما فعل ابن جني، ينظر: المحتسب 304/2.

قال المقري: "كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب"[1]، فكثيرا ما كان ابن مالك يصرح ، بأنه أفصح أنواع النثر، وأن أسلوبه فوق كل الأساليب، ففي توجيه قول جبريل (عليه السلام): "الحمد لله الذي هداك للفطرة، لو أخذت الخمر، غوت أمتك"[2]، قال: "قلت، يظن بعض النحويين أن (لام) جواب (لو) في نحو (لو فعلت فعلت) لازمة، والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور، كقوله تعالى: (ﭙ □ □ □ □)[3]، وكقوله تعالى: (ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ)[4].."[5].

فابن مالك يستشهد على صحة مذهبه بالقرآن ، وقد وصفه قبل ذلك بأنه "أفصح كلام منثور"، كما أنه يصرح في موضع آخر مدافعا عن سلامة مذهبه الذي اختاره ، وتقيد به في الاستشهاد بالقرآن أولا؛ لأنه أقوى الحجج على الإطلاق، ومن ذلك ما قاله في جواز حذف الموصول الاسمي: "وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم أقول.. لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع.. ومنه قول بعض الطائيين[6]:(من الخفيف)

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

أراد: والذي هواه أطاع –قال- وأقوى الحجج قوله تعالى: (ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ)[7] أي (وبالذي أنزل إليكم).."[8].

فقوله (وأقوى الحجج) فيه دلالة على أن ابن مالك ينزل القرآن الكريم منزلة أرفع من غيره من مصادر الاستشهاد فهو أعرب وأفصح.

وابن مالك حين ينزل القرآن الكريم هذه المنزلة، فهو لا يفرق بين أحرفه وقراءاته، فكل من عند الله، والقراءة سنة متبوعة[9]، فكانت القراءة الشاذة لا تقل مرتبة في الاستشهاد عن غيرها من المتواتر، وفي مذهب ابن مالك الذي التزم به مع القراءات الشاذة، رد على من سبقه من النحاة، الذين ترددوا كثيرا في الأخذ بها أو ربما طعنوا فيها، أو في قارئيها، فقد ذكر السيوطي أن ابن مالك أخذ بالقراءات الشاذة ورد على النحويين المتقدمين الذين يعيبون على عاصم وحمزة وابن

---

(1)- نفح الطيب 429/2.
(2)- ينظر: صحيح البخاري، 104/6، 135/7.
(3)- سورة الأعراف الآية 155.
(4)- سورة يس الآية 47.
(5)- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص 334، 335.
(6)- ينظر: شرح التسهيل 235/1، والمغني 289/1.
(7)- سورة العنكبوت الآية 46.
(8)- شرح التسهيل 235/1.
(9)- شواهد التوضيح والتصحيح ص118.

عامر قراءات بعيدة وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن عليها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية.."[1].

ولا غرو في ذلك، فابن مالك عالم بالقراءات إمام فيها، على دراية بوجوهها وبأحوال الرواة، قال عنه السيوطي: "وكان إماما في القراءات وعللها"[2].

فقد أخذ ابن مالك بجميع الروايات واعتمد عليها في التقعيد، كما أنه تبنى موقف الدفاع والمنافحة عنها وعن قرائها، ومن أمثلة هذا الدفاع القوي، ما أورده في قراءة قوله تعالى: (ٿ ٹ ٹ ٺ ٿ ڤ ٹٹ) [3] بجر (الأرحامِ)، وذلك بالعطف على الضمير المجرور، من غير غير إعادة للجار، وقد مرّ بنا من قبل رفض البصريين لها وطعنهم فيها..

فقد وقف ابن مالك موقفا متميزا من الآية، فقد أقر القاعدة بقوله: "ويعطف على الضمير المجرور بإعادة الجار، كثيرا، وبتركه قليلا، ولا يختص بالشعر وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين.."[4].

واستدل على صحة مذهبه، بكثرة وروده في القرآن، قال: "ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: (ڃ ڃ چ چ) [5]، بالعطف على (الهاء) لا بالعطف على (سبيل)، لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة"[6]. وأورد غير ذلك مما يوافقه من الآيات، كما أورد كثيرا من الشواهد الشعرية التي تؤيد ما جاء في هذه القراءة وتعضد صحة القاعدة التي ساقها، ومما جاء به سيبويه مستشهدا[7]:(من البسيط)

فاليَوْمَ قَرَّبتَ تَهجُونَا وَتَشْتُمُنَا   فاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وما أنشده الفراء[8]:(من الطويل)

نُعلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوَفَنا   وَمَا بينَها وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فالجر في (الأيام) و(الكعب) على العطف دون إعادة للحرف الجار.

وتلك عادة ابن مالك ،وذلك منهجه في الاستشهاد، حيث يأتي بالشاهد القرآني ثم يردفه بما يساوقه من حديث ،أو من شعر العرب أو كلامهم.

---

(1)- ينظر: الاقتراح للسيوطي 49.
(2)- بغية الوعاة للسيوطي 130/1.
(3)- سورة النساء الآية 01.
(4)- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، 645/2، 646.
(5)- سورة البقرة الآية 217.
(6)- شرح التسهيل 3/ 377.
(7)- ينظر: الكتاب 392/1، 383/2، شرح المفصل 78/3.وهو مجهول القائل
(8)- ينظر: معاني القرآن للفراء 86/2 ، شرح التسهيل 377/3.

وقد يلجأ إلى القياس ليدلل على صحة القراءة، ومما جاء عنه في التدليل على صحة الفصل بين المتضايفين بغير الجار أو الظرف في قراءة "زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم" بنصب (أولادَ) وجر (شركاء)، قوله: "وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخل بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير، من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، ولو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بأجنبي كثيرا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه"[1].

وقد كانت القراءات الشاذة عنده، أساسا في وضع كثير من القواعد النحوية، ومن أمثلة ذلك:

1. نصب الفعل المضارع بعد (أن) جوازًا، إذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو، ومثال ذلك: إن تأتني فتحدثني أحسنَ إليك.

   وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد حصر بإنما[2]، كقراءة ابن عامر: (ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ)[3].

2. المضاف قد يحذف منه تاء التأنيث إذا لم يوقع حذفها في القياس، قال: "وقد يحذف من المضاف تاء التأنيث، إذا لم يوقع حذفها في التباس مذكر بمؤنث كحذف تاء (ابنة) أو مفرد يجمع كحذف تاء (تمرة)، ومن شواهده في ذلك قراءة بعض القراء: "ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة"[4]، بحذف التاء من (عدة) [5].

3. دخول (لام) الطلب على فعل الفاعل بقلة، فقال: "ومن دخولها –أي لام الطلب- على فعل فاعل مخاطب مع قلته، قراءة عثمان وأبيّ وأنس –رضي الله عنهم- **(فبذلك فلتفرحوا)**[6].."[7].

---

(1)- شرح التسهيل 277/3.
(2)- ينظر: همع الهوامع 16/2.
(3)- سورة البقرة الآية 117.
(4)- سورة التوبة الآية 46، ينظر: الكشاف 154/2، والمحتسب 292/1
(5)- شرح الكافية الشافية 3/ 1565، 1566.
(6)- سورة يونس الآية 59.
(7)- شرح التسهيل 168/1.
(8)- سورة هود الآية 78.

4. استدل بقراءة النصب في قوله تعالى: (ے ۓ ۓ ڭ)[1]، على أن بعض العرب، يأتي بضمير الفصل بين الحال وصاحبها، قال: "وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها، تقول: ضربت زيدًا هو ضاحكا، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم (بنصب أطهر)"[2]، فقد أنزل هذه القراءة منزلها الصحيح، كونها لغة من اللغات التي تكلمت بها العرب.

5. استدل بقراءة "والمقيمي الصلاةَ" بالنصب، على سقوط نون جمع المذكر السالم، قال: "وسقوطها لتفصيل الصلة كقوله[3]:(من الطويل)

قَتَلْنَا نَاجِيًا بِقَتِيلِ عَمْرو   وخَيرُ الطَّالِبِي التِّرةَ الغَشُومُ

كذا رواه ابن جني بنصب (الترة)، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبي عمرو :(ں ڻ) [4].."[5].

6. مجيء (أو) للإضراب، إذ ال: "ومن مجيئها –أي (أو)- للإضراب قراءة أبي السمال :(ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ) [6].."[7].

7. تشديد النون من (اللذان واللتان) في التثنية، أو في الياء، قال: "فمن الأسماء: الذي والتي للواحد والواحدة، وقد نشد ياءهما مكسورتين أو مضمومتين.. ويخلفهما في التثنية علامتها مجوزًا شد نونها وحذفها"[8]، وقد قرئ :(□ □ □)[9]، بتشديد النون.

8. جعل ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبرا، قال ابن مالك: "ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه –ضمير الفصل- مبتدأ، ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقا، قال سيبويه: بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدا هو خير منك، وحدثنا عيسى

---

(2)- ينظر: شرح التسهيل 168/1.
(3)- البيت بلا نسب، ينظر: المحتسب 180/2
(4)- سورة الحج الآية 35، والقراءة في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه،نشربرجشتراسر، ص95
(5)- شرح التسهيل 72/1، 73
(5)- سورة البقرة الآية 100، والقراءة في مختصر شواذ ابن خالويه ص 05.
(6) - شرح التسهيل3 /313.
(7)- شرح التسهيل 188/1، 189.
(8) سورة فصلت الآية 49.

أن ناسا كثيرا من العرب يقولون: (ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ)[1].."[2]،بالرفع في (الظالمين)، توسع في ذلك، وجعلها أول دليل يستدل به في المسألة، ثم يأتي بعدها بما يعضدها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو كلام العرب، فهو يرى أن هذه القراءات رويت عن عرب خلص، و من الغبن أننا نستشهد بكلام لم تبلغ درجة العناية بنقله ، كما بلغت في القراءات التي هي أولى في مجال الاستشهاد من شعر الشعراء أو خطب الخطباء[3].

ومع كل هذه العناية ،إلا أن ابن مالك كان نادرا ما يتوجه إلى القراءة بالنقد ويصفها بالشذوذ، من ذلك مثلا ما قاله عن سقوط نون الجمع قبل لام ساكنة: "وحكى ابن جني عن الأعمش :(وما هم بضاري به من أحد)[4]، وهذا في غاية من الشذوذ بخلاف الذي قبله.. ومثل (بضاري به من أحد) لا يليق بالاختيار بل الاضطرار نحو:(بمذعني لكم)[5]. فهو لا يقبل مثل هذا السقوط إلا إضطرارًا.

وربما لجأ ابن مالك حين رفض قراءة ما، إلى التعويل على ضعف الرواية فيها، كالذي علق به على تخريج ابن جني لقراءة (ﭑ ﭒ ﭓ)[6]، بكسر الحاء،أن القارئ أراد أن يقرأ بكسر (الحاء) و(الباء) فمال إلى القراءة المشهورة، فنطق الباء مضمومة، علق ابن مالك قائلا: "وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لم يُعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه"[7].

فهذه مواقف ابن مالك من القراءات، فيها اعتراف واعتماد كبير، ونقد وتضعيف قليل.

. أبو حيان (ت645هـ):

كان أبو حيان مثل ابن مالك، من أصحاب الدراية في علوم القراءة، فقد اهتم بهذا العلم وألف فيه ما يزيد عن العشرة مؤلفات، وأفرد كل قراءة من القراءات بمؤلف خاص[8]، ولذلك كانت مواقفه من القراءة واضحة جلية، التزم فيها بمنهج تبينت معالمه في تفسيره المسمى "البحر المحيط"، فقد كان شديد الدفاع عن القراءات وقرائها، لمعرفته بمنازل هؤلاء ومعرفته قدر كلام

---

(1)- سورة الزخرف الآية 76، ينظر: مختصر شواذ القراءات ص 136.
(2)- شرح التسهيل 168/1.
(3)- المدرسة النحوية في مصر والشام، ص 230.
(4)- سورة البقرة الآية 102، والقراءة في البحر المحيط 332/1.
(5)- شرح التسهيل 73/1.
(6)- سورة الذاريات الآية 07، والقراءة في المحتسب 286/2.
(7)- شرح الكافية الشافية 2021/4، 2022.
(8)- من هذه الكتب : النافع في قراءة نافع، الأثير في قراءة ابن كثير، المورد الغمر في قراءة أبي عمرو، الروض الباسم في قراءة عاصم، الهامر في قراءة ابن عامر، الرمزة في قراءة حمزة، النائي في قراءة الكسائي، غاية المطلوب في قراءة يعقوب، ينظر: بغية الوعاة 122/1،و الدرر الكامنة 304/4،305

الله عز وجل، الذي لا ينبغي بحال أن يقال فيه غير ما وصفه به هو عز وجل "تنزيل من حكيم حميد". وقد كان كتابه إضافة إلى كونه كتابا في التفسير، كتاب قراءة أيضا ضمنه كثيرا من القراءات المتواترة والشاذة، فكان مصدرا من مصادر معرفتها والإحاطة بها.

أ. موقفه من القراءات المتواترة:

يمكن تلخيص موقف أبي حيان من القراءة المتواترة خصوصا فيما يأتي:

1. اعتمد على القراءات المتواترة دون أن يرجح إحداها، فهي عنده في درجة واحدة، كونها ثابتة عن النبي (ص)، ولذلك كان يرد مذهب المفسرين والنحاة في ترجيح القراءات، قال: "وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي، لأن هذه القراءات كلها صحيحة، ومروية ثابتة عن النبي (ص)، ولكل منها وجه حسن ظاهر في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة"(1)، وقد ألزم نفسه بهذا المذهب في عدم الترجيح، مقتفيا أثر العدول من النحاة، قال: "وقد تقدم لنا غير مرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين، وحكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، وقال: قال ثعلب من كلام نفسه إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس، فضلت الأقوى، ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى كان عالمًا بالنحو واللغة متدينا ثقة"(2)، فمذهب أبي حيان إذًا كان البعد عن الترجيح ، والمفاضلة بين القراءات لأنها كلها كانت بمنزلة واحدة، لثبوتها عن النبي (ص) ونقلها عنه بالتواتر الذي لا طعن فيه.
2. يعتمد على ما صحت روايته من القراءات ويبنى القاعدة على ما وردت به، ولو كانت مخالفة لنصوص النحويين وقواعدهم، ومن ذلك أنه اختار، الأولى في اسم الفاعل العامل وهو الإضافة، لقراءة الجمهور: (ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۋ ۋ و و ۋ ۋ)(3)، ومع ذلك لم يعب الوجه الآخر من القراءة وهو الإعمال وأقر بصحته، لقراءة أبي عمرو، وذلك بالتنوين فيهما ونصب (ضره ورحمته)، قال "وكلاهما صحيح"(4).
3. كان يبتعد عن التأول والتكلف في تخريج آي القرآن الكريم، إذ ينبغي تنزيهه عن التقادير المتكلفة ،التي يكون من آثارها تفكيك الكلام، وتحميل اللفظ ما لا يحتمل، كان ذلك في

---

(1)- ينظر: البحر المحيط 265/2.
(2)- نفسه 158/2.
(3)- سورة الزمر الآية 38.
(4)- ينظر: البحر المحيط 1/ 140، 432/1.

وجوه الإعراب أو وجوه المعنى، ولذلك كان يختار ما ثبتت روايته في قراءاته، من ذلك مثلا أنه اختار في مسألة وقوع الماضي خبرًا (لكان)، مذهب البصريين الذين لا يشترطون في وقوعه اقترانه بـ (قد) ، خلافا للكوفيين، قال: "وفي قوله :(ۋ ۋ و و ۋ ۋ ې ى ې) [(1)]، دليل على جواز وقوع الماضي خبرًا لـ (كان) من غير (قد)، وادعاء إضمارها تكلف، خلافا للكوفيين لعطفها على خبر (كان)، والمعطوف على الخبر خبر"[(2)].

4. الدفاع عن القراءة وعدم قبول تغليطها، حيث قال بعد ذكره قراءة النصب في قوله تعالى: ۛ(ۆ ۈ ۈ ۇ ۋ ۋ و و) [(3)]، وذكر من لحّنها: "وهذا قول خطأ، لأنها قراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو

طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى"[(4)]، فهو موقف بين يرفض فيه أبو حيان تخطئة القراءة المتواترة أو تضعيفها، مخالفا في منهجه هذه المرة وفي مسألة القراءة أصحابه البصريين.

5. الدفاع عن القراء والرواة للقراءة، والثناء عليهم، قال منكرا على الزمخشري طعنه في ابن عامر وقراءته : (ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ) [(5)]: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض، قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذ الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم ولضبطهم ومعرفتهم وديانتهم.."[(6)]، فهو هجوم شنيع على من حاول الطعن في صحة القراءة وثبات القراء، يردفه أبو حيان في كل مناسبة بثناء جميل على هؤلاء القراء والرواة للقراءة، ففي ثنائه على أبي عمرو بن العلاء حينما غلطه الزجاج في إحدى قراءاته يقول: "وكفى أنها

(1)- سورة النساء الآية 43، وهي أيضا جزء من الآية 06 من سورة المائدة.
(2)- البحر المحيط 258/4.
(3)- سورة البقرة الآية 117.
(4)- البحر المحيط 366/1.
(5)- سورة الأنعام الآية 137.
(6)- البحر المحيط 4/ 229، 230.

منقولة عن إمام العربية، أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن يذهب عنه جواز مثل هذا.."[1].

وكان في جميع دفاعاته يجتهد في إثبات صحة ما جاء في القراءة من أقوال النحاة ومذاهبهم وكلام العرب وطرائقهم.

موقفه من القراءات الشاذة:

تراوحت مواقف أبي حيان من القراءات الشاذة بين قبول ظاهر ومحاولة توجيه إعرابها على ما جاءت عليه، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: (ڈ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦڦ)[2]، قال: "وقرأ عبد الله وأبيّ (إلا قليل) بالرفع –وبعد أن عرض رأي الزمخشري منها وتوجيهها قال: "ونقول: إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد (إلا) وجهان: أحدهما النصب على الاستثناء، وهو الأفصح، والثاني أن يكون ما بعد (إلا) تابعا لإعراب المستثنى منه، إن رفعا فرفع، وإن نصبا فنصب وإن جرًاً فجر.."[3].

وعلى هذا فهو لم يمنع قبول هذه القراءة على الوجه الذي ذكر، حيث جاء المستثنى تابعا المستثنى منه المرفوع. وقد يعرض القراءة ثم يحكم عليها، كالذي فعله في قراءة : (ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ)[4]، قال: "وقرأ الجمهور "يطّوف".. وقرأ حمزة أن يطوف بهما.. وقرأ ابن عباس وأبو السمال "يطاف بهما"، ثم قال.. وهذان القولان ساقطان ولولا تسطيرهما في بعض كتب التفسير لما ذكرتهما"[5]. وهو يعني قراءتي (حمزة وابن عباس) فهو يرد هاتين القراءتين ويبعدهما عن ساحة الخوض فيهما.

ومن هذه النماذج والمواقف،نقول إن أبا حيان كان أقل اندفاعا في الدفاع عن القراءات الشواذ والأخذ بها بل إنه في كثير من الأحيان كان يردها ولا يبال بالأخذ بها.

ومن خلال كل ما سبق، تتبين لنا مواقف نحاة المغرب والأندلس من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته، فهو موقف مخالف لما ألفه الأقدمون من رفض تام لوجوه الاستشهاد بالقراءات الشواذ عند أكثر البصريين وعدم التورع في الطعن في هذه القراءات وقرائها، أو قبول بالاستشهاد والتاويل فيها مع بعض التحفظ، وإمكان التغليط للقراء، وهو موقف الكوفيين.

إن موقف الأندلسيين – رغم أن بعض أعلامهم تبعوا البصريين كما هو الحال عند ابن عصفور- هو موقف يقوم على التوسع في الاستشهاد بالقراءة، وتقديمها على مصادر الاستشهاد

---

(1)- البحر المحيط 249/2.
(2)- سورة البقرة الآية 249.
(3)- البحر المحيط 285/2، 286.
(4)- سورة البقرة الآية 158.
(5)- البحر المحيط 456/1.

الأخرى، بل إنها الأولى، وما يجيء بعدها من الحديث أو الشعر إنما هو ليؤكد على ما ورد فيها من المذاهب، ثم إن مواقفهم من القراء كانت أكثر تأدبًا وتوقيرًا فلم يطعنوا فيهم ولا في اختياراتهم، بل كانوا يحملونها على وجوه اختلاف اللغات، ويقبلون ما كان فيه المعنى صحيحًا، وإلا فهم يعرضون عنه ويتركونه دون اتهام ولا طعن.

ثانيا: الحديث النبوي الشريف:

ربما لم تثر قضية من قضايا الاستشهاد والاحتجاج ، ما أثارته قضية الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد أعقبت بين النحاة المتأخرين أخذاً وردًا، وشدًا وجذبًا، وخصوصًا مذ أثار ابن الضائع (ت680هـ)، وتلميذه أبو حيان (ت745هـ) ، هذه المسألة وهما يعترضان على مذهب بعض النحاة فيها، فما موقف النحاة منها ياترى؟ ولمَ أثير كل هذا الجدل حولها؟

إذا بدأنا الحديث بسيبويه، فإنا نجد هذا العالم الفذ على كثرة ما جمع في كتابه من شواهد القرآن الكريم وقراءاته، وشواهد الشعر وكلام العرب الفصحاء، فإن حديث النبي صلى الله عليه وسلم لم يحظ إلا بالنزر القليل منها، فلم تجاوز في "الكتاب" الستة أو السبعة أحاديث(1)، كان منها ما ساقه استئناسًا لا احتجاجًا، لأنه أورده في آخر ما احتج به، من أمثال وكلام عرب ،ولغة قرآن، ثم اكتفى فيه بقوله: "ومثل ذلك"(2)، ومن تلك الأحاديث ما جاء به في باب التنازع، عند حديثه عن إعمال أحد العاملين المتنازعين دون الآخر، وأن المخاطب هو الذي يعين أي العاملين المتنازعين يعمل، قال: "ومما يقوى ترك هذا بعلم المخاطب قوله عز وجل: (ۇ ۇ ۆ ۆ)

(1)- ينظر: فهرس الحديث بكتاب سيبويه 29/5.
(2)- ينظر: الاحتجاج وأصوله في النحو العربي، محمد خير الحلواني،رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس،ص246

[1]، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه، ومثل ذلك (ونخلع ونترك من يفجرك..)"[2]. والحديث جزء من دعاء القنوت المعروف.

ومنه كذلك الذي ساقه في حديثه عن اسم التفضيل وعمله، كونه رافعًا لمعموله في المسألة التي تعرف بين النحاة باسم "المسألة الكحلية"، وهي قولهم: "ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد"، قال سيبويه: "ما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه إليه، وما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عينه، ومن ذلك "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصيام منه في عشر ذي الحجة"[3]، وإن شئت قلت ما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه.."[4].

وهذه الأحاديث وغيرها مما أورده سيبويه في كتابه، وجاء به ليستدل على رأي نحوي، لم يصرح فيها بأنها أحاديث نبوية مقصود الاحتجاج بها على هذا الاعتبار، إنما كانت عنده بمنزلة الكلام الذي درج على الاحتجاج به، وليست مستقلة بذاتها[5].

ومثلَ سيبويه، كان احتفاء الفراء بالحديث قليلا، فقد بلغ عنده الثلاث عشرة أو يزيد قليلا، كان نصفها في الاستشهاد اللغوي، وربما صرّح في بعضها بصفتها كونها أحاديث نبوية على خلاف سيبويه، وقصد الاحتجاج بها، من ذلك مثلا عند عرض رأي شيخه الكسائي في قراءة (فبذلك فلتفرحوا)، فقال: "وكان الكسائي يعيب قولهم "فلتفرحوا" لأنه وجده قليلا فجعله عيبا، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبي (ص) أنه قال في بعض المشاهد: "لتأخذوا مصافكم" يريد به، خذو مصافكم"[6].

فالاستشهاد إذًا عند الفراء قد رقي قليلا، في عدد الأحاديث، وفي صفتها، كونها أحاديث منسوبة إلى النبي (ص)، وليست من كلام العرب على عمومه – كما هو موقف سيبويه.

وتوالى النحاة بعد الرجلين يأخذون بهذه الأحاديث على احتشام، فهم وإن كانوا يستدلون بالحديث أو الحديثين أو أكثر قليلا، إلا أنهم كانوا لا يعدون منهج الاستدلال بالحديث مما ينبغي الالتزام به، ومن هؤلاء المبرد والفارسي وابن جني، فقد أورد هؤلاء الثلاثة في كتبهم أحاديث استشهدوا بها، ووضعوها بإزاء ما يوضع للاستشهاد به كالقرآن والشعر، ولكنها لقلتها وعدم التصريح بوجوب ذلك فيها، لا تعد سمة تستحق أن يتميزوا بها عمن سبقهم.

غير أن أول من شاع بين النحاة أنه توسع في الاستشهاد بالحديث، فخالف سنة المتقدمين كان ابن خروف (ت609هـ)، الذي أثار حفيظة ابن الضائع (ت680هـ) في هذ االصنيع فعرض به، إذ

(1)- سورة الأحزاب الآية 35.
(2)- ينظر: الكتاب 50/1.
(3)- أخرجه أبو داوود في سننه.
(4)- الكتاب 271/1.
(5)- ينظر: فهارس كتاب سيبويه، عبد الخالق عضيمة،دار الحديث،ط1،سنة 1975 ،ص762.
(6)- معاني القرآن للفراء 369/1، 370.

قال: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما رُوي عنه (ص) فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا، وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى.."[1].

وقد ادعى الدكتور شلبي، أن الأسبقية في الاستشهاد بالحديث ليست لابن خروف، وإنما هي لأبي علي الفارسي (ت377هـ) فقال: "ولست أزعم أن صاحبي أول من اعتمد على الأحاديث في الاحتجاج اللغوي والصرفي، لست أزعم ذلك، لأن هذه القضية عريضة تستلزم استقصاء آثار النحاة الذين سبقوا أبا علي، ولكني أكتفي بتقرير أن أبا علي سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو والصرف"[2].

والحق أن مسألة الأولية في الاحتجاج ليست مثار خلاف، ولكن الخلاف قائم في مسألة الاتساع والاعتداد بهذا الحديث كونه مصدرًا رئيسا من مصادر الاحتجاج، وعلى هذا فلن يكون أبوعلي هو أول المحتجين كما ادعى الدكتور شلبي، ولا ابن خروف كما ادعى يوهان فك[3]، وإنما هو أبو القاسم السهيلي (ت 581هـ) الذي يعد عمله في كتبه الثلاثة، الأمالي والروض الأنف ونتائج الفكر، مقدمة صريحة لعمل ابن مالك، فهو لا يكتفي بأن يجعل الحديث حجة في مسائل النحو، بل يتعدى ذلك ليصحح ما جاء فيه من ظواهر نحوية تخرج عن المألوف اللغوي أو تجاريه لكنها تحتاج إلى تخريج وتأويل[4]، ولقد كثرت هذه الأحاديث وفاقت ما ألف النحاة الاستشهاد به، فعدّ بذلك أول المتوسعين في الاستشهاد، ولعله قد مهد الطريق لابن مالك ليقول كلمة الفصل في هذه المسألة.

إن قضية الاستشهاد بالحديث، لم تثر بين النحاة إلا في القرن السابع الهجري، وكان ابن الضائع أول المثيرين لها، حينما عاب على النحاة إكثارهم من الاحتجاج والاستشهاد بالحديث، وقد انقسم النحاة في مواقفهم من هذه المسألة على مذاهب ثلاثة: مانعون للاستشهاد، ويمثلهم ابن الضائع وتلميذه أبو حيان، ومجيزون له، ويمثلهم ابن خروف وابن مالك ومن جاء بعدهما كابن هشام المصري، ومتوسطون بين ذلك، ويمثلهم أبو اسحاق الشاطبي والسيوطي ومن جاء بعدهما من المحدثين.

1. المانعون للاستشهاد بالحديث:

تكاد تجمع كثير من المصادر، على أن أول القائلين بمنع الاستشهاد بالحديث والطاعنين على بعض النحاة مذهبهم هذا ، كان أبا الحسن ابن الضائع[5]، فقد عرف الرجل بتتبع ابن

(1)- ينظر: خزانة الأدب للبغدادي 06/1.
(2)- أبو علي الفارسي، د/ عبد الفتاح شلبي ص 203.
(3)- العربية، يوهان فك، تر د/عبد الحليم النجار، دار الكتاب العربي، ص226.
(4)- الاحتجاج وأصوله في النحو العربي، ص253 .
(5)- لم أجد من يخالف هذا إلا د/ القحواش في بحثه "الجهود النحوية لدى المغاربة، حيث عد البطليوسي أول من ادعى ذلك،

الطراوة (ت528هـ) والرد على اعتراضاته ،على الفارسي وسيبويه[1]، وقد كان ابن الطراوة ممن يستشهد بالحديث ، ويرد به على سيبويه ، في كثير من مسائل النحو[2]، وقد وجد ابن الضائع أن من حجج ابن الطراوة ، التي رد بها على سيبويه، استشهاده بالحديث، فأراد أن ينزع عنه هذه الحجة التي يدعيها ، ويوهن أدلته، فطعن في استعمال الحديث مصدرا من مصادر الاحتجاج[3].

ولكن هذا الطعن لابد أن يقوم على أدلة وبراهين، بها يسوغ وعليها يتكل، فاخترع الرجل ما رأى فيه دليلا يضعف على الاستدلال بالحديث، ويذهب عنه قوة الحجة، قال في شرح جمله يرد على ابن الطراوة: "وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنهم يجوزون النقل بالمعنى، وعليه حذاق الأئمة، وإذا كان المحدثون أخيرا قد تجنبوا هذا كثيرا وحافظوا عليه، ولكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلك"[4].

ويدعي ابن الضائع مرة أخرى أن العلة في عدم التفات كبار النحاة الأوائل إلى اعتبار الحديث مصدرًا تقوم عليه استدلالاتهم في تأصيل قواعد النحو، إنما هي رواية الحديث بالمعنى، وفي ذلك دليل على عدم ثبوت لفظ الحديث عن النبي (ص)، الذي هو أفصح العرب، يقول: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة –كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة، كلام النبي(ص) لأنه أفصح العرب.."[5].

وورث ابنَ الضائع في مسألة منع الاستشهاد بالحديث ، تلميذُه أثير الدين أبو حيان، الذي صعّد من لهجته في وجه ابن مالك، وهو يأخذ عليه صنيعه في الاستشهاد به، قال في مقدمة شرحه لتسهيل ابن مالك: " قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث، في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريق غير هذا الرجل، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصرة، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفة لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذ االمسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد والأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين من الأذكياء فقال: تركت العلماء ذلك

الرسالة ص265.

(1)- ينظر: بغية الوعاة 204/2.

(2)- ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ص234.

(3)- ينظر: السهيلي ومذهبه النحوي د/ محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، جدة، ص 253.

(4)- شرح الجمل لابن الضائع 34/1.

(5)- ينظر: خزانة الأدب البغدادي 10/1.

لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله (ص)، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان ذلك لأمرين:

1. أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى..
2. أنه وقع اللحن كثيرا فيما يروى من الحديث، لأن كثيرا من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، ووقع في روايتهم وكلامهم غير الفصيح من كلام العرب.."[1].

ثم يعقب على ذلك معاتبا ابن مالك على هذا المسلك مشفقا عليه تخبطه في وهمه من غير أن يجد من شيوخه من يرشده، قائلا: "والمصنف رحمه الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن.. وقال لنا قاضي القضاه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي، وكان ممن قرأ على المصنف وكتب عنه نكتا على مقدمة ابن الحاجب، وقد جرى ذكر ابن مالك واستدلاله بما أشرنا إليه أنه قال له: (يا سيدي هذا الحديث روته الأعاجم، وقع فيه برواياتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول عليه السلام)؛ فلم يجب بشيء"[2].

فموقف أبي حيان كما يتبين يمنع الاستشهاد بالحديث، وأن هذا المنع قائم على سببين، الأول عدم التأكد من صحة نسب لفظ الحديث إلى النبي (ص)، ولذلك يروى الحديث بألفاظ مختلفة، مثل حديث: "زوجتكها بما معك من القرآن"، وفي رواية: "ملكتكها بما معك من القرآن"، وفي الثالثة: "خذها بما معك من القرآن"، وفي الرابعة: "أمكناكها بما معك من القرآن"[3].

والثاني احتمال وقوع اللحن في ألسنة الرواة الناقلين، لأن أكثرهم كان من الأعاجم.

وقد كان محمد بن أبي بكر الدماميني المصري (ت827هـ) ، هو من تولى الدفاع عن ابن مالك ، وإنصافه مما تتبعه وخطأه في أبو حيان في مسائل كثيرة، قال: "وأسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية لاحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيرا ما تعرض على ابن مالك في استدلالاته بها، ورده شيخنا ابن خلدون بأنها، على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية، فإنها تفيد غلبة الظن بها، لأن الأصل عدم التبديل، ولا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها لأعيانها مما شاع بين الرواة، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام، بل في الأحكام

(1)- التذييل والتكميل لأبي حيان 168/5، 169.
(2)- التذييل و التكميل 169/5.
(3)- الحديث عن سهل بن سعد في امرأة عرضت نفسها على النبي (ص) فقال له رجل "يا رسول الله زوجنيها، فقال: ما عندك؟ قال: ما عندي شيء، قال: اذهب والتمز ولو خاتما من حديد، فذهب ثم رجع فقال: "والله ما وجدت شيئا ولا خاتما من حديد، فقال له: ماذا معك من القرآن؟ قال معي سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا، لسور يعددها، فقال النبي (ص): أمكناكها " ، ينظر: صحيح البخاري، كتاب النكاح، 32/1، 35.

الشرعية، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب، أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف، كما قال ابن الصلاح، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، حين كان كلام أولئك –على تقدير تبديلهم- يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بلفظ كذلك، ثم دون ذلك البدل، ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، فبقي حجة –في بابه- صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالمتأخر.."[1].

فشبهة رواية الحديث بالمعنى إذاً ساقطة، لأن ذلك مردود عليه بمسائل:

1. رواية الحديث بالمعنى أمر خلافي بين المحدّثين، بين مانع لذلك على الإطلاق، ومجيز له محاطًا بسياج متين من الاستثناءات والقيود التي تضيقه إلى أبعد الحدود، ومنها أنه عند كثير منهم مقصور على الصحابة دون غيرهم، وفي ذلك يقول ابن العربي: "إن هذا الخلاف –يعني جواز الرواية بالمعنى- إنما يكون في عصر الصحابة ومنهم، وأما سواهم؛ فلا يجوز له تبديل اللفظ بالمعنى، وإن استوفى المعنى.. بخلاف الصحابة، فإنهم قد اجتمع فيهم أمران: أحدهما الفصاحة، إذ جبلتهم عربية، ولغتهم سليقة، والثاني أنهم شاهدوا قول النبي (ص) وفعله، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة، واستيفاء المقصد كله"[2].

   ومعنى هذا أن الذين تجوز لهم الرواية بالمعنى إنما هم الصحابة، وهم عرب فصحاء فلا يضير تغييرهم للفظ بلفظ.

2. وقيد بعضهم المنع بأحاديث النبي (ص) المرفوعة إليه، وأجازوا الرواية بالمعنى فيما سوى ذلك[3].

3. يكادون يجمعون أن هذا الخلاف واقع في غير ما سجل في الصحف والكتب، قال ابن الصلاح: ثم هذا الخلاف لا تراه جاريا ولا أجراه الناس –فيما نعلم- فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله لفظا آخر"[4]. وقد أثبت التاريخ أن تدوين الحديث قد بدأ في بعض الصحائف على عهد النبي (ص)، كالذي جمعه عبد الله بن عمرو بن العاص في صحيفته المسماة "الصادقة"[5].

(1)- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، دمشق ص171، 172.
(2)- أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي، تح علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط1، ص22.
(3)- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ابن كثير، تح أحمد محمد شاكر، دار الكتب، بيروت، 1994، ص141.
(4)-الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ابن كثير، تح أحمد محمد شاكر، دار الكتب، بيروت ص142.
(5)- علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح ، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1966، ص27.

4. ومع القول بإجازة الرواية بالمعنى، فقد حرصوا على اللفظ ؛ وخصوصا فيما يتعلق بالعبادات كالتشهد والأدعية وجوامع الكلم، وهذا الحرص وقع من الصحابة والتابعين، وإن اختلفت ألفاظهم، في بعض الأحاديث، ولكنهم أهل فصاحة ثقاة عدول، ومصداق ذلك أنهم كانوا إذا شكوا في اللفظ، اثبتوا ما يشكون فيه نحو: "وسبحان الله والحمد لله تملآن – أو تملأ- ما بين السماء والأرض.."[1].

5. يضاف إلى هذا ما عرف به المحدثون عموما من التحري والضبط والحرص على لفظ المروي، فلا يجيزون تبديل الفاء بالواو مثلا، ورووا أن مالكا كان يتحفظ من الباء والياء والتاء، في حديث الرسول ويتثبت[2]. كما عرفوا بمنهج دقيق في النقد والتجريح والتمييز بين مراتب الحديث المختلفة.

ثم مسألة أخرى بعد هذا؛ وهي أنه إذا كان تبديل لفظ بلفظ هو الباعث على رفض الاستشهاد بالحديث، فما بال النحاة يستدلون بشعر العرب وقد وقع فيه الوضع والصحيف والغلط في الرواية كثيرا، ألم يردّ بعضهم رواية بعض أو يورد غيرها؟ ولنستمع إلى هذه الحادثة:

روى ابن جني عن أحمد بن يحيى قال: "كان يحضر ابنَ الأعرابي شيخُ من أهل من مجلسه، فسمعه ينشد:(من الكامل)

وَمَوْضِعِ زَبْنٍ لاَ أُرِيدُ بَرَاَحُه كَأَنِّي بِهِ مِنْ شِدَّةِ الرَّوْعِ آنَسُ

فقال له الشيخ: ليس هكذا أنشدتنا يا أبا عبيد الله، فقال كيف أنشدتك؟ فقال له: "موضع ضيق" فقال: سبحان الله! تصحبنا منذ كذا وكذا سنة، ولا تعلم أن (الزبن) و(الضيق) شيء واحد؟

ثم يقول ابن جني معلقا: "فهذا لعمري شائع لأنه شعر وتحريفه جائز، لأنه ليس دينا ولا عملاً مسنوناً"[3].

فهو اعتراف من ابن جني أن التحريف شائع في الشعر، ومع ذلك لم يجرؤ أحد على إدعاء أن الشعر غير جائز الاحتجاج به لما وقع فيه من التبديل والتغيير.

أما الحجة الثانية التي ادعاها أبو حيان، ومن قبله شيخه ابن الضائع في منع الاستشهاد، فهي كون رواته من الأعاجم، أو الذين لا بصر لهم بالعربية ، ولا معرفة لهم بالنحو، لذا فإن شبهة وقوع اللحن فيه ملازمة له، وهذا ادعاء ، فيه كثير من التجني والمبالغة، لأن أشهر رواة الحديث والمشتغلين به كانوا على بصر بالعربية ومن حذاقها، بل كانوا شيوخا لشيوخ العربية، فهذا حماد بن سلمة كان أستاذا لسيبويه، وكان أول من جلس إليه لتعلم الحديث، ثم انصرف عنه بسبب

(1)- نفسه ص 330.
(2)- الباعث الحثيث، ص141.
(3)- المحتسب لابن جني 1/ 297، 298.

تخطئة حمّاد إياه في لفظ ، قال فيه يونس بن حبيب: "هو أسن مني، ومنه تعلمت العربية"، وقال أبو عمرو الجرمي: "ما رأيت فقيها أفصح من عبد الوارث وكان حماد بن سلمة أفصح منه.."[1]، وهذا الشعبي عامر بن شرحبيل الذي كان يقول: "لأن أقرأ فأسقط، أحب إلي من أن ألحن" وقد رووا عنه أنه لم يلحن في جد ولا هزل"[2].

ومنهم شعبة بن الحجاج ، الذي يقال عنه أنه سمع من أربعمائة من التابعين وسمع منه الأصمعي، وقال فيه: لم أرَ أعلم بالشعر من شعبة"[3].

وعلى هذا، فإن دعوى أبي حيان دعوى باطلة لعمومها، إذ كان من العدل ألا تعمم هذه التهمة على المحدّثين –إن صح إطلاقها أصلا- لأن علماء الحديث قد احتاطوا لعلمهم وتجهزوا بكل ما يمنع حديث النبي (ص) من القول فيه بباطل، قصدًا أو خطأ.

ثم لابد من كلمة نقولها، وهي: هل كان فعلا من النحاة من أوقف جهده وعلمه على النظر في حديث رسول الله (ص)، إحصاءً، وتمحيصًا ،وتدقيقا، ليتبين الأحاديث التي وقع فيها هذا اللحن المزعوم، فيخرج للناس بهذا الحكم، أن حديث النبي (ص)، قد وقع فيه كذا وكذا من اللحن والخطأ في الرواية، ويشير إلى تلك الأحاديث، كما فعل المحدثون، وهم يميزون الأحاديث الصحاح والحسنة من الضعيفة والموضوعة.. أم أن الأمر لا يعدو أن يكون كلمة تقال، أو حكما يطلق على عواهنه، ليرضي مذهبًا ، أو نهجًا ،أو حاجة في نفس نحوي.. إن ما أشار إليه أبو حيان من تبديل أو تعدد في رواية الحديث الذي أورده، لا علاقة له بأي حكم نحوي ، من قريب أو بعيد، ولا هو يغير من قواعد النحو شيئا.. ومع ذلك لم يتردد المانعون في كل مرة في الاستشهاد به، على تعرض الحديث للتبديل في ألفاظه ،على زعمهم، ولذلك ينبغي أن نلتمس أسبابًا أخرى غير التي ذكرها أبو حيان وشيخه، تكون أكثر عدلا وأبلغ حجة ، في امتناع النحاة عن الاستشهاد بحديث النبي (ص) ، ونذكر منها:

1. أن بيئة الاستشهاد في البصرة والكوفة كانت بيئة شعر وقراءة ، بينما كانت المدينة ومكة مدرسة الحديث والفقه والسير، يقول أحمد أمين: "كانت مدرستا الحجاز في مكة والمدينة من أكثر المصادر، وخاصة فيما يتعلق بالحديث، وما ينبني عليه من فقه وما يتصل بذلك من أخبار وسير، وذلك طبيعي، لأن مكة منشأ النبي (ص) والمدينة مهاجره، وكلاهما منبت الصحابة من مهاجرين وأنصار، عاشروا النبي وحدثوا عنه وحكوا ما رأوا من أقوال وأفعال وتناقل التابعون عنهم ما سمعوا"[4]، والنحو منشأه البصرة والكوفة.

---

(1)- نزهة الألباء لابن الأنباري ص51.
(2)- أمالي الزجاجي، تح عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، ص 20.
(3)- المزهر في علوم اللغة للسيوطي 2/ 368.
(4)- ضحى الإسلام ، أحمد أمين 75/2.

2. كانت الثقافة اللغوية والأدبية غالبة على بيئة العراق، ولذلك كانت المادة التي اشتغل بها هؤلاء النحاة هي ما توافر عندهم من شعر –وقد كثر بينهم رواته- وكان مثلهم الأعلى في الفصاحة ،الأعراب الذين أقاموا في بواديهم ، أو أحاطوا بحواضرهم، لذلك رأينا الكسائي ينفر إليهم، ليحكمهم حين اختلف مع سيبويه في المسألة المشهورة(1).

3. إن انتقال الخلافة إلى بلاد العراق جعل حركة التمدن ملازمة لهذه البلاد، وشجع الخلفاء ما كان دائرا من ألوان ثقافة اللهو، وأدخلوه قصورهم فكان الشعر والنحو مادة السمر والتنافس في بلاط الخلفاء والأمراء، فنفقت بضاعته، وصار هذا التنافس بين النحاة واللغويين والرواة للشعر سمة لا تكاد تبرح مجلسا، ولم يكن الحديث مما ينبغي أن يدخل هذه المجالس، أو يشارك حمَلته في هذه الملاحاة.

4. ثم لعلنا نجد فيما دار بين سيبويه وشيخه حمّاد بن سلمة ، الذي أكثر تغليطه، ووصفه بالعجمة في مواقف كثيرة، نجد فيه مبعثا على ترك سيبويه الاستشهاد بالحديث –والنحاة من بعده تبع له- فقد قال حينما اعترض عليه شيخه في رواية الحديث ، " ليس أبا الدرداء" بالرفع: لأتعلمن علما لا يخطئني فيه أحد"، وانصرف عن حلقة الحديث إلى حلقة النحو والعربية(2)، قلت نجد فيه سببا لترك الاستشهاد بالحديث، لأن سيبويه -الذي طُعن في كرامته بتغليطه أمام الملأ- لم يرد أن يرجع إلى المحدثين ليستجدي بضاعتهم، حتى يقيم قواعده النحوية، فيصير لهم تبعًا وبرقابهم معلقا، فأراد أن ينتصر لنفسه فلا يعود إليهم أبدا.

فربما لهذه الدواعي ولغيرها، لم يتجه النحاة لاعتبار الحديث مصدرا من مصادر الاحتجاج، وإن التمسوا في بعض الأحاديث القليلة ما يؤكد صحة ما ذهبوا إليه وما وجدوه في القرآن الكريم أو الشعر، ولكنه أقرب إلى الاستئناس منه إلى كونه مذهبا في الاحتجاج. قال الأستاذ سعيد الأفغاني: "ولقد كان المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب.. ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيها لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر أو نثر.."(3).

---

(1)- هي التي يسميها النحاة المسألة الزنبورية، إذ اختلف الكسائي وسيبويه في قولهم: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها. فاحتكموا إلى أعراب الحطمة، ينظر: طبقات الزبيدي ص68 وما بعدها.
(2)- ينظر: نشأة النحو ص80.
(3)- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص36،35.

2. المجوزون له:

أطلق ابن حزم الظاهري صيحة مدوية تصم لها الآذان، وهو يعترض على منهج النحاة في احتجاجاتهم النحوية، كونهم يقدمون الشعر على القرآن وقراءاته أو حديث النبي (ص) الذي ردوه، قال: "ولا عجب أعجب ممن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة ،أو الطرماح،أو لأعرابي أزدي ،أو سُلمي، أو تميمي ، أو من سائر أبناء العرب، بوّال على عقبيه، لفظا في شعر أو نثر ، جعله حجة في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى، خالق اللغات وأهلها، كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ،ويحرفه عن مواضعه ،ويتحيّل في إحالته عما أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله (ص) كلاما فعل به مثل ذلك، وتالله لقد كان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم قبل أن يكرمه الله بالنبوّة، وأيام كونه فتى بمكة، بلا شك، عند كل ذي مسكة من عقل، أعلم بلغة قومه وأفصح فيها، وأولى بأن يكون ما نطق به من ذلك، حجة من كل خندفي وقيسي وربعي وإيادي وتميمي وقضاعي وحميري، فكيف بعد أن اختصه الله بالنذارة واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه وأجرى على لسانه كلامه وضمن حفظه وحفظ ما يأتي به، فأي ضلال ممن يسمع لبيد ابن ربيعة ابن مالك بن جعفر بن كلاب يقول: (من الكامل)

فَعَلاَ فُرُوعَ الأَيْهُقَانِ وَأَطْفَلَتْ   بالجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

فيجعله حجة، وأبو زياد الكلابي يقول: ما عرفت العرب قط "الأيهقان" وإنما هو "اللهق" ويجيز قول من قال: هذا جحر ضب خرب، وسوائر الشواذ عن معهود اللغة، مما يكثر لو تكلفنا ذكره، ويحتج بكل ذلك، ثم يمتنع من إيقاع اسم الإيمان على ما أوقعه عليه الله تعالى، ورسوله محمد (ص) بن عبد الله القرشي المسترضع من بني سعد بن بكر، ويكابر في ذلك بكل باطل وحماقة، وبكل دفع للمشاهدة، ونعوذ بالله من الخذلان.."[1].

لعل هذه الصرخة المدوية التي أطلقها ابن حزم، وجدت من أبناء مصره من الأندلسيين والمغاربة من يصيخ لها، ويلقى لها السمع وهو شهيد، فيتخذ من حديث رسول الله (ص) أصلا من أصول الاستشهاد والاحتجاج، لا يبالي في ذلك بدعوى من ادعى التحريف والتصحيف الذي يكون قد وقع في كلامه (ص)، إذ "الأصل رواية الحديث على نحو ما يسمع، وإن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله، لهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه، وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية.."[2].

---

(1)- ينظر: كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، القاهرة 107/3، 108.

(2)- دراسات في العربية وتاريخها ص 170.

ولذلك كان الإمام أبو القاسم السهيلي أول من فتح باب الاحتجاج بالحديث على مصراعيه، فأكثر من ذلك على نحو لم يسبقه إليه المتقدمون –وقد رأيناهم لا يعرضون عن الحديث كل الإعراض، ولكنهم لا تخذونه أصلا- ثم كان ابن خروف ممن اشتهر بذلك: حتى وصفه ابن الضائع بأنه يكثر من الاستشهاد به وآخذه على ذلك، إن كان استشهاده على سبيل الاحتجاج وليس على سبيل التبرك.

غير أن من كان الاحتجاج له مذهبا ولطريقه مسلكا، وأنزل الحديث بين أصول الاستشهاد منزله الذي يستحق، هو ابن مالك الجياني، فقد عده بعد القرآن الكريم درجة في الاحتجاج، وتوسع في ذلك وأكثر، وخص صحيح البخاري بمؤلف يفسر فيه ما جاء من أحاديث أشكل على النحويين إعرابها، ويوضح وجه الاستدلال فيها، ويرد عنها دعاوى اللحن والتصحيف[1]،

ويضعها في مكانها بين أصول الاستشهاد، ولم يكن هؤلاء الذين ذكرنا وحدهم ممن استشهد بالحديث من نحاة المغرب والأندلس، بل كان غيرهم كثير، على خلاف ما ادعى أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث، "فكتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث، وقد استدل بالحديث الشريف الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج في شرح المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله.. وقال أبو الطيب: بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيان نفسه.."[2].

3. المتوسطون في ذلك:

إذا كان ابن مالك قد أكثر من الاستدلال بالحديث، بكل حديث صح عنده روايته عن النبي (ص)، وإذا كان أبو حيان، قد منع الاستشهاد بالحديث مطلقا –وهذا أمر نسبي- فإنا وجدنا من نحاة الأندلسيين من يقف موقفا وسطا بينهما، فهو يعتقد بوجوب الاستشهاد بالحديث وجعله أصلا من أصول ذلك الاستشهاد، ولكن في الوقت نفسه يوقف استشهاده على طائفة خاصة من الأحاديث، هي التي اعتني بنقل ألفاظها، كان ذلك النحوي هو أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي (ت790هـ)[3]، فقد كان ممن يأخذ على النحاة المتقدمين ،عدم الاحتجاج بالحديث، روى عنه البغدادي في الخزانة قوله: "لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله (ص) وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم

(1)- هو كتاب: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.
(2)- دراسات في العربية وتاريخها ص 177.
(3)- أخطأ الدكتور عثمان الفكي في رسالته "الاستشهاد في النحو العربي" حين ظن أن الشاطبي أبا القاسم بن فيره (ت590هـ) صاحب قصيدة "حرز الأماني" هو صاحب هذا المذهب في الاستشهاد، والحق أنه هذا الذي ذكرنا. وكذلك فعل د/ عزت عبد الرحمن حرحش في بحثه للدكتوراه: علم الدين اللورقي وأراؤه النحوية.

فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات.."[1].

ثم يقسم الشاطبي الحديث قسمين، قسم لا يحتج به بأي حال ، وهو ما لم يعتنَ فيه بلفظه، بل بمعناه، وقسم يحتج به وهو ما كان الاعتناء فيه من الرواة بألفاظه لمقصد خاص، كالاستدلال على فصاحته (ص)، أو ككتبه إلى ملوك القبائل، أو أمثاله (ص) أو غير ذلك.. يقول: "وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (ص) ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية.."[2].

وكان الشاطبي وهو يصرح بموقفه الوسط هذا ينحى باللائمة على ابن مالك لأنه لم يفصل القول في هذا، فراح يستشهد بكل حديث، وهو ما لم يوافق عليه هو، فالأحاديث لا تطرح جملة ولا تقبل جملة.

قال: "وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقا.. والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف.."[3].

وهذا الموقف المتوسط الذي رآه الشاطبي، وجد من الدارسين المحدثين للعربية وأصولها في مجمع اللغة العربية، من يدعو إلى تبنيه والالتزام به، فقدم الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري، مشروعًا بشأنه إلى مجلس المجمع، ودعاه فيه إلى اتخاذ قرار في موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف، وحدد الشيخ من خلال مشروعه ضوابط الحديث التي تخول الاحتجاج به، وحصر أنواع الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة العربية في ستة أنواع[4]:

1. ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام، كقوله: (حمي الوطيس)، وقوله: (مات حتف أنفه) وقوله: (الظلم ظلمات يوم القيامة)، أو أحاديثه القصار التي تعرف بجوامع الكلم، كقوله (إن الله لا يمل حتى تملوا)..
2. ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثير من الأدعية والأذكار التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.
3. ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

---

(1)- خزانة الأدب 13/1.
(2)-نفسه
(3)- نفسه
(4)- الاستشهاد بالحديث في اللغة، محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية،أكتوبر سنة 1936،ج3 ،ص208

4. الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.
5. الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك ابن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.
6. ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون روايته بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني.

وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة مستندًا إلى بحث الشيخ، جواز الاحتجاج ببعض أنواع الحديث، وكان نص قراره ما يأتي: " اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي[(1)]:

1. لا يحتج بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.
2. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:
   أ. الأحاديث المتواترة المشهورة.
   ب. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبارات.
   ج. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
   د. كتب النبي (ص).
   ه. الأحاديث المروية لبيان أنه (ص) كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
   و. الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، رجاء بن حيوة، وابن سيرين.
   ز. الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

فهذا إذاً نص القرار المجيز للاستشهاد بالحديث وفق هذه الشروط التي حددها.

وكلمة أخيرة نقولها في هذا الموضوع، وهي الاستشهاد بالحديث كان أكثر الآثار البارزة التي تبين صلة النحو بالمذهب الفقهي، فقد شاع هذا النهج في الاستشهاد في بلاد المغرب والأندلس وهي على مذهب الإمام مالك الذي قيل عنه إنه مذهب أهل الحديث.

- **مواقف النحاة المغاربة في الاستشهاد به:**

---

(1)- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (1932-1962) مجموعة القرارات العلمية ، أخرجها محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين، القاهرة 1963، ص 3، 4.

وسنحاول الوقوف على مذاهب بعض نحاة المغرب والأندلس الذين احتجوا بالحديث الشريف في بعض مسائل النحو، ولكثرة هؤلاء النحاة فإنا سنقصر الأمر على من اشتهر منهم دون غيره:

1-ابن خروف:

كان ابن خروف أول نحاة القرن السابع شهرة في الاستشهاد بالحديث، وقد رأينا ابن الضائع من قبل يصفه بكثرة استشهاداته، وينسب إليه يوهان فك أولية ذلك إذ قال: "إن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة، هو النحوي ابن خروف الأندلسي.. وتبعه في لك أشهر نحاة القرن السابع الهجري ابن مالك، وقد كان عظيم الاعتناء والاهتمام بالحديث"[1].

ولكن هذه الكثرة التي ادعاها ابن الضائع، كثرة نسبية في رأينا، فالناظر في كتابه "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب" الذي وضعه شرحا لكتاب سيبويه، لا يجد فيه صفة الكثرة تلك، فقد بلغت الأحاديث المستشهد بها خمسة وعشرين حديثا تقريبا، فإذا ما قورن هذا بما جاء في كتب الأولين فإنه يعد كثيرا، وربما تكون تلك الكثرة قد خفيت علينا لأن ما حصل من هذا الكتاب لم يكن إلا نصفه تقريبا، فربما كان في نصفه الآخر مثل هذا أو أكثره، لأن القطعة المتبقية لدينا اشتملت في معظمها على شرح أبواب الصرف في كتاب سيبويه، وهي أبواب يقل الاستشهاد فيها بالحديث.

أما كتاب "شرح الجمل" –كما يقول أحد الباحثين[2]- فإن النسخة التي وصلت إلينا تشمل على خمسة عشر حديثا نبويا، وهو عدد يبدو –كذلك- قليلا، لا يتفق مع ما عرف به ابن خروف من كثرة الاستشهاد، غير أن هذه النسخة التي وصلت لا تمثل إلا ثلثي الكتاب تقريبا، وهو أمر قد يفسر فيه تلكم القلة.

ولو أضيف ما لم يصل إلينا إلى ما وصل، لربما قنعنا بأن ابن خروف كان من المكثرين بالاستشهاد بالحديث، وسنقف عند طائفة من القضايا النحوية التي استشهد عليها بالحديث:

- جواز مجيء المبتدأ نكرة:

إذا خصصت النكرة بالإضافة، جاز أن يؤتى بها مبتدأ، من ذلك قول النبي (ص) "خمس صلوات كتبهن الله على العباد"[3]، فقد أضيفت "خمس النكرة إلى صلوات" فاستفادت التخصيص.

- جواز فتح (إن) وكسرها:

قال في هذا: "وقول "أول ما أقول، إني أحمد الله"[1] بالفتح والكسر، فمن فتح أخبر بمفرد عن مفرد بالحمد لله اتكالا على فهم المعنى.. ومن كسر كانت حكاية في موضع الخبر.."[2].

---

(1)- العربية ليوهان فك ص226.

(2)- ماهر جلال عباس، في "أثر ابن خروف في الدراسات النحوية" رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، ص211.

(3)- سنن أبي داوود ،مطبعة البابي الحلبي-مصر،سنة 1952 ، 63/2

- الحال تسد مسد الخبر:

تأتي الحال لتسد مسد الخبر، واستشهد لذلك بقوله (ص): "أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد، فأكثروا الدعاء"(3). فجملة (وهو ساجد) جملة حالية، سدت مسد الخبر للمبتدأ (أقرب).

- انتصاب المصدر بفعل من غير لفظه متحد في المعنى:

قال في باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل: "وأما (يدعه تركا) فيمكن أن يكون الناصب لـ (تركا) فعل مضمر، ويمكن أن يكون الأول لعدم (ودعاً) وقلته، وقد جاء عنه (ص): "لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين"(4).

- مجيء أفعل التفضيل في السواد:

تحدث ابن خروف في باب مالا يجوز فيه "ما أفعله" عن جواز التعجب من السواد، فقال: "هذه الألفاظ التي جاءت على هذا الباب، من باب (أفعل) الذي له الفعلاء شاذة موضوعة غير موضعها، فكأنما جاءت على جهة التشبيه، ثم حملت على أصلها، ومع ذلك أنه ورد في شيء من باب المفاضلة في الشعر، كقوله (ص) "لحيتي أسود من الغراب"(5).

فابن خروف إذاً يجيز هذا الاستعمال في التعجب من السواد بـ (ما أفعل) لجواز ورود المفاضلة منه، وهو استعمال شاذ لا قياس فيهن فالنحاة منعوا ذلك ولم يعتدوا بهذا الحديث.

- الواو بمعنى أو:

في باب استعمال (أو) في غير الاستفهام، قال: "ومن الدليل على أن الواو بمنزلة (أو) قوله عليه السلام: "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ويمجسانه"(6)، فالواو هنا على حد جمع الاسم وتعريف الصفة شائع، وهي هنا في معنى (أو)"(7).

وغير هذه النماذج من الاستشهادات كثيرة وحسبنا منها ما يكفي للتدليل على مذهبه.

2. ابن بزيزة :

---

(1)- صحيح مسلم 126/3.
(2)- ينظر: تنقيح الألباب ص 233.
(3)- صحيح مسلم 1/ 350، وينظر: شرح الجمل ص20 عن "ابن خروف ومذهبه النحوي" ص 212.
(4)- تنقيح الألباب ص 355، والحديث في سنن النسائي،شرح السيوطي،دار الفكر –بيروت، ط1سنة 1930 ، 3121/3.
(5)- ينظر: تنقيح الألباب 370.
(6)- مسند الإمام أحمد 346/1.
(7)- تنقيح الألباب 370.

كان عبد العزيز ابن بزيزة "أحد علماء الحديث المبرزين في عصره، فقد أتقن علم الحديث دراية ورواية"[1]، كما كان أحد النحاة المشاهير على عصره، ولذا وجدنا اهتمامه بمسألة الاستشهاد بالحديث كبيرا، فقد حوى كتابه المسمى "غاية الأمل في شرح الجمل" مئة وستين حديثا نبويا، استشهد بسبعين حديثا منها في قضايا النحو وقواعده، وبثلاثين في مسائل لغوية، وساق باقيها استطرادا في غير اللغة والنحو.."[2].

فابن بزيزة بصنيعه هذا يجعل الحديث مصدرا أصيلاً من مصادر الاحتجاج. وهو في أثناء احتجاجاته يرسم لنفسه منهجا خاصا، ظهرت ملامحه فيما يأتي :

1. يستشهد بالحديث على تأصيل قاعدة نحوية، مثال ذلك أنه يرى أن نون الرفع تحذف في سعة الكلام مثلما تحذف في الشعر، ودليل ذلك عنده، حديث مسلم: "كيف يسمعوا وأنى يجيبوا وقد جيفوا"[3]، كما ساق حديث النبي (ص) للمهاجرين ".. ألستم تعرفون لهم ذلك؟ قالوا: نعم" دليلا على (نعم) تقع بمكان (بلى) في كلام العرب[4].
2. يورد الأحاديث المشكلة التي لها أكثر من وجه في إعرابها وتوجيهها، فيحللها ويبين ما تحمله من أوجه، مثال ذلك قوله (ص): "يا ليتني فيها جذعا" فذكر في
3. نصب (جذعًا) ثلاثة أوجه، على الحال، أو على انتصاب الاسمين بـ (ليت)، أو على أنه خبر (كان)[5].
4. يعامل الحديث معاملة نصوص الاستشهاد الأخرى، فلا يتورع في وصف بعض الأحاديث بالندرة أو القلة أو الشذوذ، فلا قدسية لألفاظ الأحاديث في ذاتها، ومن ذلك أن جعل حديث أسماء: "فجعلت لرسول الله صلى الله عليه إداوة على فمها خرقة" من الشاذ قليل الاستعمال، أي أن تعويض عين (فوك) في حال الإضافة (ميما) شاذ[6].
5. له استشهادات انفرد بها، على تأصيل بعض قواعد النحو، منها:

- التوكيد اللفظي هو تكرار اللفظ:

قال في باب التوكيد: "وهو على قسمين لفظي ومعنوي، فاللفظي تكرار اللفظ بعينه" وقد جاء في قوله (ص): "فذلكم الرباط، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط"[7].

- ظرف الزمان يقع خبرا لجثث:

(1)- غاية الأمل في شرح الجمل 90/1، 91.
(2)- نفسه 90/1.
(3)- غاية الأمل 34/1.
(4)- نفسه 341/1.
(5)-غاية الأمل 235/1.
(6)- غاية الأمل 32/1.
(7)- ينظر: غاية الأمل 480/2، والحديث في سنن النسائي 36/1.

يكون ظرف الزمان خبرا عن جثة، ودليله عنده قوله (ص): "اليهود غدا والنصارى بعد غدٍ"(1).

- اقتران خبر لعل بـ (أن):

قال: "ومما اختلف فيه (لعل) التي هي للترجي، فقيل لا يجوز استعمال (أن) مع خبرها إلا في الشعر، والصحيح جوازه بقول النبي (ص): "لعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته"(2)، وقد جاء اسقاطها"(3).

- حذف ضمير الشأن في الكلام:

لا خلاف بين النحاة في جواز حذف ضمير الشأن في الشعر، وقد اختلفوا في جواز ذلك في الكلام، فنص سيبويه على جوازه للضرورة(4)، وأثبت ابن بزيزة هذا الاستعمال في قول الرسول (ص):" إن من أكرم تهامة عليَ رحمةًً ،أنتم ومن تبعكم.."(5).

3. علم الدين اللورقي :

حرص علم الدين اللورقي في استشهاداته بالحديث النبوي على اختيار الأحاديث ذات السند الصحيح، ولذلك لم يكثر من الاستشهاد به، حيث كان عدد تلك الأحاديث المستشهد بها في شرحه للجزولية يقارب الست عشرة حديثا(6)، ومن تلكم الاستشهادات:

- أمر المتكلم لنفسه:

قال: "وأمر الإنسان لنفسه قليل، ومنه قوله عليه السلام: قوموا فلأصل بكم"(7) على معنى إلزام نفسه"(8).

- منع فعلاوات من أفعل:

(1)- غاية الأمل 102/1، والحديث في سنن النسائي 136/2.
(2)- صحيح مسلم 04/7.
(3)- غاية الأمل 482/2.
(4)- ينظر الكتاب 73/3.
(5)- غاية الأمل 518/2.
(6)- ينظر: علم الدين اللورقي وآراؤه النحوية، عزت عبد الرحمن حرحش، رسالة دكتوراه، دار العلوم، ص82.
(7)- صحيح مسلم 175/3.
(8)- المباحث الكاميلية في شرح المقدمة الجزولية 278/3.

قال: "وامتنع في فعلاء، أفعل، فعلاوات لامتناع الجمع والواو والنون في مذكره، وقيل لأنهما غير جاريين على الفعل، ولا مشبهان للجاري عليه، وأما قوله عليه السلام: "وليس في الخضراوات صدقة"[1] فلم ينظر فيه إلى الصفة، بل إلى الموصوف وهي البقول"[2].

- وصل الضمير في الفعل الناسخ:

أورد اللورقي مستشهدا على جواز وصل الضمير بالفعل الناسخ، وقد منعه سيبويه، قول النبي (ص): "كن أبا خيثمة فكانه"[3].

4. ابن عصفور :

تنوعت استشهادات ابن عصفور بالحديث الشريف وتعددت، فقد كان ممن لا يرون ضيرا من ذلك ،والمتتبع لكتبه يرى فيها كثيرا من الاستشهادات، وقد أورد كثيرا من الأحاديث لم يستعملها غيره:

- بدل البداء (الاضراب):

ذكر ابن عصفور هذا البدل فقال: "وبدل بداء وهو أن تبدل لفظا تريده، بلفظ أردته أولا، ثم أخبرت عنه، ومنه قوله (ص): "إن الرجل ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفها،ثلثها، إلى العشر"[4]، كأنه ةقال: بل ما كتب له ثلثها"[5].

- حذف حرف النداء:

تحدث ابن عصفور عن مواضع حذف حرف النداء قياسا، قال: "وقد يحذف من النكرة المقبل عليها، في ضرورة أو في شاذ من الكلام نحو قولهم: افتدى مخنوق وثوبي حجر"[6].

ففي هذا الحديث لم يصرح ابن عصفور بنسبته إلى النبي (ص)، بل اكتفى بالقول (نحو قولهم).

- عود الضمير مذكرا على جمع المؤنث المكسر:

تحدث ابن عصفور عن إنساد الفعل إلى مؤنت فقال: "وإن أسند إلى ضمير جماعة المؤنت، إن عاد على غير سالم، قد يكون كضمير الواحدة المؤنثة، فتقول: النساء قمن وقامت.. وقد يجيء في الشعر، وفي شاذ الكلام، من ذلك قوله عليه السلام: "خير النساء صوالح قريش، أحناه على ولد، وأرعاه لزوج في ذات يده"[7].

---

(1)- رواه الترمذي في سننه في باب الزكاة.
(2)- المباحث الكاميلية 278/3.
(3)- صحيح مسلم 100/9، 101.
(4)- سنن ابن ماجة ،تح محمد فؤاد عبد الباقي،مطبعة البابي الحلبي-القاهرة،سنة 1931،1 327/1931.
(5)- ينظر: المقرب 1/ 243.
(6)- المقرب 1/ 243.و الحديث في سنن ابن ماجة،316/2
(7)- شرح الجمل لابن عصفور 621/2، والحديث في سنن الترمذي 282/2.

- التعجب من السواد:

في باب التعجب، وفي جوازه من السواد والبياض قال: "وأما أهل الكوفة فأجازوه في السواد والبياض، لأنهما أصلان في الألوان، واستدلوا على جواز البياض بما قدمنا، وفي السواد ما في صفة جهنم من قول النبي (ص): "لهي أسود من القار"[1].

- إضافة المصدر:

في باب إضافة المصدر إلى ما بعده، قال: ويجوز أن تضيفه إلى المفعول، وتحذف الفاعل مثل قوله تعالى: (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير)[2]، أي من أن يدعو إلى الخير، ويجوز أن تضيفه إلى الفاعل وتحذف المفعول، وقد جاء في الحديث: "مطل الغني ظلم"[3]، معناه: يمطل الغني ظلم"[4].

5- ابن مالك:

كان ابن مالك إلى جانب علمه بالنحو واللغة والقراءة، من رجال الحديث المبرزين، وقد نص على ذلك كثير ممن ترجم له، قال عنه المقري في نفح الطيب: "وأما الاطلاع على الحديث، فكان فيه آية"[5]. وأشار إلى ذلك أيضا السيوطي في ترجمته له[6]، ولعل هذه الإحاطة الكبيرة بالحديث والمعرفة الواسعة به، كانت وراء مذهبه النحوي الذي عد فيه الحديث أساسا مهما بعد القرآن الكريم في تأصيل قواعد النحو ومسائله، وقد مرّ بنا من قبل منهجه الذي حدده المقري بقوله: "كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب"[7].

وابن مالك في استشهاده بالحديث ،لا يقتصر على أحاديث معينة، بل يستشهد بالحديث على مختلف رواياته ورواته، ومعنى هذا أنه يجوّز الاستشهاد بالحديث مطلقا، على خلاف بعض من سبقه كالسهيلي ،الذي كان يتشدد في قبول الرواية، ولعل هذا ما جعل أبا حيان يضيق به وباستشهاداته ذرعا، فيقول:" وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة

---

(1)- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 120/2، والحديث في موطأ مالك ص 37.
(2)- سورة فصلت الآية 49.
(3)- ينظر: سنن أبي داوود،كتاب البيوع رقم3345
(4)- شرح الجمل 26/2.
(5)- نفح الطيب 422/2.
(6)- بغية الوعاة 130/1.
(7)- نفح الطيب 249/2.

غيره.."[1]. وقال كذلك: "والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز.."[2].

نعم لقد أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث إكثارا فاق به كل من كان قد سبقه إلى هذا، وكل من جاء بعده، فنظرة عجلى في مؤلفاته، تنبئ عن صدق ذلك، فقد بلغت شواهده في شرح التسهيل مئتي شاهد ومثلها في مؤلفه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" الذي يعد من أصدق كتبه دلالة على موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي والدفاع عنه، وهو يعالج ما يتعارض من الأحاديث النبوية مع قواعد النحو في أهم كتب الحديث وهو صحيح البخاري[3]، وقد انتصف ابن مالك في هذا الكتاب لقضايا نحوية ضعفها النحاة وجعلوها من الضرورات، فجوزها هو في لغة الاختيار وتوسع في الاستشهاد لها والتدليل على صحتها، يقول الدكتور العمروسي: "وهكذا يظل كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح" خير دليل على أن ابن مالك هو أول من صرح بوجوب الاعتماد على لغة الحديث النبوي في التقعيد النحوي.."[4]. كما بلغت في كتاب شرح عمدة الحافظ واحدًا وأربعين حديثا.

ولعلنا لن نوفي ابن مالك حقه لو ظللنا نعدد فضل جهده على العربية ونحوها أن سلك لها هذا الطريق الأبلج، ولكثرة الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك وتعدد أبواب النحو، فإنا سنكتفي لبيان منهجه بالتمثيل ببعض القضايا التي كان الحديث فيها شاهدًا على صحة اختياره ورأيه :

- اتصال الضمير بالفعل الناسخ:

تحدث ابن مالك عن اتصال الضمير وانفصاله بالفعل الناسخ (كان)، فقال: "فإن كان الفعل من باب كان واتصل به ضمير رفع، جاز في الضمير الذي يليه الاتصال، نحو: صديقي كنته والانفصال نحو: صديقي كنت إياه، والاتصال عندي أجود.. وجعله أكثر النحويين راجحًا وخالفوا القياس والسماع.. وأما مخالفة السماع، فمن قبل أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور كقول النبي (ص): "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله"[5].

- تقديم الخبر على المبتدأ إن كانا نكرتين:

---

(1)- ينظر: خزانة الأدب 10/1.

(2)- نفسه.

(3)- ينظر: أصول النحو عند ابن مالك، خالد سعد، مكتبة الآداب، القاهرة، ص87.

(4)- دور الحديث النبوي في التقعيد النحوي د/ محمد أحمد العمروسي، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم تحت رقم 142 ص281.

(5)- ينظر: شرح التسهيل 145/1 والحديث في صحيح البخاري 356/1.

الأصل عند النحاة أن يتأخر الخبر على المبتدأ إذا تساويا في التعريف والتنكير[1]، ولكن ابن مالك أجاز تقديم الخبر النكرة على المبتدأ النكرة، إذا وجدت قرينة تدل على ذلك، قال: "ومن تقديم الخبر لوضوح المعنى مع مساواته المبتدأ في التنكير، قوله (ص): "مسكين مسكين رجل لا زوج له"[2]. فرجل مبتدأ، ومسكين خبر مقدم، فقرينة الإخبار بأن الرجل الذي لا زوج له مسكين سوغت هذا التقديم.

- حذف الخبر لسد الحال مسده:

قال في هذا الباب: "ومن الحذف الواجب حذف الخبر لسد حال مسده، كقولي: (اعتكافي إذا كنت ،صائما) أي إذا كنت صائما، فاعتكافي مبتدأ و(إذا) خبره و(التاء) من (كنت) فاعل لاسم (كان) تامة، والمنصوب بعدها حال لا خبر، لأنه ملتزم التنكير، والخبر لا يكون كذلك، ولأنه قد يغني عنه جملة مقرونة بواو الحال، كقول النبي (ص): "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"[3]، ففي الحديث شاهد على حذف الخبر، وإنابة الحال المذكورة عنه.

- نصب التمييز بالنكرة:

قال ابن مالك: "ينصب التمييز بما قبله من فعل أو شبهه، أو شبه شبهه، وهو النكرة الرافعة في نحو: "واشتعل الرأس شيبا"[4]، وقوله (ص): "ولو أنفق أحدكم مثلَ أحد ذهبا"[5].

- الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

ذهب النحاة إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور، وخصوه بالشعر، لكن ابن مالك أجاز ذلك في النثر أيضا، قال: "وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار وبذلك أقيس على وروده في حديث النبي (ص): "هل أنتم تاركوا لي صاحبي" أراد: هل أنتم تاركوا صاحبي لي، ففصل بالجار والمجرور، لأنه متعلق بالمضاف، وهو أفصح الناس، فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة"[6].

- يحذف المضاف ويبقى الجر دليلا عليه مع عدم العطف:

قال: "فلو انفصل العاطف بغير (لا) أو عدم العطف، وبقي الجر حكم بندرته، فبقاء الجر مع الانفصال.. قول النبي (ص): "فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير السواك سبعين صلاة"[7] أي فضل سبعين صلاة"[8].

---

(1)- ينظر: همع الهوامع 27/2.
(2)- شرح التسهيل 198/1، والحديث في الترغيب والترهيب لابن المنذري 41/3.
(3)- شرح عمدة الحافظ 173/1، والحديث في سنن ابن ماجة 316/2.
(4)- سورة مريم الآية 40.
(5)- سنن أبي داوود 346.
(6)- شرح التسهيل 221/3.
(7)- صحيح البخاري 105/2.
(8)- شرح عمدة الحافظ 501/1.

- بقاء "ميم" كلمة "فم" مع الإضافة:

قال ابن مالك في هذا: "ومنع بعض النحاة ثبوت ميم (فم) في الإضافة إلى الياء، وغيرها من غير الشعر والصحيح جوازه على قله، وفي الحديث "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"[1].

- مجيء المستثنى مبتدأ:

قال في هذا الموضع: "وقد يجعل المستثنى المتأخر مبتدأ مذكورا خبره أو منويا، فمن المجعول مبتدأ مذكور الخبر.. قول رسول الله (ص): " لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك "[2].

- إبدال نكرة من معرفة:

قال في باب البدل: "واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين، كما في قوله تعالى: (لنسفعًا بالناصية ناصية)[3]، وليس ذلك شرطا بل يجوز إبدال نكرة من معرفة مع اختلاف اللفظين.. وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه سألت رسول الله (ص): "هل رأى ربه؟ فقال: رأيته نورا أنى أراه"[4]، فأبدل نورا من مفعول رأيته، وهذا من إبدال الظاهر المفسر من المضمر المفسر به.."[5]، ثم قال بعد ذلك: "وإبدال الظاهر من المضمر كثير، منه ما تقدم من قول النبي (ص): رأيته نورا أنى أراه"، فهو يجيز ما منعه النحاة مستندا إلى وروده في الحديث.

- العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار:

استشهد بحديث النبي (ص): "إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا"[6]، قلت: تضمن الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار وهو ممنوع عند البصريين. والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نظما ونثرا"[7] فابن مالك إذاً صحح قاعدة نحوية واستدرك على البصريين ما فاتهم، انطلاقا من هذا الشاهد من حديث النبي (ص).

ولو شئنا تتبع الأحاديث التي استدل بها ابن مالك في قضايا النحو لأطلنا، وليس المقام مقام إطالة. لقد عرفنا أن ابن مالك لا يخطئ حديثا، وإنما يجتهد في توجيهه وتخريجه على إحدى لغات

(1)- شرح التسهيل 285/3، والحديث في صحيح البخاري 140/1.
(2)- شرح عمدة الحافظ 380/1 والحديث في مسند الإمام أحمد 164/5.
(3)- سورة العلق الآية 15، 16.
(4)- مسند الإمام أحمد 147/5.
(5)- شرح عمدة الحافظ 581/2.
(6)- صحيح البخاري 137/2.
(7)- شواهد التوضيح ص53.

العرب فالحمل على لهجة من اللهجات يعد وسيلة يسيرة لتفسير ما خرج عن القواعد التي استخلصها النحاة. واللغت الواردة عن العرب صحيحة فصيحة، وإن قل من يتكلم بها، والمتكلم لا يكون مخطئا أبدا، فمن الأحاديث التي خرجها على إحدى اللغات:

- **قول بعض الصحابة ":** رأيته نورا أنى أراه "[1]:

قال ابن مالك: "قلت مقتضى الظاهر، أن يقول: وفرقنا اثني عشر رجلا، لأن (اثني عشر) حال من النون والألف، لكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث بن كعب، فإنهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها، لأنه عندهم بمنزلة المقصور"[2].

- **حديث "البرَّ تقولون بهن"**[3]:

قال: "ومن إجراء فعل القول مجرى فعل الظن على لغة سليم، قول النبي (ص) "البرَّ تقولون بهن" وفي رواية عائشة (ض) "البر ترون بهن" ومعنى (ترون) أيضا: تظنون"[4].

- **حديث "كانوا إذا صلوا مع النبي (ص) فرفع رأسه من الركوع قاموا قياما حتى يرونه قد سجد"**[5]:

قال: "وفي (قاموا قياما حتى يرونه قد سجد) إشكال، لأنه (حتى) فيه بمعنى (إلى أن)، والفعل مستقبل بالنسبة إلى القياس، فحقه أن يكون بلا (نون)، لاستحقاقه النصب، لكن جاء على لغة من يرفع الفعل بعد (أن) حملا على (ما) أختها: كقراءة مجاهد (ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ)[6] بضم الميم[7].

- **قول أبي برزة (ض) "غزوت مع رسول الله (ص) سبع غزوات أو ثماني"**[8]:

قال ابن مالك: قلت ففي قوله (ثماني) بلا تنوين ثلاثة أوجه.. الوجه الثالث أن يكون اللفظ (ثمانيًا) بالنصب والتنوين إلا أنه كتب على اللغة الربعية، فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى ألف، لأن من أثبتها في الكتابة لم يراع إلا جانب الوقف، فإذا كان يحذها في الوقف كما يحذها في الوصل لزمه أن يحذفها خطا، ومن المكتوب على لغة ربيعة "إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنع وهات"[9]، أي منعًا، فحذف الألف لما ذكرت"[10].

---

(1)- أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الضيف، 385/1.
(2)- شواهد التوضيح والتصحيح ص97.
(3)- صحيح البخاري 61/3.
(4)- شواهد التوضيح والتصحيح ص151.
(5)- صحيح البخاري 180/1.
(6)- سورة البقرة الآية 233.
(7)- شواهد التوضيح والتصحيح ص235.
(8)- صحيح البخاري كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة.
(9)- صحيح البخاري كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين.
(10)- شواهد التوضيح والتصحيح ص101، 102.

فهذه نماذج من استدلالات ابن مالك بحديث رسول الله (ص) في تأصيل قواعده أو رد بعض القواعد على النحاة المتقدمين. وهو منهج أعاد للحديث مكانته اللائقة بين مصادر الاستشهاد، بعد أن أعرض عنه النحاة قدما ونفروا إلى لغة الشعر أو لغة القرآن لتقعيد القواعد.

لقد أعاد ابن مالك وكثير من نحاة الأندلس إلى الحديث مكانته، كما أعادوا به كثيرا من طرائق العربية التي أصر الأصوليون الأولون عن استبعادها بما ألزموا به الدارسين من ضوابط الاستشهاد ،مادة ومكانا وزمانا. فأتيح بالحديث على يد الأندلسيين المتأخرين من نحاة القرنين السابع والثامن الهجريين مالم يتح بغيرهم طوال القرون التي سبقت. فكان منهج هؤلاء النحاة في هذه البلاد منهجًا مستقلا، فيه كثير من الجدة والاستدراك على الأولين، وهو ما استحق أن يكون أنموذجًا يقلد ويجارى من نحاة الاقاليم التي انتقل إليها النحو بعد ذلك. فرأينا نحاة مصر والشام يأخذون بهذا المنهج فيرمون به في النحو غرضا بعيدا.

ثالثا: كلام العرب

1- مواقف النحاة من الاستشهاد بالشعر العربي:

لم يحظ مصدر من مصادر الاحتجاج، بوافر عناية وكبير اهتمام، إحصاءً وشرحًا وتعليقا، كما حظي كلام العرب، شعره ونثره، غير أنا إذا قلنا كلام العرب، انصرف الذهن حينا إلى الشعر دون النثر، لأن المأثور عنهم من جيد الشعر كان أضعاف أضعاف ما أثر عنهم من جيد النثر، ذلك لأن الشعر كان ديوان العرب، به عرفت مآثرهم، وحفظت أنسابهم، والقلب إليه أنشط والذهن له أحفظ، واللسان له أضبط، وقد قيل: "ما تكلمت به العرب من جيد المنثور، أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره"[1]، وكان أبو

(1)- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، ط1، 2001، 13/1.

عمرو بن العلاء لا يني يردد: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير"[1].

فقد كان الشعر مظهرا من مظاهر الحياة الثقافية بين العرب، في الجاهلية والإسلام، وهو على رأي عمر (ض) علم قوم لم يكن لهم عليم أصح منه، تسامى ذكره بينهم فعقدوا له المجالس والأسواق، ومشى بينهم الرواة ، يحفظونه ويرددونه على مدى الأيام والأزمان، قال الوليد بن يزيد الأموي يوما لحماد الراوية، وقد حضر مجلسه: "بم استحققت هذا الاسم، فقيل لك الراوية؟ فقال: بأني أروي لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين، أو سمعت به، ثم أروي لأكثر منهم ممن تعترف أنك لا تعرفه ، ولا سمعت به، ثم لا ينشدني أحد شعرًا، قديمًا ولا محدثا، إلا ميزت القديم من المحدث"[2].

ووجد النحاة أنفسهم أمام هذه الثروة الهائلة من الكلام الفصيح المأثور عن أوائل العرب، فاستمسكوا به وجعلوا منه مرجعهم الذي إليه يرجعون، في تأصيل ما يجدونه بينهم من اللغة، أو ما يستنبطونه من قواعد وأحكام، حين هموا بضبط الاسس التي تقوم عليها صناعتهم.

وتكاثر هذا الشعر وتكاثر رواته، فاحتاج الدارسون إلى ضبط هذه المدونة، وقد عولوا عليها في تأصيل الأصول، فكان لزاما أن يحددوا شروطا لهذا المروي، تحفظ له أصالته وتبعده عن الإسفاف والخنا، فكانت سمة هذ االكلام الذي رأوا أنه يكون في أعلى درجات الفصاحة، ما كان بدويا وعرا غريبا في المعاني والصيغ، وكلما ازداد بدواة، كان أدعى للقبول وأقوى في الاستشهاد، وأدل على أصالته ونقاوته، لأنه سيكون أبعد عن التأثر بلغة الحضر الرقيقة السمجة، قال الفارابي في العناية بلغة البادية: " لما كان سكان البرية في بيوت الشَعر أو الصوف والخيام والأخبية من كل أمة، أجفى من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم من تخيل حروف سائر الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم، أو كان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم، أطبع، وكانت نفوسهم أشد انقيادًا للنطق بما لم يتعودوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم، متى كانت الأمم فيها هاتان الطائفتان"[3].

لذلك نفر الرواة والعلماء إلى البوادي، يأخذون من أفواه هؤلاء الأعراب الذين لم تفسد سلائقهم برطانة عجمة ، أو لحن في كلام، فقيل إن أبا عمرو إسحاق بن مرار الشيباني دخل البادية ومعه دستيجان من حبر، فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن العرب[4]، وأقام النضر بن شميل والخليل وسيبويه والكسائي ، في البادية زمنا يأخذون هذه اللغة من أفواه أصحابها.

---

(1)- طبقات فحول الشعراء، ص25.
(2)- وفيات الأعيان 448/1.
(3)- الألفاظ والحروف للفارابي ص146 عن أصول النحو العربي،محمود نحلة ص58.
(4)- نزهة الألباء ص57.

وكان البصريون أسبق في تحديد مناطق الفصاحة التي يأخذون منها لغتهم، لنقائها وفصاحتها، فإذا إمامهم عبد الله بن أبي اسحاق أول من انتقى اللغة التي يؤخذ منها ، والقبائل التي يعتمد عليها(1)، وإن كان تحديده هذا عمليا، فقد رحل إلى قبائل نجد وبوادي الحجاز وتهامة، كما رحل إلى قبائل تميم وقيس وأسد وطيء وهذيل وبعض عشائر كنانة، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: "أفصح الناس عليا تميم وسفلى قيس"(2)، وفي موضع آخر يصرح: "لا أقول ما قالت العرب إلا ما سمعت من عالية السافلة أو سافلة العالية"(3). ويقصد بسافلة العالية وعالية السافلة، الجزء الغربي من نجد وما يتصل به من السفوح الشرقية من جبال الحجاز، أي ما كان مواليا لبوادي العراق من جهة الغرب وبوادي الحجاز من جهة الشرق.

وربما وجد الفارابي في توصيفات متقدمي الرواة والنحاة لمناطق الفصاحة، ما جعله يحددها تحديدا أكثر دقة بقوله: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم أقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب، قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ من حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.."(4).

ثم يسمى الفارابي تلكم القبائل التي امتنع الرواة عن أن يأخذوا عنها للسبب الذي ذكرنا، فيقول: "فإنه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من تغلب والنمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم القبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم الهند والفرس، ولا من اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بين حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة، صادفوهم –حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب- قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم.."(5).

وربما كان أكثر ما يؤخذ على الفارابي في هذ االتحديد، هو إخراجه للحجاز وثقيف من الفصاحة، فقريش أكبر قبائل الحجاز، وفصاحتها لا طعن فيها، وكفى عليها دليلا أن أكثر القرآن نزل بلغتها، قال ابن فارس: "أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم

(1)- الأصول تمام حسان ص93.
(2)- المزهر في علوم اللغة 384/2.
(3)- الاقتراح ص19.
(4)- الاقتراح ص56.
(5)- الاقتراح ص 56.

وأيامهم ومحالهم، أن قريشا أفصح العرب وأصفاهم لغة، وذلك أن الله –جل ثناؤه- اختارهم بين جميع العرب، واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمدا (ص)"[1].

والحقيقة –أيضا- أن ذلك التحديد، فيه كثير من التجوز، وهو لا يعدو أن يكون نظريا، إذ أن الواقع العملي يكشف عن غير ذلك، فالمتفحص لاستشهادات النحاة الكثيرة، يجدها قد تجاوزت تلك الحدود، فاستشهدوا بشعراء قضاعة وغسان وإياد وتغلب وغيرها من قبائل التخوم كما استشهدوا بشعراء المدينة والطائف والحيرة ومكة من شعراء الحواضر.

ولعل الكوفيين كانوا أكثر تساهلا وأكثر اعتدالاً وهم يتعاملون مع اللغة المروية، خصوصا إذا ثبت عندهم فصاحة راويها.

واستهجن خصومهم من البصريين هذا فقال الرياشي مفاخرًا: " نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها من أكلة الشواريز وباعة الكواميخ"[2]. وتوجهت سهامهم تلقاء رئيسهم الكسائي فقالوا عنه: "إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعله ذلك أصلا ويقيس عليه، حتى أفسد النحو.."[3].

وكما كان هذا التحديد شاملا للمكان فقد كان شاملا للزمان أيضا، فالفصاحة محصورة في زمن معين، تفاوت الالتزام به بين الرواة، فأبو عمرو بن العلاء لا يحتج إلا بالشعر الجاهلي، وبذلك يقصر الاحتجاج على هذا العصر، قال الأصمعي: "جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"[4]، وحينما يعجب بشعر غير هذا العصر، لا يخفي ذلك الإعجاب، ولكنه يحبسه في صدره، دون أن يترجمه إلى فعل الاحتجاج، يقول عن الفرزدق أو جرير: "لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره"[5].

نعم، لم يحدد الدارسون الأوائل زمنا بعينه لبدء وانتهاء عصور الاستشهاد، ولكن المتأخرين استنبطوا ذلك من إشارات بعض الرواة ومواقفهم، ومما ساقوه من الشواهد، واستدلوا بها على بدايات عصر الاحتجاج وخواتيمها، فإذا كانت أبعد النصوص المستشهد بها ترجع إلى الزباء ملكة تدمر أو إلى جذيمة الأبرش وأعصر بني سعد في القرن الرابع قبل البعثة[6]، ممثلة في بعض الأمثال واللغات أو الأشعار التي لا دليل على ثبوت نسبها فإن الاستشهاد بالشعر – الذي نعرف - قد تجاوز تلك المرحلة الموغلة في القدم، إلى العصر الذي سبق الهجرة بنحو خمسين عاما ومائة،

---

(1)- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ص33.
(2)- الاقتراح ص84، الشواريز: جمع شيراز، وهو اللبن الرائب، والكواميخ: جمع كامخ، وهو نوع من المخللات.
(3)- معجم الأدباء 183/13.
(4)- خزانة الأدب 06/1.
(5)- العمدة 80/1.
(6)- الاحتجاج وأصوله في النحو العربي ص239.

وهو العصر الذي ضم مهلهلا وامرأ القيس وعبيد بن الأبرص وطرفة بن العبد. وكان شعر امرئ القيس من بين هؤلاء الأكثر عطاءً، ومهلهل أقله.

فامتد الاستشهاد على هذا ثلاثة قرون إذا علمنا أن آخر من أجمع على الاحتجاج بشعره، كان إبراهيم ابن هرمة (ت176هـ). وزاد زمن الاحتجاج بالشعر إذا كان بدويا إلى أن بلغ نهاية القرن الرابع الهجري.

وقسم علماء اللغة والنحو الشعراء إلى أربع طبقات:

1. طبقة الجاهلين وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.
2. طبقة المخضرمين الذين عاصروا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.
3. طبقة الإسلاميين، وتنتهي بابن هرمة.
4. طبقة المولدين، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم كبشار وأبي نواس[1].

وإذا كان الاجماع حاصلا على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، فإن الخلاف واقع في الثالثة والرابعة، فالثالثة –على رأي البغدادي- وقع خلاف على الاحتجاج بها، وأما الرابعة فلا يجوز الاستشهاد بشعرها البتة.

وزاد بعض الباحثين طبقتين أخريين فيهما تفصيل أكثر لشعراء الاحتجاج، هما[2]:

- طبقة المحدثين (بقصر الرابعة على المولدين وحدهم) وهم الذين جاءوا بعد المولدين كأبي تمام والبحتري.

- طبقة المتأخرين، وهم الذين جاءوا بعد المحدثين كالمتنبي والمعري.

وعزا البغدادي الخلاف الذي حصل في الاستشهاد بالطبقة الثالثة، وهم الإسلاميون، إلى الخلاف الذي وقع بين النحاة في ذلك، إذ كان عبد الله بن أبي اسحاق وأبو عمرو بن العلاء والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرُّمة وأضرابهم، في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرا وكانوا يعدونهم من المولدين، لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب[3] –كما يقول- في حين كان سيبويه والفراء ومن تأخر من النحاة يعتمد على شعرهم دون استثناء[4].

لقد كان القدم والحداثة، والسليقة والصناعة، أداتين أشرعهما الرواة في وجه الشعراء، ليحكموا بهما على جواز الاستشهاد أو منعه، وقد رأينا البغدادي يعلل امتناع أبي عمرو وغيره عن الأخذ بشعر من عاصرهم، لحدوثه عندهم، والمعاصرة حجاب مانع.

(1)- خزانة الأدب 04/1، 05
(2)- ينظر: أصول النحو العربي، محمود نحلة، ص 67.
(3)- خزانة الأدب 06/1.
(4)- الاحتجاج وأصوله في النحو العربي ص240.

ولكن المعاصرة والحدوث في زمن الاستشهاد الأول (العصر الإسلامي والأموي)، فيها كثير من المبالغة والغلو، فالزمن لا يزال زمن صفاء لغوي، وخصوصا في البوادي، وعليه فإنه من الحيف أن يوصف الفرزدق وذو الرمة ورؤبة أو غيرهم بالحداثة، ويمنع الاستشهاد بشعرهم ورجزهم على هذا الأساس، لأن "كل قديم من الشعراء محدث في زمانه بالإضافة إلى ما كان قبله"، كما قال ابن رشيق(1)، ولكن لما استقر في ضمير الرواة أن كل قديم جيد، مستحق للدرس، وأن كل جديد محدث محكوم عليه بالفساد والتزييف، أطلقوا أحكامهم تلك بكل تعسف ودون روية أو نظر. وفي هذه القصة التي سنوردها البيان على فساد هذ االحكم، وانطلاقه من مبدأ انطباعي فيه كثير من التعصب للعصر:

أنشد أبو اسحاق الموصلي الأصمعي اللغوي هذين البيتين:(من الخفيف)

هَلْ إلَى نَظْرَةٍ إلَيْكِ سَبِيلُ فَيُرَوَّى الصَّدَى ويُشْفَى الغَلِيلُ

إنَّ مَا قلَّ مِنكِ يكثُرُ عِندِي وَكَثِيرٌ مِمَّنْ تُحِبُّ القَلِيلُ

فقال الأصمعي: لمن تنشدني؟ فقال: لبعض الأعراب، قال: والله هذا هو الديباج الخسرواني، قال اسحق: إنهما لليلتهما. (أي هما لي وأنشأتهما هذه الليلة)، فقال (الأصمعي): لا جرم، والله إن أثر الصنعة بادٍ عليهما"(2).

هكذا.. حكمان مختلفان على الشعر نفسه، هو في جمال وروعة الديباج الخسرواني، لما كان لأعرابي، وهو متكلف مصنوع، لما كان لمحدث أو معاصر.

كما كان مبدأ الطبع والسليقة شرطا لقبول بعض الشعراء، فالشاعر الفذ في اعتقاد الرواة هو الذي تجيء اللغة على لسانه سليقة وطبعا، لا تعمُّلا وتكلفًا، وبذلك يكون قريبا من البدوي الذي يرسل اللغة إرسالا، ويتدفق الحديث من فمه بلا مشقة، أما الذي يجود الشعر ويحاول تدبيجه، فهو بعيد عن الفطرة السليمة، لأن الذي يدفعه إلى ذلك -من وجهة نظرهم- ليس إلا ضعف سليقة(3)..

فقد كان الأصمعي يعيب على الحطيئة ويتعقبه، فقيل له، فيمَ ذلك؟ "فقال: وجدت شعره كله جيدا، فدلني على أنه كان يصنعه، وليس هكذا الشاعر المطبوع، إنما الشاعر المطبوع، الذي يرمي الكلام على عواهنه، جيده على رديئه"(4).

فتلك هي النظرية التي حكمت على الشعر والشعراء في الاحتجاج، غير أنا وجدنا من المتأخرين من ينقضها، ولذلك لم يقصر الاستشهاد على تلكم الطبقات الأُوَل المتفق عليها، أو حتى التي اختلف فيها، بل تعداها إلى التي منع الاستشهاد بشعرها، وهي طبقة المحدثين-كما يسمون-

(1)- العمدة 80/1.
(2)- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري الآمدي، تح د/ السيد صقر، دار المعارف، القاهرة، 23/1.
(3)- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد ص 36.
(4)- الخصائص 382/3.

أمثال أبي تمام و البحتري ، فلقد فتح الزمخشري الباب أمام النحاة لينتهكوا حرمة تلك القواعد الجائرة، التي قام عليها حكم الأوائل في الاستشهاد، فرأيناه يستشهد بشعر أبي تمام، " فقد استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال: وهو إن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، يقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته واتقانه"(1).

وتوالى النحاة –بعد الزمخشري- يخرقون هذا الحضر الذي ضربه الرواة على الشعراء، فاستشهدوا بشعر أبي تمام والمتنبي والمعري وغيرهم، حتى كثر ذلك عند الرضي الاستراباذي فأوخذ عليه(2).

وجاء بعده ابن مالك من الأندلسيين فنهج ذلك المنهج الذي سنقف عنده، وعند غيره من نحاة المغرب.

2- مواقف النحاة المغاربة من الاستشهاد بالشعر:

- ابن خروف:

لم يكن ابن خروف على عادة البصريين الجارية في التشدد فيمن يحتج بلغتهم من الشعراء، ولكنه كان معتدلا في ذلك، يتبع ما درج عليه النحاة قبله من الاستشهاد به، فيحتج بشعر الجاهليين(3) كالأعشى والنابغة الذبياني والنابغة الجعدي وتأبط شرًا وغيرهم، كما يحتج بشعر المخضرمين(4) من أمثال حسان والحطيئة وأبي ذؤيب وحميد بن ثور ومعن بن أوس وغيرهم، ولم يجد ضيرا في بالاستشهاد بالإسلاميين(5)، وخصوصا وهو يرى سيبويه الذي يشرح كتابه لا يتردد في ذلك، فيستشهد بشعر جميل ونصيب ورؤبة والكميت وذي الرمة والفرزدق.

ويتوقف استشهاده عند هذا الحد دون أن يجاوزه إلى شعر غيرهم من المحدثين.

ومن نماذج استشهاداته الشعرية الكثيرة:

---

(1)- الخزانة 1/ 06 ، ودراسات في العربية وتاريخها ص37.
(2)- نشأة النحو، الطنطاوي ص263.
(3)- ينظر في ذلك: تنقيح الألباب: ص 19، 20، 37، 55، 76، 110، 111 وغيرها.
(4)- ينظر مثلا: ص 22، 50، 55، 273، 280 من التنقيح.
(5)- نفسه ص 25، 77، 100، 274 وغيرها.

- استشهد على جمع (ظبة) على (ظبين) بقول الكميت[1] :(من الوافر)

يَرَى الرَّاؤونَ بالفَعَلاتِ مِنَّا   كَنارِ أَبِي حُباحِبَ وَالظُّبِيَنا

- ويستشهد على زيادة (أن) بين القسم وجوابه بقول الشاعر[2]::(من الوافر)

أمَا واللهِ أنْ لوْ كنتَ حُرًا   فَمَا بالحُرِّ أنتَ ولا العَتيقِ

- وعلى فتح همزة (إن) في المفعول الثاني بقول الشاعر[3]:(من الرجز)

نُبِّئتُ أحياءَ سَلمَى أنَّمَا   باتُوا غِضَابًا يَعْلِكُونَ الأَرَمَّا

فـ (أنما) وقعت موقع المفعول الثاني للفعل (نبأ).

كما أن ابن خروف قد وظف هذه الشواهد الشعرية، إذا ما أراد الاستدلال على بعض القضايا الصرفية، ففي إبدال (الجيم) من الياء الخفيفة، وهي ياء المتكلم، يأتي بهذين البيتين المنسوبين إلى أهل اليمن[4]:(من الرجز)

لاهمَّ إنْ كُنتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

فلا يَزَالُ شَامِجٌ، يأْتِيكَ بِجْ

أراد: حجتي، وبي.

كما استشهد لمجيء (زال) من الزوال، متعدية ولازمة، فيقال: زال الشيء، وزُلْتَه[5].

بقول الأعشى:(من البسيط)

هَذا النَّهارُ بدَا لَها منْ هَمِّهَا   مَا بالُها باللَّيلِ زَالَ زَوَالُها

حيث يروى بنصب (زوالها) ورفعها، على التعدية واللزوم.

واستشهد بقول جرير[6]:(من الوافر)

قَرَنْتُ الظَّالِمِينَ بمَرْمَرِيسٍ   يَذِلُّ بِهِ العَفَارِيَةُ المُرِيدُ

على مجيء بناء (مرمريس) –بزنة فعفعيل- (وهو الحبل الشديد الفتل).

أما الشعر الذي كان مجهول النسب فلم يتردد ابن خروف في الاحتجاج به، مجاريا فعل سيبويه في ذلك، وقد تكررت كثيرا الأبيات التي لم يعرف لها نسب في شرحه[7]. ومن أمثلة ذلك استشهاده على مجيء (سروالة) مفردا لسراويل، بقول الشاعر[8]:(من المتدارك)

عَليهِ منَ اللُّؤمِ سِرْوَالَةٌ   فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

---

(1)- نفسه ص134.
(2)-ينظر مثلا ص 35 من التنقيح.
(3)- نفسه ص 26.
(4)- تنقيح الألباب ص 251.
(5)- تنقيح الألباب ص 223.،وينظر: ديوان الأعشى ص65
(6)- تنقيح الألباب ص 280.
(7)- ينظر مثلا: ص 15، 22، 70 وغيرها.
(8)- تنقيح الألباب ص70.

والبيت قائله مجهول وقيل إنه مصنوع[1].

أما عن شواهده النثرية من كلام العرب، فلم يكن ابن خروف بدعًا من النحاة، لذلك قلت شواهده، كما قلت عند سلفه من النحاة، لطغيان الشعر عليها، للأسباب التي ذكرنا –من قبل- وقد تمثلت شواهده في بعض الأمثال التي ساقها، أو في بعض الكلام الذي روي عن العرب في عاداتهم اليومية، فمن الأمثال، استشهد على عمل (عسى) النصب في خبرها بنفسها دون حاجة إلى (أن) بقولهم: "عسى الغويرَ أبؤسا"[2]..

وكان القياس أن يقال: "عسى الغوير أن يبأس"، لوروده في القرآن كثيرا، "إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك فنصبوا الخبر بـ (عسى)"[3].

كما استشهد على وقوع الجملة الإسمية بعد (لو) بقولهم:

" لَوْ ذاتُ سوارٍ لَطَمَتْنِي "[4]

وفي قولهم: "ليس بقرشيًا"، جوابا لمن قال: "أليس قرشيا"، واستشهد به ابن خروف على جواز الحكاية في النكرة[5].

فابن خروف بعد هذا ممن تبع أسلافه من النحاة في الاستشهاد بالشعر وكلام العرب، بنهج نهجهم ويختار اختيارهم، ولا هو يبالي أن يخرج على ما شرعوا لأنفسهم.

- ابن بزيزة:

عدّ بزيزة السماع من الأصول المعتمد عليها في تقعيد القواعد النحوية، ومن ثم وضع لهذا السماع قيودا تضبط كيفيته، فلما كان فقيها ومحدثا قبل أن يكون نحويا، جاءت قيوده تلك مستوحاة من مناهج المحدثين والفقهاء، فلابد أن يكون الراوي أو الناقل عن الراوي ثقة، ثبتا عالما، دينا، وأن يكون سنده متصلا، وأن يكون ثقة، ومثال مذهبه هذا في السماع أنه رد على ابن عصفور حين زعم أن قول الشاعر[6]:(من الرجز)

أَعْرِفُ مِنْهَا الوَجْهَ وَالعَيْنَانَا وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظُبْيَانَا

مصنوع، بقوله: "وهذا خطأ، لأن الأئمة الثقات قد أنشدوه بالسند المتصل"[7].

وقد طبق ابن بزيزة هذه الشروط، تطبيقا صارما على سماعه، وخصوصا الشعر وكلام العرب، فقبل منه ما قبل ورد منه ما رد.

---

(1)- ينظر: حاشية الصبان 247/3.
(2)- شرح المفصل122/3.
(3)- تنقيح الألباب ص37.
(4)- نفسه ص 33، وينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تح محمد أبو الفضل إبراهيم. المؤسسة العربية الحديثة، ط1، 1969، 193/2.
(5)- تنقيح الألباب ص 112.
(6)-.ينظر: شرح ابن عقيل67/1
(7)- غاية الأمل ص56/1

وقد كان يتشدد كثيرا في قبول المسموع شأنه في ذلك شأن أصحابه البصريين، وهو أمر محمود، ولكن هذا الاتباع قد دفعه أحيانا إلى التجني على الكوفيين وعدم إنصافهم ،رغم شواهدهم الكثيرة، من ذلك مثلا أنهم أجازوا تعريف تمييز العدد، ولم يرض ابن بزيزة على ذلك، رغم إقراره بكثرة شواهدهم المسموعة، فيقول: "ولهم عليه شواهد مسموعة متأولة والأكثر على خلافها"[(1)]، وهو في ذلك يقع في بعض التناقض، إذ نراه في موضع غيره يكبر حكاية الكسائي وسماعه ويجعله دليلا لا يتطرق إليه الشك، فقد منع ابن الطراوة نعت المضمر لأنه يؤدي إلى الالتباس، ورأى ابن بزيزة غيره، فقال: ".. وذلك باطل.. كيف وقد أجازه الكسائي، ومعلوم أنه لا يقول إلا حكاية"[(2)].

وأما عن شواهده الشعرية فقد كانت من الكثرة ما يوحي بطول ذراعه وسعة اطلاعه، فقد كان محبًا للشعر ميالاً إليه، حافظة له، فحوى شرحه للجمل منها ستمائة وستين شاهدا بين شعر ورجز، منها واحد وستون ومئة هي شواهد الزجاجي، ولما كان منهج البصريين متمكنا من الرجل، فقد كانت شواهده الشعرية –في أكثرها- لا تتجاوز عصور الاحتجاج التي حددها اللغويون والنحاة، إلا أنه نادرا ما كان يخرج عن هذا الالتزام، فقد استدل بشعر المتنبي حينا والمعري حينا آخر، بل جاوزهما إلى الحريري وهو المتأخر عنهما.

فالمتنبي يستشهد بشعره في خمس مواضع، يدافع عنه في بعضها، ويدعي أن قوله ليس بحجة حينا آخر، فقد دافع عنه حين خطأه النحاة في قوله[(3)]:(من البسيط)

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

فقد قالوا أنه لحن في موضعين، الأول أنه استعمل (وا) في غير الندبة، والثاني تحريك (هاء) السكت. ولا يرى ابن بزيزة في ذلك لحنا فيقول: "وليس بلحن لأن كليهما مسموع"[(4)]، واستشهد للأول بقول عمر (ض): "واعجبا لك يابن العاص".

كما أنه استشهد بشعره في مواضع أخرى، ولكنه كان يختم احتجاجه بقوله "وقوله ليس بحجة"[(5)]، ومن ذلك، قوله[(6)]:(من الطويل)

إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطُبُولُ

فقد جمع (بوق) على (بوقات) والقياس (أبواق)، وهذا الجمع الذي يكون بالألف و التاء مخصوص به السماع[(1)]، وقد لحنه في ذلك.

---

(1)- غاية الأمل في شرح الجمل ص 376/2.
(2)- نفسه ص 99/1 .
(3)- ينظر: ديوان المتنبي شرح أبي البقاء العكبري، دار المعرفة-بيروت 222/3.
(4)- غاية الأمل 432/2.
(5)- ينظر مثلا: 456/2.
(6)- ينظر: الديوان 108/3.

وفي مسألة "تضعيف عمل المعرف بأل لاحتمال إضمار الفعل"[2] ساق ابن بزيزة قول المتنبي[3]:(من البسيط)

كَيْفَ الرَّجَاءُ مِنَ الخُطُوبِ تَخَلُّصًا   مِنْ بَعْدِ مَا أَنْشَبْنَ فيَّ مَخَالِبَا

ليعضد به ما جاء به من شعر مجهول يخالف القاعدة، وهو قول الشاعر[4]:(من المتدارك)

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعداءَه   يَخَالُ الفِرَارَ يُوَافِي الأَجَلْ

وفي باب (لولا) ووجوب حذف خبرها، قال: "وأجاز بعض النحويين ظهور خبر (لولا).. واحتجوا لذلك بقوله: "فلولا الغمد يمسكه لسالا"[5]، وعقب على ذلك أيضا بأن قوله: "ليس بحجة".

ولكن الغريب أن يستشهد بشعر الحريري، وهو المتأخر عن المتنبي والمعري، ويقبله، بل ويعلل قبوله بأنه لا شك سمع نظيره عن العرب.

فقد خالف الزجاجي في زعمه أن المشترك لا يثنى، واستدل على جواز هذا بقول الحريري[6]:(من الرمل)

جَادَ بِالعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَا   هُ عَيْنَهُ، فَانْثَنَى بِلاَ عَيْنَيْنِ

ثم عقب قائلا: "فلعله لم يقله إلى وقد اطلع على شعر العرب"[7]، وهذا شبيه بقول الزمخشري حين استشهد بشعر أبي تمام "أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه".

والحق أن ابن بزيزة في هذ اكان متجنيًا على المتنبي والمعري، فكيف يكون قولهما ليس بحجة، وهما اللذان أدركا عصور الفصاحة، ويكون قول الحريري حجة وهو الأبعد عنها.

أما الأمثال وأقوال العرب الفصحاء، فكانت كثيرة أيضا عند ابن بزيزة، ومن ذلك أنه:

- أكثر من الاستشهاد على جواز الابتداء بالنكرة بالأمثال مثل قولهم: "عبد صريخة أمه، ونفر تعلق بقرمله"[8].
- يقع ظرف الزمان خبرا عن جثة، واستدل على ذلك بقول عبد الملك بن مروان في إحدى خطبه: "نحن الدنيا، من وضعناه اتضع، ومن رفعناه ارتفع"[9].
- احتج بقول عمرو بن العاص: "ما رأيت أسود من معاوية، قيل له، ولا أبو بكر وعمر، فقال: كانا أدين منه، وكان أسود منهما"، على أن (أسود) إذا أريد منه السؤدد لا السواد، جاز التعجب منه مباشرة من غير واسطة[1].

---

(1)- غاية الأمل 356/2.
(2)- غاية الأمل 358/2.
(3)- ينظر: الديوان 222/3.
(4)- ينظر: الكتاب 192/1.
(5)- البيت للمعري، ينظر: غاية الأمل 662/2 ، وديوان سقط الزند ص104
(6)- ينظر: همع الهوامع 43/1.
(7)- غاية الأمل 42/1
(8)-غاية الأمل 193/1.
(9)- نفسه 209/1.

- لا تزاد الميم في الأفعال إلا قليلا نحو: تمدرع وتمسكن وتمندل[2]، واستدل على هذه الأخيرة، بقول سعيد ابن المسيب: (لولاها لتمندل بنا بنو العباس تمندلا) [3].

وهكذا أفسح ابن بزيزة للنثر من كلام المعروفين بالفصاحة والبيان للدخول في دائرة الاستشهاد، التي ضيقها النحاة كثيرا.

- ابن عصفور:

اهتم ابن عصفور بالشعر كثيرا، على خلاف القرآن وقراءاته، ولذلك كثرت مؤلفاته التي تعنى به، كشرح الأشعار الستة وشرح المتنبي وسرقات الشعراء، وشرح الحماسة والضرائر، فلا عجب أن يكون ملما بأشعار العرب، حافظا لها، بحيث يمكنه التمثيل والاستشهاد، حتى دعته صناعته إلى ذلك، وقد بدا أثر حصيلته واضحا في مؤلفاته، ففي المقرب استشهد ابن عصفور بما يقارب الأربعمائة بيت شعري"[4].

وقد كان التزامه كبيرا بقواعد الاستشهاد، فكانت أكثر شواهده منتمية إلى عصوره المتوسع فيها، أي التي شملت الطبقة الثالثة وهم الإسلاميون، ويندر عنده أن يتعداها إلى طبقة المولدين، فيستشهد بشعر أبي نواس[5].

فمن شعراء الطبقة الأولى، استشهد ابن عصفور بشعر امرئ القيس في قوله[6]:(من الطويل)

فَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي -وَلَمْ أَطْلُبْ- قَليلٌ منَ المَالِ

على أن المصدر المنتصب –على أنه مفعول لأجله- لا يكون فعلا لغير فاعل الفعل المعلل، إلا أن يكون المراد به التشبيه، فإن لم يكن كذلك وجب أن تلحقه (اللام) التي تفيد التعليل[7].

واستشهد بشعر قيس بن زهير العبسي في قوله[8]:(من الوافر)

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْباءُ تُنْمِي بمَا لاقَتْ لُبوثُ بَني زِيَادِ

على عدم وقوع علامة الجزم (وهي الحذف)، على الفعل المضارع، خلافا للأصل، وفسره بالضرورة[9].

وأما من شعراء الطبقة الثانية، وهم المخضرمون، فاستشهد بشعر زيد الخيل، في قوله[10]:(من الوافر)

---

(1)- غاية الأمل 323/1
(2)- ينظر: لسان العرب لابن منظور، دار صادر- بيروت ،مادة مندل 97/6
(3)- غاية الأمل 741/2
(4)- ينظر: شرح المقرب لابن عصفور، تح د/محمد فاخر، ط1، 1990، ص14.
(5)- ينظر: شرح جمل الزجاجي 487/1، 210/2.
(6)- ينظر: الديوان ص39.
(7)- ينظر: المقرب 178.
(8)- ينظر: الكتاب 478/1.
(9)- ينظر: المقرب ص51، 52.
(10)- الكتاب 386/1.

كَمَنيَّةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأُتلفُ بعْضَ مَالِي

استشهد به على مجيء (ليت) متصلة بياء المتكلم دون نون الوقاية، وعزاه للضرورة(1).

كما استشهد ببيت أمية بن أبي الصلت(2):(من الخفيف)

يُوشِكُ منْ فَرَّ منْ مَنِيَّتِهِ فِي بعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

على أن (أوشك) مثل (عسى) يقع خبرها مع غير (أن)(3).

أما أشعار الطبقة الثالثة وهم الإسلاميون، فتمثلت في شعر الفرزدق وجرير وجميل ورؤبة والراعي النمري وعمران بن حطان وغيرهم..

فمن شعر الفرزدق قوله(4):(من الطويل)

فلو كنتَ ضبيًا عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجيُ عظيمُ المَشافِرِ

وفيه جواز حذف أسماء بعض حروف النصب مثل (لكنّ)، إذا ما دل على ذلك دليل(5).

ومن شعر جرير قوله(6):(من البسيط)

والتَّغلبيُّونَ بئسَ الفحْلُ فَحلَهم فحْلاً وأمُّهم زَلاَّءُ مِنْطيقُ

فانتصب (فحلاً) على أنه حال مؤكدة لا تمييز"(7).

ومن قول جميل بن معمر(8):(من الطويل)

فَلاَ تَلحَنِي فيهَا فإنَّ بحبِّهَا أخَاكِ مُصابَ القلبِ جَمٌّ بَلا بِلُهْ

واستشهد به على أنه لا يجوز تقديم معمول خبر (إنَّ) وأخواتها عليها أصلا، ولا على الاسم، إلا أن يكون ظرفاً أو مجرورًا وهو قليل جدًا(9).

ومن شعراء الطبقة الرابعة استشهد ابن عصفور بشعر أبي نواس في مواضع ثلاثة منها قوله: (من الطويل)

كأنَّ صُغرَى وكُبرَى من فَواقِعِها حَصْباءُ درٍّ على أرضٍ منَ الذهَبِ

وذلك في مسألة تأنيث (أفعل) من غير إضافة ولا تعريف بـ (ال)، وقد منعه، ولحن أبا نواس في ذلك فقال: "وأما (أفعل) الذي مؤنثه (فعلى)، فلا يستعمل إلا بالألف واللام أو مضافا، ولذلك لحن الحسن بن هانئ"(10).

---

(1)- المقرب ص189.
(2)- نفسه ص107.
(3)- نفسه.
(4)- ينظر: الديوان ص481.
(5)- المقرب ص119.
(6)- ينظر: الديوان ص107.
(7)- المقرب ص73.
(8)- ينظر: الخزانة 572/3.
(9)- المقرب 120.
(10)- ينظر: شرح جمل الزجاجي 210/2، والحسن بن هانئ "أبو نواس" والديوان ص34.

وأما ما خرج عن حدود طبقات الاستشهاد المعترف بها، عند أكثر النحاة، فقد أورده ابن عصفور على سبيل التمثيل لا الاستشهاد، فقد أورد من شعر المتأخرين المشهود بأصالتهم، شاهدًا للمعري عند حديثه عن لزوم حذف الخبر من المبتدأ الواقع بعد (لولا)، قال[1]: "ولذلك لحن المعري في قوله: (من الوافر)

يُذيبُ الرُّعبُ منهُ كلَّ عَضْبٍ   فلولا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسَالاَ[2]

وعند حديثه عن حرف النداء، وتأكيده على أن هذا الحرف لا يحذف مع اسم الإشارة مطلقا، قال: ولذلك لحن المتنبي في قوله[3]:(من البسيط)

هَذي، بَرَزْتِ لنَا فَهِجتِ رَسِيسَا   ثمَّ انصرفْتِ ومَا شَفَيتِ نَسِيسَا[4]

فمن الواضح أنه حينما أورد هذين النموذجين من شعر المتأخرين، كان على سبيل تأكيد فساد اللغة عندهم، ولذلك أكد تخطئة النحاة لهم وتلحينهم إياهم.

أما الأبيات مجهولة القائل، فلم يبال ابن عصفور بجهل قائليها، واستشهد بها، وكان يفسر كثيرا ما كان فيها مخالفا للقواعد والأصول، ويحمله على الضرورة –على عادته- ومن ذلك مثلا:

قوله: "ولا يجوز إظهار حرف النداء مع (اللهم) لأن الميم المشددة صارت عوضا منه، فأما قوله[5]:(من الرجز)

وَمَا عَليكِ أنْ تقولي كُلَّمَا   سَبَّحْتِ أوْ هَلَّلْتِ يا اللَّهمَّا

فضرورة لا يلتفت إليها"[6].

وفي قول الشاعر[7]:(من البسيط)

إذَا الرِّجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكْلُهُمُ   فأنتَ أبيضُهُم سِربالَ طبَّاخِ

ذكر أن (أبيضهم) جاءت للضرورة على وزن (أفعل) على الرغم من أن العاهات والألوان لا تأتي على هذا الوزن، لأن أفعالها في الأصل على وزن (افعلّ) أو (افعالّ)[8].

فهذه صورة –إذاً- لم تستقصِ الشاهد الشعري عند ابن عصفور، ولكنها حاولت بيان منهجه في التعامل مع الشعر، مادةً للاحتجاج.

- ابن مالك :

---

(1)- المقرب ص91.
(2)- ينظر: همع الهوامع 04/1و سقط الزند ص104
(3)- المقرب ص195.
(4)- ينظر: الديوان 129/2.
(5)- البيت مجهول القائل في الخزانة 359/1، وهمع الهوامع 157/2.
(6)- المقرب ص209.
(7)- البيت مجهول القائل، ينظر: الإنصاف 49/1.
(8)- المقرب ص78.

كان ابن مالك أشهر أعلام المدرسة المغربية الأندلسية، وأكثر نحاتها تسطيرا لمنهجها المتميز عن غيرها من المدارس، في القراءة والحديث مما خالف فيه متقدمي النحاة في الاتساع في الاستدلال بالقراءات الشاذة، واعتبار الحديث أصلا من أصول الاستشهاد، كما كان أول من قلب ترتيب الشواهد، فكان يستشهد بالقرآن أولا ثم يعقبه الحديث ثم يكون الشعر عاضدا مؤكدا لما جاء في المصدرين الأولين.

وشهرة ابن مالك في أصول الاستشهاد استفادها من كونه أول من عد الحديث أصلا من أصول الاحتجاج وقد رأينا من قبل عنايته بالحديث وتمكنه منه.

ولذلك كان أثر الضوابط التي وضعها علماء أصول الحديث باديا في منهج الرجل، وهو يحكم على الشعر وكلام العرب، فقد كان حريصا على توثيق الرواة حتى ينزع الشك من نفس قارئه، فكان يورد أمثال هذه العبارات، قبل أن يورد المسموع المستشهد به، فيقول: "وروى بعض الثقات عن أعرابي"[1] و"هكذا رواه من يوثق بعربيته"[2] وهكذا ضبطه من يوثق به"[3].

وهو يتحرى الصحة في الرواية، وكثيرا ما يردها إذا كانت مجهولة، لا يعرف لها راوٍ عدل، فقد عقب على استدلال الكوفيين على دخول (اللام) على ما بعد (لكن)، في قول الشاعر[4]:(من الطويل)

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

بقوله: "وأما (ولكنني من حبها لعميد)، فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ عدل يقول سمعت ممن أثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا، غاية في الضعف.."[5].

وهو يعود إلى قبول رواية الكوفيين –في اعتدال كبير ومن غير تعصب- وقد ثبتت عنده برواة الثقة، يقول: "ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و(آي) بالمد إلا الكوفيون، رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة"[6].

وإذا تعددت الرواية، فإن ابن مالك لا يرد واحدة بواحدة، بل يذكرهما معا ويجتهد في تخريجهما وقد يفاضل بينهما معتمدا على القياس، يقول: "ومثال رفع الزمان الموقوع في بعضه قولك: (الزيارة يومُ الجمعة) ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة، وروى قول النابغة[7]:(من الكامل)

زَعمَ البَوارِحُ أنَّ رحلتَنَا غَدًا وَبذاكَ خَبَّرَنا الغُرَابُ الأَسْوَدُ

(1)- ينظر: شرح التسهيل 197/3.
(2)- نفسه 310/2.
(3)- نفسه 200/3.
(4)- ينظر: الإنصاف209/1، وهو من الشواهد المجهولة القائل: وروي صدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي.
(5)- شرح التسهيل 29/2.
(6)- شرح التسهيل 386/3.
(7)- ينظر: الديوان ص28.

بنصب (غد) ورفعه، ذكر ذلك السيرافي، والوجهان في هذ االنوع جائزان بإجماع، إلا أن النصب أجود، لأن الحذف معه أقيس، واستعماله أكثر، وإلى هذا أشرت بقولي: وربما رفع الزمان الموقوع في بعضه " [1].

فهذه ضوابطه للرواية والرواة الذين عنهم نقلت الشواهد، يستند إليها ويقيمها مقياسا لما يتخذه أصلا، ويعول عليه وهو يؤسس القواعد ويصدر الأحكام في مختلف القضايا والمسائل التي تيعرض إليها.

وشواهده الشعرية في ذلك كثيرة كثيرة، أحصاها أحد الباحثين[2] فوجدها تمثل ضعف ما استشهد به سيبويه في الكتاب، فقد بلغت أكثر من ألفي شاهد شعري في شرح التسهيل وحده، ولا غرو في ذلك فابن مالك كان بحرا لا يجارى في سعة العلم وكثرة الاطلاع، وكانت له قدرة عجيبة في انتزاع الدليل واستحضار الشاهد ووجه الاستشهاد به، قال الرافعي: "ولم يشتهر أحد في المتأخرين بالإكثار من تلك الشواهد، والاتساع في حفظها كابن مالك النحوي، وكان قد أخذ العلم بنفسه، وليس له في الانتماء ما لغيره من العلماء، وقال الذهبي في ترجمته: وأما أشعار العرب التي يستشهدون بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيهما، ويتعجبون من أين يأتي بها.." [3]. وقد أشاد المقري بكثرة اطلاعة وسعة حفظه فقال: " فقد جمع باعتكافه على الاشتغال بالنحو، ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين وطول السن من هذا العلم غرائب، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب، وإن منها كثيرا استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة، إذ هي مرتبة الأكابر النقاد، وأرباب النظر والاجتهاد.."[4].

ويكفي أن نضرب مثلا لذلك أنه استشهد على منع الصرف في الشعر بأكثر من من عشرين بيتا في كتابيه شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وشرح الكافية الشافية.

واتساع ابن مالك في روايات أشعار الشواهد النحوية، وبروزه فيها وتميزه عن غيره في حلبتها جعله يبدع في الإتيان بهذه الشواهد، خصوصا، إذا تعلق الأمر بمسائل خالف فيها غيره، أو أجاز فيها منا منعوه، ومن ذلك مثلا:

1- تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول:

قال الناظم: "والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه" واستدل على ذلك بالسماع، وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله[5]:(من الطويل)

وَلَوْ أَنَّ مَجدًا أخلَدَ الدَّهرَ واحدًا   منَ الناسِ أبقَى مَجدُهُ الدَّهرَ مُطعِمَا

(1)- شرح التسهيل 321/1.
(2)- خالد سعد في كتابه : أصول النحو عند ابن مالك ص140، 141.
(3)- تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتب العلمية-بيروت،ط1،سنة 370/2000،1.
(4)- نفح الطيب 429/2.
(5)- البيت للفرزدق، ينظر: الديوان 265/1

قال الأشموني: "وذكر لجوازه وجها من القياس، وقال الصبان: نقل شيخنا عن الهمع، أن هذا الوجه هو أن المفعول أكثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالأصل"[1].

2- تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف:

منع أكثر النحويين ذلك، فهم لا يجيزون في نحو: مررت بهندٍ جالسة، مررت جالسةً بهند، والناظم يجيزه ، لأن السماع ورد به[2]، قال الشاعر[3]:(من الطويل)

تَسَلَّيتُ طُرًّا عنكُمُ بَعْدَ بَينِكُمْ بِذِكرَاكُمُ حتَّى كأنَّكُمُ عِنْدِي

وقوله[4]:(من الطويل)

لَئنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيمَانَ صَادِيًا إليَّ حبيبًا إنَّها لَحَبِيبُ

ففي هذين المثالين وغيرهما، كثير من الشواهد التي لم يسبق إليها.

وأما عن شواهده، فقد كان في تحريها مجاريا لمذهب الكوفيين، الذين عرفوا بتوسعهم في عصور الاستشهاد، فلم يقفوا عند حدود الطبقتين الأوليين، بل تعدوهما إلى الطبقة الثالثة فاستشهدوا بشعر الإسلاميين كالفرزدق وجرير ورؤبة وذي الرمة وغيرهم، وكذلك فعل ابن مالك، وكان أكثر استشهاده بشعر امرئ القيس وزهير بن أبي سلمى وطرفة بن العبد والنعمان بن المنذر وتأبط شرا والشنفرى والخنساء والمخبل السعدي وذي الرمة وعامر بن الطفيل والنابغة الجعدي، والنمر بن تولب والربيع بن ضبع الفزاري، والعباس بن مرداس وسواد بن قارب وحسان بن ثابت والحطيئة وقطري بن الفجاءة وليلى الأخيلية والشماخ ومتمم بن نويرة والراعي النميري وحميد بن ثور، كما استشهد بشعراء ضعفهم النحاة الأوائل وعدوهم من المولدين كبشار بن برد وأبان بن عبد الحميد، والسيد الحميري، وأبي العطاء السندي وأبي العتاهية والكميت والطرماح، قال الجاحظ: "والمطبوعون على الشعر من المولدين، كبشار بن برد وأبان بن عبد الحميد والسيد الحميري وأبو العتاهية، وقد ذكر الناس في هذا الباب يحيى بن نوفل وسلما الخاسر، وخلف بن خليفة، وأبان بن عبد الحميد أولى بالطبع من هؤلاء، وبشار أطبعهم.."[5].

ومن أمثلة استشهاداته بشعر من خرج على نطاق حدود الاستشهاد زمانا، استشهاده على لغة "أكلوني البراغيث" بقول أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي (ت228هـ)[6]:(من الطويل)

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بنَاظِرِي فأَعْرَضْنَ عنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

كما استشهد بشعر أبي نواس وهو معدود في المتأخرين في موضعين:

---

(1)- ينظر حاشية الصبان 59/2.
(2)- ينظر: شرح الأشموني 176/2، 177.
(3)- البيت بلا نسب، ينظر شرح الأشموني، نفسه.
(4)- البيت لمجنون ليلى وهو في الديوان ص 49.
(5)- البيان والتبيين للجاحظ ، تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 50/1.
(6)- ينظر: شرح التسهيل 117/2.

الأول عند حديثه عن المبتدأ، قال: "وإذا قصد النفي بـ (غير) مضاف إلى الوصف فيجعل (غير) مبتدأ، ويرتفع ما بعد الوصف به، كما لو كان بعد نفي صريح، ويسد مسد خبر المبتدأ، وعد ذلك قول الشاعر:(من الرمل)

غَيرُ مَأسُوفٍ علَى زَمَنٍ يَنقَضِي بالهَمِّ وَالحَزَنِ"[1]

والثاني: عند حديثه عن (أفعل) التفضيل من حيث التذكير والتأنيث، قال: "إذا جمع (أفعل) العاري لتجرده من معنى التفضيل، إذا جرى على جمع جاز أن يؤنث.. وعلى هذا يكون قول ابن هانئ[2]:

كأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى

صحيحا لأنه لم يؤنث أصغر وأكبر المقصود بهما التفضيل وإنما أنث أصغر وأكبر بمعنى كبير.."[3].

فابن مالك اعتد بهذا البيت لتثبيت قاعدة نحوية مفادها أن (أفعل) التفضيل المجرد من (ال) أو الإضافة يمكن تأنيثه عند الجمع، وبذلك يؤكد صحة البيت الذي خطأ فيه النحاة أبا نواس لمنعهم تلك القاعدة[4].

كما أن ابن مالك قد استدل ببعض أبيات المتأخرين كالمتنبي والمعري، ولكن على سبيل التمثيل لا الاحتجاج، من ذلك استئناسه ببيت للمتنبي، قال ابن مالك في عمل (لا) النافية للجنس عمل (ليس): وشذ إعمالها في معرفة، في قول النابغة الجعدي[5]:(من الطويل)

بَدَتْ فعلَ ذي وُدٍّ فلمَّا تَبعتُها تولَّتْ وَخَلَّتْ حَاجَتي في فُؤَادِيا

وحلَّتْ سَوادَ القَلبِ لا أنا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلا عنْ حُبِّها مُتَرَاخِيَا

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال[6]: (من الطويل)

إذَا الجُودُ لم يُرزَقْ خَلاصًا منَ الأَذَى فَلا المَجْدُ مَكْسوبٌ ولا المَالُ بَاقِيا

والقياس على هذا شائع عندي"[7].

فقد جاء ابن مالك ببيت المتنبي الذي هو ليس بحجة بعد ما أورد بيت النابغة الذي هو ممن يحتج به بشعره فكان ذلك على سبيل التقوية والتأكيد.

واستشهد كذلك ببيت المعري (ت429هـ) ، فأجاز إثبات الخبر بعد (لولا) لثبوته في بيت المعري[1]:

(1)- شرح التسهيل 275/3.
(2)- هو أبو الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس..
(3)- شرح التسهيل 61/3.
(4)- ينظر: همع الهوامع 76/3.
(5)- ينظر: شرح التصريح 199/1، همع الهوامع 125/1
(6)- ينظر الديوان 419/4، مغني اللبيب 240/1
(7)- شرح التسهيل 377/1

فلولا الغمدُ يمسكُهُ لَسَالا

وكما أجاز ابن مالك الخروج على حدود الزمان التي ارتضاها البصريون، فإنه قد أجاز لنفسه في سابقة فريدة عند المتأخرين الخروج على حدود المكان، أي حدود قبائل الفصاحة، ليس هذا فقط، بل استشهد بلغات القبائل التي نص الفارابي على أنهم لم يأخذوا عنها، وهم: لخم وقضاعة، فقال:" ويجوز في لغة لخم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك، كقولالراجز[2]:

مَنْ يأتَمِرْ للحَزْمِ فيما قَصَدُهْ تُحمدْ مَساعِيهِ ويُعلَمْ رشَدُهْ

فـ (قصدُه) بضم الدال هي في الأصل بالفتح لأنه فعل ماض من القصد، ولكنه لما وقف عليه ثقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة"[3].

ومن ذلك أيضا، قوله: "وإبدال الياء جيما مشددة موقوفا عليها أو مسبوقة بعين، عجعجة قضاعة"[4]، وآخذه على ذلك أبو حيان فقال: "ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن"[5].

أما الشواهد المجهولة القائل، فإن ابن مالك كان مضطرب المنهج فيها، فتراه تارة يردها، وأخرى يقبل بها ويستدل بها على قاعدته.

فقد رفض البيت الذي استشهد به الكوفيون على جواز دخول (اللام) بعد (لكن) بدعوى جهل قائله وشذوذه في قوله:

وَلكنَّني منْ حبِّها لعميدُ

فيقول: "ولا حجة فيه لشذوذه إذا لا يعلم له تتمة ولا قائل عدل يقول سمعت ممن يوثق بعربيته.." [6]، ونراه في موضع آخر يحتج بأبيات مجهولة القائلين –وما أكثر ذلك- دون أن يردها، فقد احتج بقول الراجز[7]:(من الرجز)

أكثرتَ منَ العذْلِ مُلحًّا دائِمَا لا تُلْحِنِي إنِّي عَسيتُ صَائِمَا

على مجيء خبر (عسى) مفردا، ولم يتوقف استشهاد ابن مالك على الأبيات المجهولة القائل، بل تعداه إلى الاستشهاد ببعض الأبيات التي رميت بالوضع، ومن ذلك أنه استدل على جواز استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان ببيت نسب إلى زهير بن أبي سلمى[8]:(من الكامل)

لِمَنِ الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وِمْن دَهْرِ

قيل إن حماد الراوية وضعه وألحقه بقصيدة زهير.

---

(1)- البيت للمعري في ديوان سقط الزند ص104
(2)- همع الهوامع 280/2
(3)- شرح الكافية الشافية لابن مالك 1990/4، 1991
(4)- التسهيل ص317
(5)- الاقتراح ص52
(6)- شرح التسهيل 29/2
(7)- نفسه 393/1
(8)- ينظر الديوان ص29، والخزانة 129/4.

واستدل بقول الشاعر[1]:(من الرمل)

أيُّها السائلُ عنْهُم وَعَنِّي   لستُ منْ قَيسٍ ولا قَيسُ مِنِّي

على حذف نون الوقاية من (من) و(عن) فيقال (مني) و(عني) بالتخفيف.

قال ابن الناظم عن هذا البيت: "وإنه من وضع بعض النحويين"[2].

فهذا إذاً منهج ابن مالك في الاستشهاد بالشعر، فيه كثرة وتوسع في الزمان ،في بعض الأحيان، وفي بعض القبائل أحيانا أخرى، وهو منهج طبع منهج المغاربة في عمومهم من حيث الكثرة والتوسع.

---

(1)- همع الهوامع 1/ 64، الأشباه والنظائر 90/1

(2)- شرح ابن الناظم على الالفية، بدر الدين بن مالك تح د/عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، ص27

ب ـ القياس والتعليل:

القياس هو الأصل الثاني من الأصول النحوية بعد السماع أو النقل، وقد عرفه النحاة قديما وأولوه عناية كبيرة، حتى إنهم اعتبروه "معظم أدلة النحو والمعول عليه في غالب مسائله عليه"[1]، وصرحوا بأن القياس هو النحو، فمن ثم لا يجوز إنكاره أو تجاهله، قال أبو البركات الأنباري: "واعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس"[2] و أضاف السيوطي:" ولهذا قيل في حده، النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة"[3].

وقديما سئل ابن أبي اسحاق عن مسألة في النحو تتعلق بإبدال السين في (السويق) صادا، عند بعض العرب، فرد على السائل بقوله: "نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا، عليك بباب في النحو يطرد وينقاس"[4].

1- أركان القياس وأنواعه :

والقياس – كما عرفناه في الفصل السابق- نوعان: قياس نحوي مداره القوانين النحوية، وهو المفهوم الشائع في اصطلاح الأصوليين، وقد حدده ابن الأنباري بأنه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[5]، أو "حمل فرع عى أصل يعلمه، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[6]. وهو قياس قائم على إلحاق الأمثلة بالقواعد.

وأما الثاني فهو القياس العقلي وهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، والنحاة فيه على خلاف وحدد الأصوليون للنوع الأول أركانا "إذ لابد لكل قياس من أربعة أشياء، أصل وفرع وعلة وحكم"[7]، وذلك مثل قياس نائب الفاعل على الفاعل في الرفع، فالفاعل هو الأصل أو

(1)- الإغراب في جدل الإعراب ص45.
(2)- نفسه
(3)- الاقتراح ص95.
(4)- طبقات فحول الشعراء 15/1، طبقات النحويين واللغويين ص32.
(5)- الإغراب في جدل الإعراب ص45، والاقتراح ص39.
(6)- لمع الأدلة ص93.
(7)- نفسه.

المقيس عليه، ونائب الفاعل هو الفرع أو المقيس والرفع هو الحكم الذي لحق بالفرع، والعلة الجامعة بينهما والمسوقة للقياس هي الإسناد.

وفيما يلي عرض لهذه الأركان:

أولا- المقيس عليه:

وهو الأصل الذي يقوم عليه القياس، وهو يمثل المسموع من كلام العرب أو الوارد في فصيح الكلام عنهم، واشترطوا له:

أ. أن يكون كثيرا مطردا:

وقد صرح بهذا أئمة النحو من البصريين، فيسيبويه قد ذكر في باب (الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك..) بعض أبنية المصادر القليلة المخالفة للقياس، ثم قال: "فإنما هذا الأقل، نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"[1]، وقال في موضع آخر: "نقيس على الأكثر.." [2].

ولكن الكثرة لا تعد شرطا في المقيس عليه، فربما قاس النحاة على القليل، قال السيوطي: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع عن الكثير لمخالفته له"[3]؛ من ذلك قياسهم (فعولة) على (فعيلة) كحنيفة لأنها أشبهتها، فجرت (واو) شنوءة مجرى (ياء) حنيفة، فكما قالوا: حنفي قياسا، قالوا شنئي، وشرط ذلك أن يكون ذلك القليل هو كل ما ورد في بابه ولم يسمع ما يناقضه، ويرفضون القياس على الكثير إذا كان على خلاف القياس، وقد عقد ابن جني لذلك بابا هو باب (جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما يكثر)، يقول فيه: "هذا باب ظاهره –إلى أن تعرف صورته- التناقض، إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس"[4].

أما مذهب أهل الكوفة، فهو مخالفة هذا الشرط، وعدم الاعتداد به، فقد قاسوا على القليل النادر، ولم يبالوا –وإن كان المسموع بيتا واحدا ،ولذلك قال عنهم خصومهم أنهم كانوا "إذا سمعوا لفظا في شعر أو نار كلام جعلوه بابًا"[5]، وأنهم " لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه"[6].

ب. ألا يكون شاذا:

---

(1)- الكتاب 08/4
(2)- نفسه 404/3
(3)- الاقتراح ص 99
(4)- الخصائص 116/1
(5)- همع الهوامع 45/1
(6)- الاقتراح ص 84

صرح النحاة أن المقيس عليه يشترط فيه ألا يكون شاذا في القياس، يعني ألا يكون مخالفا للنصوص اللغوية وللقواعد النحوية، قال سيبويه: "لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"(1)، وقال: "من كلامهم حذف النون والحركات، وذلك نحو: مذ ولد.. وهذا من الشواذ وليس مما يقاس عليه ويطرد"(2). وذكر السيوطي أنهم في الاختيار لا يقيسون على الشاذ، "من شرطه –أي المقيس عليه- ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس، فما كان كذلك، لا يجوز القياس عليه، كصحيح استحوذ واستصوب واستنوق"(3).

والحكمة التي رآها النحاة في ذلك أنه "لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفًا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن نجعل ما ليس بأصل أصلا وذلك يفسد الصناعة بأسرها وذلك لا يجوز"(4).

أما الكوفيون فلم يعرفوا الشاذ ولم يبالوا أن يعرفوه، بل كان كل مسموعهم عن العرب مما يجوز القياس عليه، قال ابن درستويه: "أول من درس لهم هذه الطريقة شيخهم الكسائي، فقد كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه"(5).

لقد كان الكوفيون يعتدون بالمثال والمثالين، وهم محقون في ذلك، فالمثال الواحد الذي يسمعه النحوي من الأعرابي أو الأعرابية، ينبغي أن ينظر إليه على أنه يمثل لهجة لغوية تحتل مكانتها بين البيئات المختلفة التي احتوتها البيئة العربية، فإهدارها إهدار لهذه البيئة ومضيعة لجانب لغوي لا تتم الدراسة إلا بالإحاطة به(6)، وهو ما وعاه أبو عمرو من قبل حين سئل: كيف يصنع فيما خالفته فيه العرب وهم حجة؟ قال: "أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"(7).

ثانيا- المقيس:

اهتم النحاة بالقياس النحوي لما يترتب عليه من تنمية الحصيلة اللغوية، حيث عدو المقيس على كلام العرب من كلامهم، وقد صرح بذلك كبار الأئمة، فقال ابن جني: "ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"(8)، والقياس باعتبار المقيس والمقيس عليه أقسام أربعة.

1- حمل فرع على أصل: ومن أمثلته إعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد، فمن إعلال الجمع حملا على المفرد، قولهم: قيم وديم حملا على قيمة وديمة، ومن تصحيح الجمع حملا على المفرد قولهم: زُوَج و ثُوَر من زوَجة وثوَرة(1).

---

(1)- الكتاب 402/2
(2)-نفسه 404/3
(3)- الاقتراح ص 97
(4)- الإنصاف 456/2
(5)- بغية الوعاة 164/2
(6)- ينظر: مدرسة الكوفة ص378
(7)- طبقات النحويين واللغويين ص48
(8)- الخصائص 357/1

2- حمل أصل على فرع: ومن أمثلته إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته نحو: قمت قيامًا، وقاومت قواما[2].

3- حمل النظير على نظيره: وهو إما أن يكون في اللفظ أو المعنى أو في كليهما.

فمن الأول زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية عملا على (ما) الموصولة، ودخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا لها على (ما) الموصولة في اللفظ[3].

ومن حمل النظير على نظيره في المعنى، جواز (غير قائم الزيدان) حملا على (ما قام الزيدان)، لأن (غير) في معنى (ما) [4] ومنه كذلك في اللفظ والمعنى، حمل منع (أفعل) التفضيل على رفع الظاهر على (أفعل) التعجب، لأن وزنهما واحد كما أنهما يفيدان المبالغة[5].

4- حمل الضد على ضده:

ومن أمثلته حمل منع تقديم خبر (ليس) على خبر(عسى) لعدم تصرفها مع الاختلاف بينهما في الفعلية، فالمقيس عليه (عسى) والمقيس (ليس) والعلة عدم التصرف، والحكم هو المنع[6].

ثالثا- العلة الجامعة:

وتكون بين طرفي القياس، وهي السبب الذي يوجب للمقيس حكم المقيس عليه، وينقسم القياس باعتبار العلة إلى:

1- قياس عله:

وهو أن "يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم"[7]، فتكون هذه العلة سببا مناسبا في ثبوت الحكم بين طرفي القياس.

2- قياس شبه:

إذا كانت العلة الجامعة للقياس غير التي علق عليها الحكم، بل هي ضرب من الشبه، قال ابن الأنباري: "اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل"[8].

3- قياس الطرد:

قد تكون العلة موجودة بين طرفي القياس ولكنها غير مناسبة فيه، قال الأنباري: "اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة"[1].

---

(1)- الاقتراح ص101.
(2)- نفسه
(3)- الاقتراح ص106.
(4)- نفسه
(5)- نفسه .
(6)- الانصاف 151/1.
(7)- لمع الأدلة ص105، 106.
(8)- نفسه ص107، 108.

رابعا- الحكم:

وهو ما يسرى على المقيس مما هو في المقيس عليه، إذ أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتطلب إعطاءه حكمه، وقد أطلق النحاة أوصافا على الأحكام النحوية استمدوها من أوصاف الأحكام الفقهية وهي:

الواجب: كجر الفعل، الممنوع: كجر الفعل، القبيح: كرفعه بعد شرط مضارع، خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في (ضرب غلامُه زيدا)، الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباتهما، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له[2].

2- القياس عند المغاربة والأندلسيين:

لم يختلف المغاربة والأندلسيون عن نظرائهم من البصريين والكوفيين في الاعتداد بالقياس وجعله الأصل الثاني بعد السماع في تقعيد القواعد والأصول، وقد أشار ابن خروف إلى قيمة القياس وأهميته بقوله: "وبالقياس ضبط كلامهم، وبالتفتيش والنظر لحقت أغراضهم وعلم حقيقتهم وجازهم، وحصر أكثر ذلك فجمعوا الكثير الذي لا يضبطه الحفظ في القليل بالقياس، فاستغنى من أخذ عنهم ومن أتى بعدهم بحفظ قوانينهم وأكثر عللهم وما قيدوه بذلك من حفظ ما لا ينحصر، إذ قد فاتهم الأخذ عن العرب، فثبت بذلك الفضل والزلفى عند الله تعالى"[3].

ولا يسعنا الإحاطة بمواقفهم التي لا يحصرها هذا البحث، فنكتفي لذلك بالتمثيل لمذاهبهم وآرائهم فيه ،وفي مسائله بما يثبت دورانه في أدواتهم التي جردوها لاثبات قواعدهم التي أطلقوها واختياراتهم التي رأوها في كثير من مسائل النحو وأبوابه.

- عند أبي علي الشلوبين (ت645هـ):

اهتم أبو علي بالقياس وبني عليه قواعده النحوية وقاس على القراءات القرآنية وأحاديث النبي (ص) وكلام العرب؛ فمن قياسه على القراءات القرآنية حتى وإن كانت شاذة، ما أجازه من حذف العائد في الموصول الاسمي، إذا كان العائد مبتدأ[4]، فتقول: (مررت بالذي قائم) والتقدير: مررت بالذي هو قائم، أجاز ذلك قياسا على قراءة الضحاك وإبراهيم ابن أبي عبلة، الشاذة، "ما

---

(1)- نفسه ص110.
(2)- الاقتراح ص81.
(3)- تنقيح الألباب ص53.
(4)- ينظر التوطئة ص54.

بعوضةٌ"[1] بالرفع، فوافق بذلك الكوفيين الذين أجازوا حذف العائد مطلقا في غير (أي)[2]. وخالف البصريين الذين اشترطوا لذلك طول الصلة[3].

ومن قياسه على الحديث إجازته أن تأتي جملة الخبر وليس فيها شيء من الرابط بينهما وبين المبتدأ، بشرط أن تكون الجملة لها معنى المبتدأ نفسه، على قول النبي (ص): "أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي، لا إله إلا الله"[4]، ومن قواعد القياس عنده :

1-الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل:

يرى الشلوبين أن الحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل، ومن ذلك ذهابه إلى أن المحذوف من (ذو) إما (ياء) أو (واو)، لأن الغالب حذف أحدهما في الاسم الذي على حرفين المحذوف لامه، قال السيوطي: "قال الشلوبين، المحذوف من (ذو) (ياء) أو (واو) لأن الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه (ياء) أو (واوًا)، والأغلب فيها (الواو) وقل أن يكون المحذوف غيرهما، فينبغي أن يحكم على (ذو) بأن المحذوف منه (ياء) أو (واو) لا غيرهما، لأنهما أكثر من غيرهما وإن كان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء"[5].

2-الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على مالا نظير له:

ذهب الشلوبين إلى أنه ينبغي أن يحمل على النظير، وما خرج من النظائر مرفوض عنده، غير مستحسن، فلا يقول به لذلك فقد ذهب إلى بطلان قول من قال بإعراب الأسماء الستة بالحروف، لأننا إذا قلنا بذلك في الاسم (ذو) أدى إلى ما لا نظير له، حيث يكون ذلك الاسم المعرب حرفًا واحدًا وهو (الذال)، وما زاد من الحروف على (الذال) فهو للإعراب، وليس من أصل الكلمة، وهذا فيه خروج على النظائر. قال السيوطي: "فإعراب الاسماء الستة بالحروف يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك: (ذو مال) وهذه الحروف زوائد عليه، للدلالة على الإعراب، وذلك خروج على النظائر فلا ينبغي أن يقال به"[6].

3-الحمل على النقيض:

وكما يحمل الشيء على نظيره عند الشلوبين، فإنه يحمل على نقيضه، لذلك فقد حمل المنفي على الموجب، فأجاز تقدم معمول مابعد (لم) و(لما) عليهما، كأن نقول: (الطعام لم نأكل) في (لم

(1)- سورة البقرة الآية 26.
(2)- ينظر: همع الهوامع 90/1.
(3)- نفسه.
(4)- ينظر: التوطئة ص85، 86.
(5)- الأشباه والنظائر 186/1.
(6)-الأشباه و النظائر 186/1.

نأكل الطعام)، حملا على الموجب في قولك: (الطعام أكلنا)، يقول: "معمولا ما بعد (لم) و(لما)، قدم عليهما، حملا على نقيضه، وهو الإيجاب"[1].

- عند ابن عصفور:

كان ابن عصفور يعتمد على القياس ويعتبره أصلا من أصوله النحوية، فقد كان الرجل حريصا على تتبع النصوص التي يستشهد بها حرصه ؛على سلامة وصحة أحكامه التي ألزم نفسه بانتقائها وفق فهم عميق ونظر دقيق، كما كان ميله البصري وروحه الساري فيه دافعا له على انتهاج سبيلهم في هذا الأمر، فقد كان يقيس على الكثير الشائع ويترك القليل النادر، ويعزوه إلى الضرورة إذا كان في الشعر، ومن أمثلة ذلك ما جاء في المقرب حيث يقول: "حكى يونس أن بعض العرب يعرب (مَنْ) ويحكى بها النكرات، كما يحكي بـ (أي) وسمع من كلامهم (ضرب مَنٌ مَنًا)، وعلى هذه اللغة قوله ا[2]: (من الطويل)

أَتَوْا نَارِي فَقُلتُ مَنُونَ أنتمْ   فقالوا الجنّ فقلتُ عِمُوا ظَلامَا

فأثبت علامة الجمع في الوصل كما يفعل بأي، وهذه اللغة من الندور بحيث لا يقاس عليها"[3].

وكان موقفه من قياس الكوفة واضحا في مواضع كثيرة منها:

ما ذكره في شرح الجمل حول الضمير (هو) هل هو بجملته اسم، أم أن الهاء هي الاسم والواو زائدة. فقال: "اختلف في الاسم من هو، فمذهب االبصريين أنه بجملته اسم لثباته في جميع الأحوال على صورته، ومذهب أهل الكوفة أن الاسم الهاء والواو زائدة، واستدلوا على صحة مذهبهم بحذفها في قول الشاعر[4]:(من الطويل)

فَبيناهُ يشرِي رحلَهُ قَالَ قَائلٌ   لمنْ جَمَلٌ رَخْوُ المَلاطِ نَجيبُ

وذلك أيضا ضرورة لا يلتفت إليها"[5].

وعند حديثه عن إعمال المصدر، ومتى يجوز ذلك ومتى لا يجوز حيث فصل ذلك بقوله: "وهذا الذي ذكر من إعمال المصدر في هذ االباب إنما يجوز في المصدر الجاري مجرى الفعل، وأما الاسم الذي في معنى المصدر فلا يعمل إلا حيث سمع، وذلك، مثل قول الشاعر[6]:(من الوافر)

أكفرًا بعدَ ردِّ الموتِ عَني   وَبعدَ عَطَائكَ المِئَةَ الرِّتاعَا

(1)- نفسه 197/1.
(2)- البيت لشمير ابن الحارث الضبي، الكتاب 411/2.
(3)- المقرب ص110.
(4)- البيت للمخلب الكلابي وقيل لعجير السلولي، الخزانة 396/2، والخصائص 69/1.
(5)- شرح الجمل الكبير لابن عصفور 134/1.
(6)- البيت للقطامي ، الخزانة 443/3.

لأن العطاء في معنى الإعطاء، وكذلك قوله[1]:(من مجزوء البسيط)

أَظَلومُ ،إنَّ مُصابَكم رجُلاً أهدَى السَّلامَ تَحيَّةًَ، ظلمُ

يريد (إن إصابتكم)، وأهل الكوفة يجيزون ذلك ويجعلونه مقيسا، وهذا خطأ عندنا لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس"[2].

ولا يخفى ما في هذه العبارة الأخيرة من دلالة على منهج ابن عصفور في القياس، حيث يبدو جليا اعتداده بالكثرة وطرحه للقلة والتي لا يجوز القياس عليها بحال.

ولاعتداد ابن عصفور بالقياس نراه في كثير من الأحيان يربطه بالسماع ويجعله رديفًا له في تأصيل أصول القواعد، فقد جاء في باب الموصول قوله: " وزعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه ،إذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول، وكذلك أيضا لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول، فلا يجوز أن تقول: جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه، ولا جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه، وذلك عندنا جائز قياسا وسماعا"[3].

وعلل ابن عصفور سبب القياس بأن الجملتين قد أصبحتا بمنزلة جملة واحدة بدليل " أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتفى فيها بضمير واحد، كما يكتفي به في الجملة الواحدة "[4].

وقد يقتصر ابن عصفور على السماع وحده، ويجعله غير مقيس، من ذلك وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر على سبيل الاغراء، قال: "وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس "[5].

وقال السيوطي: "ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل وبنى عليها أن الصحيح أن الإغراء –وهو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر- لا يجوزإلا فيما سمع عن العرب نحو: عليك وعندك ودونك ومكانك ووراءك وأمامك وإليك ولدنك، ورد من قال بجواز الاغراء بسائر الظروف والمجرورات ،وبنى عليها أيضا أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول لا يطرد، بل يقتصر على ما سمع منه"[6].

فهذا إذاً هو القياس عند ابن عصفور، قائم على الكثير المطرد، ممتنع في القليل النادر وما جاء منه كان على سبيل الضرورة، وهو في ذلك لا يختلف كثيرًا عن أئمة النحو من أهل البصرة.

---

(1)- البيت للحارث بن خالد المخزومي، الخزانة 218/1.
(2)- شرح الجمل لابن عصفور 135/1.
(3)- نفسه 182/1.
(4)- نفسه.
(5)- شرح الجمل لابن عصفور 77/1.
(6)- الأشباه والنظائر 32/1.

- عند ابن مالك:

عرفنا من قبل إلمام ابن مالك بالمسموع من كلام العرب وإحاطته به وتوسعه في الاحتجاج بكل ما صح عنده وروده عن العرب الفصحاء، فكان مذهبه التساهل فيما تشدد فيه أوائل النحاة من البصريين، فرأيناه يستشهد بالقراءة الشاذة ويجعل الحديث أصلا من أصول الاحتجاج، كما رأيناه يجاوز في كثير من الأحيان حدود الفصاحة التي رسمها للرواة قدما، فيحتج بلغات ولهجات لخم وجذام وغسان وقضاعة، حتى عيب عليه ذلك، وعد فيه مجانبا لمذهب الأئمة على رأي ابن حيان"[(1)].

إن موقف ابن مالك هذا ومذهبه من السماع يدل على احترامه لكل مسموع، حتى ولو كان ذلك المسموع بيتا واحدا، وهو محق في ذلك، لأن الرواة لم يحيطوا بكل لهجات العرب ولغاتهم، حتى يردوا ذلك المسموع القليل، وربما كان لهذا المسموع نظائر كثيرة لم يستوعبها الرواة[(2)]، ولم يتمكنوا من الوقوف عندها.

ولأجل ذلك أنزل ابن مالك المسموع منزلته التي يستحق فجعله أصلا يقيس عليه، لا فرق عنده فيه بين كثير مطرد أو قليل نادر، فما دام مسموعًا عن العرب فهو من كلام العرب، فكان منهجه فيه جاريا على منهج الكوفيين، يوافقهم في كثير من آرائهم ومذاهبهم، ففي حديثه عن اتصال (ما) بـ (إنّ) وأخواتها قال: "وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة (ما) وعزا ذلك إلى الكسائي عن العرب، وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا، وإن لم يثبت سماع في جميعها، وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ"[(3)].

فقد وافق ابن مالك في هذه المسألة القياس على ما ورد عن العرب، كما كان مذهب الكوفيين. ومن أمثلة قياس ابن مالك على القليل المسموع، ما ذكره في جواز تقديم الخبر وتوسيطه، فقال: " ذكر ابن السراج، أن قوما من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة، والقياس جوازه – وإن لم يسمع- فأجاز أن يقال: أبوه قائم كان زيد، فهذا مثال التقديم، وأجاز أيضا أن يقال كان أبو قائم زيد، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح، وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق[(4)]:(من الطويل)

إلَى مَلكٍ مَا أُمُّه من مُحارِبٍ أبوهُ ولا كانتْ كُلَيْبٌ أَقارِبُهْ

---

(1)- ينظر: في أصول النحو ص21
(2)- المدرسة النحوية في مصر والشام ص258، 259
(3)- شرح التسهيل 38/2
(4)- الديوان256/1

أراد: أبوه ما أمره من محارب، فأبوه مبتدأ، وأمه مبتدأ ثانٍ، ومن محارب خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو جملة، فلو دخلت كان لساغ التقديم أيضا، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه، والتوسيط أولى بالجواز، كقولك: ما كان أمه من محارب أبوه"[1].

فعلى الرغم من قلة الشواهد في هذه المسألة أجاز ابن مالك القياس على ما رواه النحاة في ذلك. وأمثلة القياس عند ابن مالك كثيرة متعددة مبثوثة في جميع كتبه، ومن أمثلتها الواردة على أنماطه:

أ ـ قياس العلة:

ومن أمثلته عند ابن مالك حذف (لام) المضارع من (كان) حالة جزمها، يقول: "ومما تختص به (كان) جواز حذف مضارعها الساكن جزما كقوله تعالى: (ولم يك من المشركين)[2] وكقوله تعالى: (ولا تك في ضيق مما يمكرون)[3]، فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول، لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك فالحذف أولى.."[4].

فعلة الحذف هي التخفيف والفرار من الثقل المتحقق بثبوت هذه النون، وهذا الثقل يزداد إذا ولي نون(كان) الساكنة ساكن آخر، وعليه جاز قياس الحذف فيما لم يله ساكن على ما وليه ساكن وهو مذهب يونس وابن مالك الذي منعه سيبويه

ب ـ قياس الشبه:

من نماذج هذا القياس عند ابن مالك، منع (أفعل) التفضيل من رفع الاسم الظاهر لشبهه بـ (أفعل) التعجب وزنًا وإفادة للمبالغة. قال: "ولأفعل التفضيل شبه بأفعل المتعجب به، أوجب له القصور عن الصفة المشبهة في اللفظ والعمل، أما في اللفظ فلزومه حال التنكير لفظا واحدا، وأما في العمل فكونه لا يرفع فاعلا ظاهرا إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه، فقال على تلك اللغة: مررت برجل أكرم منه أبوه، لأنه بمعنى مررت برجل فائقه في الكرم أبوه"[5].

فقد قاس عدم العمل في (أفعل) التفضيل على (أفعل) التعجب، للشبه بينهما في الصيغة وهي المبالغة، كما يرى ابن مالك أن "صاحب الحال والحال شبيهان بالمبتدأ والخبر، فلذلك الشبه يجوز أن يكون صاحب الحال واحدا ويتعدد حاله، كما أن المبتدأ واحد ويتعدد خبره.."[6].

ج ـ قياس الطرد:

---

(1)- شرح التسهيل58/1
(2)- سورة النحل الآية 120
(3)- سورة النحل الآية 127
(4)- شرح التسهيل 366/1
(5)- شرح التسهيل 65/3
(6)- شرح الكافية الشافية ، 774/2، 775.

ومثاله عند ابن مالك: أن الأصل أن يقال في مضارع (أفعلَ) يؤفعل، لأن أحرف الماضي موجودة في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة، إلا أن الهمزة حذفت بعد همزة المتكلم لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة ثم حمل على ذي الهمزة ذو النون وذو التاء وذو الياء، واسم الفاعل واسم المفعول، وقد أشار إلى ذلك بقوله[1]:

وحذفُ همزةِ (أفعلَ) استمرَّ في مُضارعٍ وَبنيتي مُتصِفِ

وإنَّهُ أهلٌ لأَنْ يَؤْكرمَنا ونحوَه للاضطرار تمَّمَا

فهذه مواقف النحاة المغاربة من القياس، لم يخرجوا فيها عما رسمه سلفهم من نحاة البصرة والكوفة، وهم في ذلك فريقان إما تابع للبصريين متشددين في أقيستهم كابن عصفور، وإما تابع للكوفيين متساهلين ومتوسعين في أقيستهم كابن مالك.

3- المغاربة و التعليل:

كان مبدأ التعليل الذي سار عليه النحاة وأكثروا، مبدأ يقوم على النظر العقلي إلى الظواهر اللغوية، ومحاولة إيجاد تفسير لكل حالة من حالاتها، وقد بدأ النظر في العلة بداية سهلة يسيرة، فكانت تعليلات الخليل أقرب ما تكون إلى روح اللغة، ليس فيها إيغال ولا مبالغة ولا تجن على اللغة وطبيعتها، وقد مر بنا رأيه فيها حينما سئل عن علله، إن كان قد أخذها عن العرب أم اخترعها هو، ولكن الذين من بعد الخليل وسيبويه، ذهبوا بالعلة في كل مذهب، فاختلطت صناعة النحو بصناعة المنطق، وكان التعليل مسرحا لهذا الاختلاط وتلك المزاوجة بين العلمين، فصار الخوض في هذه العلل خوضًا في المستغلق المستكره، الذي يفر منه كل مريد، وجاء ابن مضاء القرطبي، وجاء معه الفتح، بما كان يدعو إليه من ترك للتعليل المفرط، فأهدر القول بالعلل و دفع بقوة في مواجهة هذه الآفة التي أفسدت النحو وحادت به عن أصل وضعه، فدعا إلى تركها وإطراحها بعيدا.

ولقيت دعوة ابن مضاء من بعض نحاة مصره في الأندلس والمغرب أذنًا تسمع، فأقبلوا على طريقه؛ يتلمسون خلاص النحو من أعلاق الفلسفة والمنطق، ويقبلون به على نحو مصفى أصيل سائغ للدارسين.

ولهذا رأينا أن نخصص هذا المبحث، ليس لاستعراض علل المغاربة والأندلسيين، بل إلى آراء ومذاهب من تأثروا بدعوة ابن مضاء، فأعلنوا على رؤوس الأشهاد براءتهم مما غلبت عليه صناعة النحو من قول بالعلل والتعليل، وكان أشهر هؤلاء وأظهرهم: ابن خروف وابن الضائع وأبو حيان.

- ابن خروف والتعليل:

---

(1)- شرح الكافية الشافية 2165/4.

على الرغم مما كان واقعا بين ابن خروف وابن مضاء القرطبي من خصومة بخصوص ما كان قد رد به ابن خروف عليه، حين تطاوله واجترأه على النحاة في كتابه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو"(1).

إلا أن ابن خروف ما كان ليجعل من هذه الخصومة بابا يصد عنه علم الرجل ورأيه، فربما يكون قد رد على ابن مضاء تماديه في ذم النحاة والتقليل من شأنهم بسبب هذا المبدأ الذي تعلقوا به، وربما كان رأي ابن خروف أن يجاب على الأمر بهدوء أكبر وروية واتزان، وعلى العموم، فقد كانت مواقف ابن خروف فيها كثير من الاعتدال، وقليل من التطاول والتسفيه لآراء الآخرين، فهو يرفض كثرة التعليلات التي لا تفيد والتي تكد الذهن، وقد كان منهج النحاة التطويل والتطويح بها، قال: "ولا تبالي بكثرة العلل، إنما هي بمنزلة الزائد على الثلاث في الطلاق"(2)، فسوق علة واحدة أو علتين كاف لمن أراد التعليل.

إلا أنه كان لا يرفض العلل كلها، فهو يأخذ بالأُوَل التي لابد للمتعلم منها، والتي يقبلها العقل والمنطق ويتلقاها النظر السليم بالقبول، ويرفض ما بعد ذلك من علل ثوانٍ وثوالث(3). وهو المنهج الذي سار عليه ابن مضاء من قبله حين قال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث"(4).

والبحث عن أصول العلل، ولماذا صارت العلل عللا، أفضل عند ابن خروف من معرفة العلل الكثيرة المتتابعة دون البحث عن أصولها، فعند حديثه عن العلل المانعة للاسم من الصرف، يقول: " فهذه علل موجبة عند العرب، مطردة، فإذا علم أحدنا هذا، جاز له أن يتجاوزه ويبحث عن أصول تلك العلل، ولأي شيء صارت عللا، فإذا وفق لذلك وعرفها كان أعظم فائدة وأكثر تصرفا، وأنبه فاطرا وأبعد عن الزلل وأعرف بحكمة العرب من الأول، وكلاهما متتبع ما وجد من كلامهم"(5).

ولعل العلل الجدلية العقيمة التي لا طائل منها إلا كد الذهن، مرفوضة عند ابن خروف، وأصحابها يجعجعون ولا يطحنون ،فقد حكى سيبويه عن بعض العرب قوله: "و(أفعيْ) بالياء في الوقف، فإذا وصل لم يفعل، وحكى عن بعضهم قوله (أفعيْ) بالياء في الوصل والوقف"(6).

ووقع جدال بين أبي علي الفارسي وأبي اسحاق الزجاج حول إنكار (أفعيْ) في حالة الوصل، والذي حكاه سيبويه عن بعض العرب، وقد عقب ابن خروف على ذلك الجدال، بما يدل على

(1)- ينظر: بغية الوعاة 223/1
(2)- تنقيح الألباب ص54، 55
(3)- الاتجاهات النحوية في الأندلس ص522
(4)- الرد على النحاة ص131
(5)- تنقيح الألباب 54، 55
(6)- الكتاب 414/3

رفضه لتلك العلل المستغنى عنها والتي لا فائدة منها، ويحكي حوارهما فيقول: "أبو علي: سمعت أبا اسحاق ينكر (أفعيْ) في الوصل بالياء، قال: لأنه رجوع إلى ما فروا منه، وذلك أنهم قلبوها في الوصل إلى الألف، فرارا من الياء، وليس يعتد بقلبها في الوقف كما اعتد به في الوصل، لأن الوقف غير لازم في الوصل...

قال: قلت: الوصل والوقف يتعاقبان على الكلمة، فلم صار الوصل بالاعتداد أولى من الوقف، قال: لأن وضع الكلام للفائدة، والفائدة لا تحصل إلا بالترتيب، ولا تكون إلا في الوصل، ألا ترى أن (ثلاثة أربعة) لما لم تكن مركبة بنيت على الوقف، ولو ركبت لزال الوقف، فالوصل هو اللازم لأنه إما ملفوظ به أو مقدر في حال الوقف.."(1).

ثم يعقب ابن خروف على هذه المناقشة الطويلة المملة، متهكما ساخرا، بقوله: "وهذه جعجعة ولا طحن، فياليت شعري متى كانت الياء في (أفعيْ) ونظائرها، عند هؤلاء (ألفا) ثم ردوها إلى (ياء)؟ أفي النوم أم في اليقظة؟ وهم لم ينطقوا بها في الوصل أو الوقف إلا (ياء) ولم يقلبوها قط.."(2).

إن في هذا وغيره، لبيانا على أن ابن خروف كان لا يرى في التعليل البعيد زيادة تفسير وإيضاح، وإنما فيه من الإبهام والغموض الذي ينبغي للنحوي مجافاته وهو يقدم نحوه للمتعلمين، كي لا تشط العقول وتنفر الرغائب منه.

- ابن الضائع (ت 680هـ):

التعليل عند ابن الضائع أمر محمود إذا كان للتعليم، وكان الغرض منه تثبيت قاعدة، أو كان وراءه حكمة ومنطق، أما إذا كان ضربا من التقدير والتمحل في معرفة الأسباب أو تباريا في وضع الفرضيات التي تدخل المتعلم في متاهات وتعقيدات، فهو ضرب من السفسطة والهذيان المرفوض، الذي لا يحتاج إليه ولا هو يستحق أن يبذل فيه جهد.

يقول في تعليقه على ما ذكره ابن عصفور، من أن المصدر يذكر وأن الفعل لا يذكر: "قال ابن عصفور.. إن المصدر يذكر، وإن كان جنسا بالنظر إلى شخصه وترك أصول الوضع، ومدلول الفعل جنس فلا يذكر، وزعم أن تذكير (ضربْ) بالنظر إلى أنه يراد به المرة، ولا فرق في ذلك بين الاسم، فإنك كما تريد بـ (ضرب) المرة فـ (ضرب) يراد به شخص من (الضرب).."(3).

---

(1)- تنقيح الألباب ص138.
(2)- نفسه والصفحة نفسها.
(3)- شرح الجمل لابن الضائع 179/1

ثم يعلق على ذلك بعد ذكره للخلافات الواردة في ذلك بقوله: "وهذا تعمق وشيء لا يحتاج إليه"(1).

بل نراه يذهب إلى أكثر من هذا الحكم، فيستحمق، ليس هو فحسب بل جميع واضعي العربية يستحمقون ويسخرون من هؤلاء الذين يعللون من أجل التعليل، وليس في تعليلاتهم أدنى منطق ولا حجة أو برهان.

وقد ذكر ذلك بعد إيراده نصًّا طويلا، تشعر في نهايته أنك لم تخرج بشيء يفيدك نطقا، يقول: " قال سيبويه وسأل الخليل: فإن سميته (في زيد)، لا تريد الفم، قال: أثقله، فأقول: (فيّ زيد) فقال الزجاج على هذا: (لزيد)، لأن (في) ليس باسم، ولا يشبه الاسم، لأنه على حرفين، أحدهما حرف علة وليس ذلك في الأسماء المفردة، قال: وكذلك (لزيد)، لا تشبه (اللام) اسما مضافا، غير أن (في زيد) جعل كالتسمية به وحده، وهو يثقل ففعل به ذلك مع الإضافة، قال: كذلك تفعل باللام لأنها إذا سمي بها تشبع الكسرة، فتصير كـ (في) فيثقل، فيفعل به ذلك أيضا مع الاسم المخفوض، ولقائل أن يفرق بينهما بأن (في) كلمة مفردة، يصح الوقف عليها، وليس كذلك (اللام). فالإعراب في (لزيد) و(كزيد) بعيد، ولا يشبه (في زيد)، ألا ترى أن في الأسماء كـ (في زيد) وإن كان لا يقاس عليه، وهو (فو زيد) و(ذو مال).

على أن السيرافي صحح ذلك القياس، فقال: أقول: (في زيد) و(كازيد)، وزعم أن قوله (لي زيد) هي (لزيد) – خطأ، وأن الصحيح (لا زيد)، لأن (لام) الجر أصلها عنده الفتح، وكسرت مع الظاهر فرقا بينها وبين (لام) الابتداءكما تقدم، ولذلك فتحت مع المضمر لأنه يرد الشيء إلى أصله مع أنه ليس مع المضمر، لأن المضمر بعد (لام) الابتداء يخالف بذاته المضمر بعد (لام) الجر، وتصيرها اسما لزم ردها إلى حركتها الأصلية وهي الفتحة ككاف التشبيه.."(2).

وبعد هذا النص الطويل –الذي تعمدنا نقله هكذا- لا نملك إلا أن نقول كما قال ابن الضائع، بعد أن عرض النص: "وهذا هذيان من القول.. فلا شك أن جميع الواضعين للغة، من أولهم إلى آخرهم، لو عرض عليهم تلك الهذيانات لاستحمقوا القائل بها.."(3).

وحينما يعرف الإعراب يأتي بجميع ما ذكر النحاة فيعد من اختلافات، يقول: "الإعراب صوت في آخر الكلمة يوجه العامل، (فأين الله) صوت الضمة في آخره الذي أوجبه الابتداء، هو الإعراب، وقد رد الأستاذ أبو علي هذا الرسم على ابن طلحة بأنه قد لا يكون صوتا، ألا ترى أن الجزم في الأفعال المعتلة وفي الأمثلة الخمسة حذف الصوت، وكذلك السكون حذف صوت

(1)- نفسه

(2)- نفسه 02/2

(3)- شرح الجمل لابن الضائع 02/2

الحركة وأيضا فالإعراب المقدر ليس بصوت، فأصلحه الأستاذ فقال حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل، قال: فالحكم يعم هذا كله"(1).

ثم يورد غير ذلك من الآراء التي فيها من التعليل ما لا يرضى ويختمها بقوله: "وهذا هذيان فيه خروج عن التعليم"(2).

وهذا ما يزيد من وضوح رأي ابن الضائع في التعليل، فالحكمة منه كانت تثبيت القواعد في أذهان المتعلمين، فإن كان التعليل مشتتا للأذهان مفسدًا للنحو وأصوله عندهم، فتركه أولى والبعد عنه غاية.

- أبو حيان (ت745هـ):

كان أبو حيان كسلفه ابن مضاء القرطبي ظاهريا معتدا بظاهريته في النحو حتى وإن رجع عنها في الفقه إلى الشافعية، وكان يقول: "محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه"(3). ولذلك سلك في تفسيره هذا المذهب فكان يفسر عبارات القرآن على ما يقتضيه ظاهر اللفظ، ولا يصير إلى التأويل مع إمكان عمل الشرع على ظاهره، ولا سيما إذا لم يقم عليه دليل خلافه، يقول: "لأنا لا نصير إلى التأويل مع إمكان عمل الشرع على ظاهره ولا سيما إذا لم يقم دليل على خلافه"(4).

وفي النحو كان أبو حيان يجيب عن صدى ابن مضاء الذي وصل إليه من قرن ويزيد، فيدعو إلى البعد عن التعليلات وعدم الإكثار منها والإطالة فيها، فهي فضول من القول لا يحتاج إليه، وقد أفسد النحاة النحو بها، وليس بمستحق منه أحد منهم الإشادة إلا ابن مضاء، يقول: "لقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتبا في لغتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها، لا تحتاج إلى تعليل أصلا، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان، ولم أر أحدا من المتقدمين نبه إلى إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ورد عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك. وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته، وكان من آخر من ختمت به المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله"(5).

---

(1)- شرح الجمل لابن الضائع 199/1

(2)- نفسه

(3)- ينظر: نفح الطيب 593/3، الدرر الكامنة 394/4

(4)- أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، د.ت، ص383، والبحر المحيط 308/1

(5)- منهج السالك لأبي حيان طبعة 1947، ص230، 231

لقد ضج أبو حيان بكثرة التعليل عند النحاة فهي تسبب السأم والملل، ولا تنفع ولا تجدي، وكان الأولى أن ننفض أيدينا منها ونستبدلها بما هو أجدى، يقول: "والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاما نحوية مستندة للسماع الصحيح –لكان أجدى وأنفع- وكثيرا ما نطالع أوراقا في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصا ما صنعه متأخروا المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم.." [1].

فالعرب جمعوا (إوزة) على (إوزون) وجعلوا (حرَّة) على (حرَّون)، وقالوا[2] (إحرون) في جمع (إحرّة) [3] وعلل النحاة لذلك فأطالوا، فلم يرض ذلك أبا حيان، لأن تلك التعليلات لا فائدة ترجى منها إلا إضاعة الوقت، ووصف تعليلاتهم بأنها ليس لها أساس من الصحة، بل هي وساوس وخيالات، يقول: "وقد طول النحاة في جمع (إوزة) و(حرّة) هذا الجمع، وملخص ما حوّموا عليه أن العرب لم يجمعوا هذا الجمع إلا عوضا عن شيء قصد حقيقة، كالذي حذف لامه أو فاؤه أو ما كان يجب له من كونه كأن يكون مؤنثا بالتاء، أو نقص توهما (كإوزة) و(إحرّة)، فبالإدغام الذي فيه كأنهما قد نقصا،وطلب التعليل في مثل هذه الأشياء لا يحصل طائلا، ولا يوقف من ذلك على ما يثلج الصدر وإنما تلك خيالات وسواسية وضياع وقت في غير حاصل" [4].

ويتبع أبو حيان ابنَ مالك –كعادته- في هذا الباب وقد أكثر منه- فيستنكر عليه إطالته في التعليل لإعراب المضارع، وكان من رأيه أن نولي الاهتمام للأحكام لا للعلل، لأن الخلاف في العلل قليل الفائدة، يقول: "وقد طول المصنف بترجيح ما أبدى من التعليل لإعراب المضارع على ما ذكر غيره، مما يوقف عليه في شرحه، والمسألة قليلة الجدوى، لأنه لا خلاف في علة، وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل المضارع كما دخل في الاسم"[5].

ويجد أبو حيان في تعليلات ابن مالك في كثير من المسائل بابا لإكثار تعقباته إياه، ومنها ما علل به عدم دخول تاء التأنيث على فعل الأمر والفعل المضارع، فيقول: "وعلل المصنف في شرحه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع، فقال: "للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو (افعلي) وللاستغناء بتاء المضارعة نحو هي (تفعل) ولأنها ساكنة، فالمضارع يسكن في الجزم، فلو لحقته، التقى فيه ساكنان، وهذه التعاليل هي لحصر صفات وضعية فلا حاجة إليها"[6].

---

(1)- نفسه ص230
(2)- حكى ذلك سيبويه عن يونس، ينظر: الكتاب 600/3
(3)- التذييل والتكميل 328/1
(4)- نفسه
(5)- التذييل والتكميل ص 126/1
(6)- نفسه 38/1.

ولا تفارق النزعة الظاهرية أبا حيان وهو يعلق على كثير من مسائل اللغة، فمن آثار مذهبهم عليه، ما ذهبوا إليه من أنه من الحرام أن يسأل عن شيء وجد، لم وجد؟ ولم وضع على هذه الصورة ؟، ولم قيل في القرآن كذا ولم يقل كذا؟، وقد قال ابن حزم في ذلك: "لا يحل التعليل في شيء من الدين ولا أن يقول قائل لم حرم هذا وأحل هذا"(1)، وكذلك في علم العربية عند أبي حيان فهو "من باب الوضعيات العربية، ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل: فلا يقال: لم جاء هذا التركيب في قولك "زيد قائم" هكذا، كما لا يقال: لم يقال للعين الطرف، ولليل الليل؟ ولا يقال: لم كانت حروفه المضارعة الهمزة والتاء والياء؟ ونبدي لذلك عللا.. فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلا عن مستنبطه، فهل هذا كله إلا من الوضعيات، والوضعيات لا تعلل.."(2).

ومما يدل أيضا على أن الوضعيات عند أبي حيان لا تعلل، ورفضه للتعليل لها، رفضه لتعليل ابن مالك بأن علة إسكان آخر الفعل المسند إلى (التاء) و(النون) و(نا) هي تمييز الفاعل من المفعول في نحو (أكرمْنا) و(أكرمَنا)، ثم حملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال، وكذلك رفضه لتعليل أكثر النحاة ذلك، بأنه يكره توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله، ثم حمل المضارع على الماضي، أما الأمر فيسكن استصحابا، ووصف هذه العلل بأنها تعليل وضعيات، ودعا إلى الإضراب عنها فقال: "والأولى الإضراب عن هذه التعاليل لأنها تخرّص على العرب في موضوعات كلامها"(3).

فالتعليل مرفوض في الوضعيات جملة، أما إذا كان غيرها، فمرفوض منه ما كان عللا ثواني أو ثوالث، فهو مفسدة للنحو، وخروج به عن بابه ومقصده، لأن فيه التكلف والغلو، أما ما كان منه بسيطا مفيدا للمتعلم، نطقت به العرب على سجيتها، فلا ضير منه، يقول: "لا ينبغي أن يعول منه إلا ما كان من لسان العرب، واستعمالاتها تشهد له وتوحي إليه، ولقد كان بعض مشايخنا من أهل المغرب يقول: "إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظراءهما، وكثيرا ما شحنت الكتب بأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة، ولا حث قريحة، ولذلك قال بعض الأدباء: (مجزوء الكامل)

تَرنُو بِطرفٍ فاترٍ أَضْعَفُ منْ حُجَّةِ نَحْوِيٍّ (4)

(1)- ينظر: الإحكام في أصول الأحكام 92/8، 114
(2)- منهج السالك ص230
(3)- ينظر: همع الهوامع 57/1
(4)- منهج السالك ص229، 230

وهذا منهج بعض نحاة المغرب والأندلس في القرنين السابع والثامن الهجريين يخرج على عادة منهج النحاة، ليسطر اتجاها جديدا في باب التعليل ،هو استكمال لما كان قد بدأ به من قبل ابن مضاء القرطبي، فيكون منهجا مغربيا خالصا ترفض فيه العلل الثواني والثوالث وكل علة مخالفة لسجية العرب وعاداتها في الكلام، ليكون النحو صناعة لغوية خالصة ليس فيها من أثر المنطق والفلسفة شيء. وهو منهج صائب لقي القبول وسن الاتباع من لدن دارسي النحو المتأخرين، لما رأوا فيه من منهج يستجيب لخصائص مناهج التعليم الحديثة.

الفصل الرابع

منهج المغاربة والأندلسيين في تيسير النحو

- تيسير النحو

أولا - المتون النحوية

1- المتون الشعرية (المنظومات النحوية)

- الدرة الألفية في علم العربية _ لابن معطِ
- الخلاصة النحوية _ لابن مالك

2- المتون النثرية (المقدمات النحوية)

- المقدمة الجزولية
- المقدمة الآجرومية

ثانيا- الكتب المختصرة

- الفصول الخمسون _ لابن معطِ
- التوطئة _ لأبي علي الشلوبين
- المقرب _ لابن عصفور
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ _ لابن مالك
- تقريب المقرب _ لأبي حيان الأندلسي

تيسير النحو

بدأ النحو صناعة بسيطة، تقيم أود بعض الموالي الذين تخلفوا عن السليقة العربية، إذ وُجدوا في عصر بَعُد عن عصر الفصاحة والبيان، فكان جملة من القواعد والقوانين، التي تضبط صحة النطق بكلام العرب، فتبعد المتكلم عن اللحن الذي يزري بالرجل الكريم، ولكنه ما لبث أن صار فنًا، له أصوله وقواعده ، التي تذهب به إلى أبعد من أن تكون الغاية منه إصلاح منطق ،أو تهذيب لسان، فانبرى إلى هذا الفن، أساتذة البصرة والكوفة ، يجوّدونه ويثقفونه، ويوسعون فيه ويطيلون، ويغربون ويغمضون، حتى أنكره أولو الطبع والسليقة منهم.

ولم يحد النحاة عن هذا النهج الذي سلكوا ، ولا الطريق التي ترسموا، فكأن النحو خلق لكي يكون غامضا، وقد سأل الجاحظ يوما الأخفش الأوسط –وكان ألف العسر في مؤلفاته- " أنت أعلم الناس بالنحو فلمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم؟ فأجابه: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلّت حاجتهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا ، إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت في هذه ، التدبيرَ، إذ كنت إلى التكسب ذهبت.."(1).

وأضاف النحاة إلى هذا ما تعلموا من مبادئ الفلسفة والمنطق، فمزجوا النحو بمسائله، وأجروا عليه كلياته ، وصاغوه في مقدماته، واحتجوا باستدلالاته، فكنت لا ترى تحت جبة النحو إلا منطقا، حتى قال بعض الأعراب: "أراكم تتكلمون بكلامنا، في كلامنا، بما ليس من كلامنا.."، وكان أبو علي الفارسي يردد: " إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شيء.." (2).

إن النحو العربي قد تأذى كثيرًا مما أصابه على أيدي هؤلاء، وكان أكثر مصابه ، إعراض الناس عنه ، والنفور منه ، واطراحه بعيدا، لما كان فيه من العسر والاستغلاق، وخصوصا لدى الناشئة من أبناء العربية، وقد وعى قِدمًا كثير من الدارسين هذا الخطر، فتجندوا لدفعه بما يملكون، فكانت ضرورة تيسير النحو، وتبسيطه، ليقبل عليه الطلاب ، وقد تعشقوا سحره وكماله ،وتلَمّظوا حلاوته وجماله.

---

(1)- الحيوان للجاحظ ، تح عبد السلام هارون، مطبعة البابي الحلبي 91/1.
(2)- نزهة الألباء ص39.

وأخذ هذ التيسير يتبدى في اتجاهين متوازيين، كان الأول منهما، محاولة تقديمه في تآليف سهلة ميسرة، بعيدة عن الإطالة والتطويح، تصل الغاية من أقرب طريق، إذ ليس يخفى على هؤلاء، ما يعاني التلامذة من الكد في سبيل فهمه ،والإحاطة بمسائله الطويلة العسرة على الأفهام، وكأنهم وعوا مقالة الجاحظ إلى كل من تصدر لتعليم الناشئة.. " أما النحو، فلا تشغل قلب الصبي منه ، إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك ، فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أرد عليه، من رواية المثل والشاهد، والخبر الصادق، والتعبير البارع، وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه ، من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور، والاستنباط لغوامض التدبير، لمصالح العباد والبلاد، ومن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو، لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه شيء.." [1].

واستجاب كثير من أئمة النحو وعلمائه لنصيحة الجاحظ، فمضوا يضعون الملخصات والمختصرات والشروح، "ولعل مختصرًا في النحو للناشئة لم يلق من الشهرة حينئذ ما لقيه مختصر الزجاجي (ت 337هـ). وقد سماه "الجمل في النحو" وطارت شهرته في الآفاق، إذ ظل طويلا يدرس للناشئة في الشام واليمن ومصر وبلدان المغرب والأندلس، وأكب عليه أعلام النحاة في تلك الأمصار بالشرح من قيل إن شروحه أربت على مائة وعشرين شرحا.."[2].

أما الاتجاه الثاني، فكان جملة من الاعتراضات التي وجهت إلى النحو عبر قرون، وكانت سببا فيما لحقه من الإنكار والطعن، وربما تلا ذلك –في بعض الأحيان- توجيهات ومقترحات لإصلاحه، كالذي عرف عند ابن مضاء القرطبي.

وكان أقدم من جرأ على الطعن على النحاة، أبو العلاء المعري (ت449هـ)، فلم يكن هناك ما يغيظ الرجل ، أكثر مما كان يقرأه أو يسمعه من تأويلات النحاة وتكلفاتهم، وتخريجهم بعض الأبيات على غير حقيقتها، للاستشهاد بها على آرائهم الخاصة[3]، فكان كثيرا ما يغمز قناتهم ، بما يورده في بعض مؤلفاته، ومن ذلك ما يقوله على لسان ابن القارح في رسالة الغفران إلى عدي بن زيد: " لقد هممت أن أسألك عن بيتك الذي استشهد به سيبويه، وهو قولك:(من الخفيف)

أَرَواحٌ مودعٌ أم بكورُ   أنتَ فانظرْ لأي حالٍ تصيرُ

(1)- الحيوان 156/3

(2)- تيسير النحو التعليمي د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط2(د.ت)، ص14.

(3)- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر،عالم الكتب-القاهرة،ط6،سنة 1988 ،ص 145، 146.

فإنه يزعم أن "أنت" يجوز أن ترفع بفعل مضمر يفسره قولك "فانظر"، وأنا أستبعد هذا المذهب، ولا أظنك أردته، فيقول عدي بن زيد: دعني من تلك الأباطيل.." [1].

فلا شك في أنه موقف أبداه المعري مما يسميه النحاة "الاشتغال" ، وهو موقف –كما يبدو- فيه رفض وعدم رضى عن مقالة النحاة التي فيها كثير من التعسف والادعاء على ما أرادته العرب في كلامها، ومنهم ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، إمام أهل الظاهر ببلاد المغرب، الذي هاجم العلل ورأى أنها كلها فاسدة، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق في ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها، وما عدا هذا –مع أنه تحكم فاسد متناقض- فهو أيضا كذب، لأن قولهم: كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يقل به قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك"[2].

كما كان رأيه، أن التعمق في بحث مسائل النحو إفساد، وأنه يجزء كتاب "الواضح" للزبيدي أو "الموجز" لابن السراج، لتحقيق المقاصد والغايات منه، قال: "أما التعمق في النحو ففضول لا منفعة بها، بل هي مشغلة عن أوكد، ومقطعة دون الأوجب والأهم، وإنما هي تكاذيب.." [3].

وأما ابن مضاء (ت592هـ) فكانت حملته شنيعة على النحاة وعلى ما ادعوه من الأقيسة والتعاليل الباطلة التي كان العربي أبعد من أن يفكر بها وهو ينشئ كلامه، فدعا إلى إلغاء ما يسمى بالعلل الثواني والثوالث وهي التي لا تفيد معرفتها شيئا من النحو، كما دعا إلى إلغاء نظرية العوامل والمعمولات، التي شغلت النحاة حينا من الدهر، وأورثت بينهم الخصومة والخلاف، والاحتكام بدلا منها إلى ما قالته العرب سليقة وطبعا، فلا يسأل في النحو لم رفع هذا ولم نصب هذا بل ينبغي التقيد بما ورد عن العرب من غير تأويل ولا ادعاء، وعليه فإن كل الأقيسة باطلة، وخصوصا ما كان منها مبالغا فيه لم تنطق به العرب ولم تعرفه، ولا تحصل بمعرفته فائدة، وهو ما يعرف بالتمارين العملية، وقد لقيت دعوى ابن مضاء في الأندلس والمغرب، أذنًا تسمع، فاستجاب له بعض نحاته أمثال ابن خروف وابن الضائع وابن حيان، الذين كانوا ينفرون من التعليل ومن كثرة العلل ومن الأقيسة الفاسدة، إذ "تابع أبو حيان ابن مضاء في إلغاء التمارين غير العملية، ولم يعرها اهتماما، وكتبه خالية من مثل هذه الأبواب، ولم يشر إليها في الأبواب المختلفة"[4].

(1)- ينظر: رسالة الغفران لأبي العلاء المعري، تح عائشة بنت الشاطئ، دار الكتب-القاهرة، ص183
(2)- التقريب لحد المنطق، ابن حزم الأندلسي، تح د/ إحسان عباس، دار الحياة، بيروت، 1959، ص168
(3)- رسائل ابن حزم، تح د/ إحسان عباس، ط1، 1983، الجزء الرابع، ص66، 67.
(4)- أبو حيان النحوي ص389، 390.

وقد كان لنا من قبل حديث عن أثر دعوة ابن مضاء في نحاة المغرب والأندلس تمثلت عند بعضهم في إلغائهم العمل بالعلل الثواني والثوالث خصوصا، وعدم الإغراق في التأويلات البعيدة.

لقد أخذ نحاة هذه البلاد من الاتجاهين –اتجاهي التيسير- بنصيب مفروض، وكان الاتجاه الأول أكثر حضورا، لانصراف أكابر النحاة في هذا البلد إلى التعليم بكثرة في المدارس التي أقيمت ببلاد المغرب خصوصا[1]، فالعربية كانت لغة الدين، وكثير من أبناء المغرب كانو من البربر الذين اعتنقوا الدين وتعلقوا به، فأحبوا العربية ورغبوا فيها، واستصعبوا غوامض النحو المطروحة بين أيدهم، فوضعت لهم الشروح والمختصرات والمتون تقيم ألسنتهم وتصلح الخلل فيها. ولهذا سيكون حديثنا عن هذه المؤلفات التعليمية التي وضعت لتلقين النحو وتعليمه وكانت على ضربين، الكتب المختصرة المبسطة والمتون الشعرية والنثرية.

أولا- المتون النحوية:

جاء في دائرة معارف القرن العشرين: "المتن من كل شيء، ما ظهر منه، وما صلب من الأرض وارتفع، والمتن الظهر، ومتن الطريق جادتها، ومتن الكتاب، خلاف الشرح والحواشي"[2].

فهذا هو الاصطلاح اللغوي، لمادة (متن)، ولعل المتون النحوية، قد استمدت أصل تسميتها من هذه المعاني، فمتن الكتاب هو كالظهر الذي يقيمه، أو هو جادته وطريقه الصحيح أو هو الأصل خلاف الحواشي والشروح.

وأما في الاستعمال، فإن المتن قطعة من الشعر أو النثر، نظمت أو أنشئت في علم من العلوم وجمعت في اختصار وإيجاز شديد غير مخل بأصول ذلك العلم وكلياته، يسهل حفظها لدى الناشئة من الطلاب، فيحيطون من خلالها بذلك العلم ويقيدون أوابده، يلقيها المعلمون ويهتمون بشرحها وبسطها تدريسا وتأليفا.

وقد شاع هذا النمط من التأليف منذ القدم في علوم الفقه والمواريث والقراءة خصوصًا[3]، واهتم المتعلمون بها اهتمامًا بالغًا فكانت عندهم مما يستعينون به على إجادة العلوم والإحاطة بها، وهم يرددون عبارتهم المشهورة "إحفظ المتون، تأتيكَ الفنون"، وكانت هذه المتون من المصادر

(1)- خصصنا في أول هذا البحث حديثا عن المدارس ودور التعليم في بلاد المغرب والأندلس، ينظر: ص 15،16 من هذا البحث.

(2)- دائرة معارف القرن العشرين، دار المعرفة، بيروت، المجلد الثامن، ص435، 436.

(3)- من أشهر المتون، متن الشاطبية في علوم القراءة المسمى "حرز الأماني" للشاطبي أبي محمد القاسم بن فيرة (ت590هـ) ومن أشهرها في الفقه المالكي المعروف ببلاد المغرب، متن ابن عاشر (ت1040هـ) المسمى "المرشد المعين على الضروري من علوم الدين" والذي يبدأه بقول:

يقول عبد الواحد بن عاشر مبتدئا باسم الإله القادر
الحمد لله الذي علمنا من العلوم ما به كلفنا

ينظر: النبوغ المغربي عبد الله كنون،دار الكتاب اللبناني-بيروت،ط3 ،سنة1975 ،249/1.

المفروضة على الطلاب في المدارس والزوايا والأربطة، وهي الأساس في البرامج التي يقوم عليها النظام التعليمي في تلك المعاهد، يقول الدكتور شوقي ضيف: "وكانوا يدرّسون في الأزهر الشريف إلى عهد قريب للطلاب متن الآجرّومية في السنة الأولى بالقسم الابتدائي، وفي السنة الثانية كانوا يدرسون لهم مختصرًا وسع قليلا هو المقدمة الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري (ت905هـ) وكانوا يدرسون لهم في السنة الثالثة "قطر الندى" لابن هشام وهو أوسع منهما جميعا، وفي السنة الرابعة كانوا يدرسون لهم "متن الألفية""[1].

لقد كانت المتون أداة التعليم الأولى لما تميزت به في عمومها من الاختصار والسهولة والإحاطة والشمول، والبعد عما يرهق المتعلمين من الأقيسة والتعليلات وما يستتبعها من التأويل البعيد، كما كانت براءً من الخلاف النحوي الذي امتلات به بطون التآليف من غيرها، مما يشتت الذهن لدى الطلاب ويكله.

وقد انقسمت هذه المتون بحسب نوع الكلام الذي سيقت عليه، إلى شعر أو نثر، فسميت المتون الشعرية منها، منظومات، ومن أشهرها منظومة ابن معط المسماة "الدرة الألفية في علم العربية"، ومنظومة ابن مالك المسماة "الخلاصة" أو "الألفية" ومنظومة ابن الحاجب المسماة "الوافية" وهي مقدمة الكافية.

وعرفت المتون النثرية منها، باسم المقدمات ومن أكثرها شهرة مقدمة ابن بابشاذ (ت469هـ) ومقدمة ابن الحاجب المسماة "الكافية"، ومقدمة ابن آجروم المسماة "الآجرومية"، والمقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي المسماة "القانون".

وسيكون بدء حديثنا عن هذه المتون الشعرية المسماة المنظومات.

1- المتون الشعرية أو المنظومات:

يدخل نظم العلوم شعرا، فيما عرف بالشعر التعليمي، وهو نمط من الشعر، ظهر في العصر العباسي ، تأثرا بما عند بعض الأمم المجاورة من سنة في نظم المآثر والأخبار والأنساب[2]، ووجد هذا الفن طريقه إلى الشعراء ، من خلال مشاركة بعضهم في نظم موضوعات الكلام والتاريخ والقصص، وكان أبرز من نظم في هذا "أبان بن عبد الحميد اللاحقي" الذي نظم كتاب "كليلة

(1)- تيسير النحو التعليمي ص17.

(2)- عرف اليونان هذا النمط من الشعر على يد شاعرهم "هسيود" من خلال عمليه العظيمين (الأعمال والأيام) و(الأنساب). ينظر: الشعر التعليمي في القرون الأربعة الأولى. عصمت عبد الله غوشة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص06.

ودمنة" ، ونظم قصيدة في الصوم وسيرة أنوشروان وغيرها[1]، وتوالى الشعراء ينسجون على منوال هذا الفن الجديد ، حتى بلغ الأمر العلماء والفقهاء والمحدثين والنحاة، حين رأوا فيه طريقة ، لا يعدم نفعها ، ولا يخفى أثرها في الإحاطة بعلومهم ، وتسهيل حفظها، فأنشأ ابن دريد ،مقصورته في مدح أبي ميكال ، وجمع فيها فنون الشعر ، واللغة ، والبلاغة ، ونظم ابن عبد ربه ، أرجوزته التاريخية في مغازي عبد الرحمن الناصر.

وينبغي التنبيه ، إلى أن صفة المتن لا تطلق على هذه المنظومات ، إلا أن تكون مبنية على بحر الرجز، الذي اختاره الشعراء من العلماء ، ليبنوا عليه نظمهم ؛ لسهولته ومطاوعته لما في معاني العلوم من الدقة والإيجاز، ويعرف هذا البحر باسم "عالِم الشعر"، ثم إن هذه المنظومات، قائمة على تعدد القوافي، فكل بيت فيها يستقل بقافيته، كما يأتي كل بيت مصرعًا.

وفي النحو، كانت صعوبة هذا العلم على أفهام الطلاب ،ووعورة مسلكه بينهم ، سببا دافعا إلى محاولة تقريبه إليهم، فقد كان من عادات المعلمين أن يبالغوا في طرح قضاياه ، مشفوعة بالأقيسة والتعليلات والأمثلة المكدة، يقول الزبيدي: " لم يكن عند مؤدبي العربية ، ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو، كبير علم، حتى ورد محمد بن يحي عليهم، وذلك أن المؤدبين كانوا يعانون إقامة الصناعة ، في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها، والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ، ولا إدغام ، ولا تصريف ، ولا أبنية ، ولا يجيبون في شيء منها ، حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل الشأن في المشرق ، من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده ، وأنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة "[2].

إن هذا النص ، ليدل دلالة يقين ، على ما كان سائدا ، من منهج تعليم الناشئة والمبتدئين في بلاد المشرق، وكيف انتقل ذلك ، ووصل بلاد المغرب والأندلس على يد محمد بن يحي الرّباحي، وهي مناهج تقوم على التكثيف والإكثار والعسر، وهو ما رغّبَ بعض النحاة ، في تبسيط بضاعتهم ؛ لمّا رأوها كسدت أو تكاد، يقول الأستاذ علي النجدي ناصف: "وراعت النحاة ضخامة النحو ، وتشعب فروعه ، وثقل أعبائه على الطلاب، فأخذتهم بهم رحمة، وأبوا إلا أن يتخذوا فيها عونا، فتناولوه بالنظم ، يسلكون مسائله فيه، ويجمعون أشتاته به، لئلا يشق عليهم حفظه، ولا يسرع إليهم نسيانه "[3].

وكان أول من نظم النحو، أحمد بن منصور اليشكري (ت370هـ)، فقد ذكر السيوطي: "قال أبو حيان: وقد نظم هذا الخلاف ، أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته في النحو، وهي

---

(1)- نفسه ص41.
(2)- طبقات النحويين واللغويين ص311.
(3)- سيبويه إمام النحاة ص34.

أرجوزة قديمة ، عدتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتا، احتوى على نظم سهل ، وعلم جمّ، وقد روى منها قوله[1]:(من الرجز)

وما جوازك الغلامُ راكبُ فليس للجوازِ يلقى ناصبُ

إلا ابنَ كيسانَ المذاهبِ فإنه أجازَ نصبَ الراكبِ

وساهم أبو محمد الحريري (ت516هـ) ؛ صاحب المقامات في هذا النهج، فنظم أرجوزته المسماة "ملحة الإعراب" وتبلغ أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتا، كما نسب للأعلم الشنتمري (ت476هـ) أرجوزة في النحو.

وإلى جانب هذه الأراجيز حاول بعض النحاة صناعة قصائد، تخلفت عن شروط النظم التي ذكرنا، ولكن موضوعها قواعد النحو ومسائله، ومن أشهرها ما نظمه ابن السيد البطليوسي ، من مسائل نحوية وأجوبة عليها، وقد نقل السيوطي بعضا منها، فقد بعث إليه أحدهم برسائل بهذا النظم يستفتيه[2]:(من الطويل)

جوابَك يا ذا العلم إني لسائلٌ عن أشياء من ذا النحو تخفى وتعلمُ

فأورِدْ عليها من كلامِك شافيا تبينْ به كلَّ البيانِ وتُفهمُ

علامَ تَعِلُّ الشيءَ علةَ غيرِه فتُسقمَه وهْوَ الصحيح المسلَّمُ

فيجيب ابن السيد:

سألتَ لعمري عن مسائلَ تقتضي جوابا وتفهيما لمن يتعلمُ

لأن اطراد الحكم ليس بلازمٍ إذا أوجدته عله لبس تلزمُ

وقد أوجبوه في مواضع جمة بلا علة تقضي جدالا وتحكمُ

وأنشأ على هذا النحو من النظم ، حازم القرطاجني (ت684هـ)، قصيدة ميمية في "المسألة الزنبورية" التي كانت مدار المناظرة التي وقعت بين سيبويه والكسائي، جاء فيها[3]:(من البسيط)

والعرْب قد تحذف الأخبار بعد إذا إذا عنتْ فجأةُ الأمرِ الذي دهما

وربما نصبوا للحال بعد إذا وربما رفعوا من بعدها رُبَما

فإن توالى ضميران اكتسى بهم وجهُ الحقيقة من أشكاله غَمما

لذاك أعيت على الأفهام مسألة أهدتْ إلى سيبويه الحتفَ والغُمما

قد كانت العقربُ العوجاءُ أحسبها قِدْ مًا أشدَّ من الزنبور وقعَ حُما

---

(1)- الأشباه والنظائر 123/1، ويرى بعض الدارسين أن أول المنظومات تنسب إلى الخليل بن أحمد، وهو رأي لم يقم كبير دليل على صحته، ينظر: المنظومة النحوية المنسوبة للخليل تح/ أحمد عفيفي، وقد نفى الدكتور محمود الطناحي نفيا قاطعا ذلك، الفصول الخمسون ص29.

(2)- الأشباه والنظائر 123/1

(3)- ينظر: مغني اللبيب 1/ 89، 90.

فهذه القصيدة والتي سبقتها، لا يمكن عدهما من المتون النحوية، وإن كان موضوعهما في النحو، لأنهما لم تستجيبا لشروط المتن التي عرفنا، من الوزن والتقفية.

وعلى العموم فإن هذا المنهج المبكر في النظم، يعد الممهد لمنهج متكامل فيه، خط طريقه يحيى بن معط الجزائري، واستكمل السير فيه وبلغ الغاية ، جمال الدين بن مالك الجياني، وسنقف عند منظومتيهما: الألفيتين، لنتبين سبق المغاربة والأندلسيين في هذين القرنين إلى تقديم النظم، فنًا متكاملا له ، أصوله و قواعده، فاستحقوا أن يُتّبعوا في ذلك، وقد فُعل.

- ألفية ابن معط (الدرة الألفية في علم العربية):

وهو الاسم الذي اشتهرت به منظومة يحي بن معط الزواوي الجزائري (ت628هـ)، وغلب عليها، لشيوعه من خلال ألفية ابن مالك، فهو الذي دعاها بهذا حينما كان يفاضل بينها وبين ألفيته، إذ قال:

وتقتضي رضىً بغير سُخط　　　فائقة ألفية ابن معط

أما صاحبها فقد أطلق عليها اسم "الدرة الألفية" بقوله في تمامها:

تحويه أشعارهم المرويه　　　هذا تمام الدرة الألفية

ومنظومة ابن معط هذه، كانت "أول منظومة نحوية في ألف بيت، ولم يسبقه أحد في نظم القواعد النحوية في ألف بيت، فهو صاحب الفضل في هذا الشأن، لأنه فتح الباب لمن أتى بعده، كابن مالك والسيوطي"[1].

وقد عرف ابن مالك قدر الرجل وفضله عليه، فذكره مثنيا عليه بقوله:

وهْو بسبق حائزٌ تفضيلا　　　مستوجبٌ ثنائيَ الجميلا

وبلغت أبيات "الدرة" ألفا وثلاثة وعشرين بيتا، نظمها ابن معط على بحري الرجز والسريع، وهما بحران متداخلان من مجموعة واحدة ، يطلق عليها مجموعة "الرجز" وهي تقوم على تفعيلة "مستفعلن" بالأساس:

فالأول تفعيلاته: مستفعلن مستفعلن مستفعلن – مرتين.

والثاني : مستفع لن مستع لن مفعولات – مرتين.

يقول ابن معط في بيان سبق نظم ألفيته وبيان بحرها[2]:

وذا حدا إخوان صدقٍ لي على　　　أن اقتضوا مني لهم أن أجعلا

أرجوزة وجيزة في النحو　　　عدتها ألف خلت من حشو

لعلمهم بأن حفظ النظم　　　وفق الذكي البعيد الفهم

(1)- المدرسة النحوية في مصر والشام ص54.

(2)- الدرة الألفية في علم العربية ص01.

لا سيما مشطور بحر الرجَز إذا بني على ازدواجٍ موجَزِ

أو ما يضاهيه من السريع مزدوج الشطور كالتصريع

ولئن كان بناء الألفية على بحرين ، مما يدل على براعة ابن معط ومقدرته الشعرية، وتمكنه العروضي، فإن ثقل بحر السريع وصعوبة تصرفه، ربما كان سببا في استثقال حفظ هذا المتن، وبطء دورانه على الألسن، فلم تنل ألفيته مكانتها الجديرة بها ، بين الشعر المنظوم عموما.

وعلى الرغم من هذا، فقد تلقى الشراح هذا العمل بكثير من الإعجاب والإكبار، لسبقه وتميزه، ونهجه الجديد في التيسير والإحاطة، فأشبعوه شرحا، حتى بلغت شروح الألفية، على ما أحصاها محقق "الفصول الخمسون"، اثنا عشر شرحا أو يزيد[1]، وكان أشهر من شرحها[2]:

1. أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلي الموصلي المتوفى سنة 637هـ.
2. محمد بن أحمد زين الدين بن الوردي المتوفى سنة 649 هـ واسم شرحه "ضوء الدرة".
3. محمد بن أحمد بن محمد الشريشي المتوفى سنة 666هـ، واسم شرحه "التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية".
4. عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي المتوفى سنة 696 هـ.
5. أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الألبيري المتوفي سنة 779هـ، قال عنه صاحب الدرر: "وشرح ألفية ابن معط شرحًا عظيما حافلا، في أحد عشر مجلدا بخطه، وهو خط حسن على طريقة المغاربة"[3].

وقد تناول ابن معط في ألفيته الموضوعات الآتية:

1. الكلام وما يتألف منه.
2. الإعراب وعلاماته.
3. الفعل وأقسامه.
4. حروف الجر.
5. ما لا ينصرف من الأسماء.
6. الفعل اللازم والمتعدي.
7. الفاعل.
8. المفعول به.
9. ظن وأخواتها.
10. تعدي الفعل للمصدر والظرف.
11. الحال.
12. التمييز.
13. المفاعيل الخمسة.
14. الاستثناء.

(1)- ينظر: الفصول الخمسون تح/ محمود الطناحي ص50 وما بعدها.
(2)- كشف الظنون 155/1، 156.
(3)- الدرر الكامنة 321/1.

15. نائب الفاعل. 16. المعرفة والنكرة.
17. التوابع. 18. المبتدأ والخبر.
19. كان وأخواتها. 20. إن وأخواتها.
21. التعجب. 22. المشتقات.
23. النداء. 24. ضرورة الشعر.

فهذه أهم الأبواب النحوية ،التي تناولها ابن معط في ألفيته، وقد استغنى عن أبواب الاشتغال، والتنازع لعدم حاجة المبتدئ إليها، أما بقية الأبواب، فقد تناولها بأسلوب سهل محكم
الصياغة في القواعد، ذلك أن الرجل كان "يجيد صناعة الشعر ونظم الكلام، فخلت ألفيته من الثقل والتنافر، ما جعلها قريبة المأخذ، يسيرة التناول، يقول في باب تعدية الأفعال[1]:

المصدر المبهم للتأكيد مثل بيان النوع والمحدود
والكل منصوبًا إذا ما وقفا عليه فعل تطمعت طمعا
وفي بيان النوع عاد القهقرىواشتمل الصماء يمشي الخطرا
وقد ضربته أشد الضرب سوطين أو ألفا كهذا الضرب
والفعل تارة يكون مضمرا وينصب الذي يكون مصدرا

فهذا المثال وغيره ،واضح في سهولة العبارة، ومتانة التركيب ، ثم البناء الكلي للنموذج، مما يترتب عليه يسر الفهم وسهولة وسرعة الاستيعاب.

ولا شك في أن ما يزيد من سهولة هذا النظم ، وبساطة استيعاب القواعد والأحكام فيه ، ما ضمنه إياه ابن معط ، من الاقتباسات والاستشهادات ، القرآنية والشعرية، فلم يكتف بما يورده هو من أمثلة توضيحية، بل كان يضمن الشطر من الشعر الشاهد، أو الجزء من الآية فيما ينظمه ، وهي ميزة تفردت بها ألفية ابن معط، فزانت أبياتَها:

أ ـ الاقتباس من القرآن الكريم:

كان الاستشهاد بالقرآن الكريم سمة مميزة للنحو المغربي، فقد جعلوه في مقدمة شواهدهم السماعية ، ولم يمنع ابن معط أن جاء متنه منظومًا ، أن يضمنه بعض آي الذكر الحكيم، وأمثلة ذلك كثيرة جدا منها:

قال في الجر بحتى في البيت رقم 81:

واجرر بحتى نحو "حتى مطلع" وبعد مذ ومنذ إن شئت ارفع

---

(1)- الدرة الألفية 26

اقتبس "حتى مطلع" من قوله تعالى (ﭬ ﭭ ﭮ)[1].

وفي البيت رقم 220، قال في النصب على نزع الخافض:

يكون ساقطا ومستبينا   كاختار موسى قومه سبعينا

من قوله تعالى: (ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﯟ)[2].

وفي البيت رقم 307، يستشهد على نائب الفاعل بقوله:

يكون مفعولا كغيض الماء   وقضي الأمر ويشفي الداء

ففيه اقتباسان من قوله تعالى: (□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □)[3].

وفي البيت 345 يقول:

يشهد هاؤم اقرأوا كتابية   لسيبويه واللغات العالية

فقوله: (هاؤم اقرأوا كتابية) من قوله تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ[4].

واستشهد ابن معط ببعض القراءات القرآنية على بعض أحكامه التي يوردها من ذلك:

ومثل ذاك كاشفاتُ ضرِه   وقد روي أيضا متم نوره

فكاشفات ضره، ومتم نوره قرئتا بالإضافة، كما قرئتا بالتنوين والإعمال فيما بعدهما النصب في قوله تعالى: (ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ)[5]، وفي قوله أيضا: (ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ)[6].

كما احتج لبعض القراءات ورودها على إحدى لغات العرب، فقال:

يشهد للحجاز في لغاتهم   مقالةَ ما هن أمهاتهم

فـ (ما) الحجازية عملت النصب في الخبر، في هذه القراءة من قوله تعالى :(ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭰ ﭱ ﭲ)[7] ويسير ابن معط على هذا النهج في تضمين آيات القرآن الكريم أو بعضا منها مما هو شاهد عنده، تدليلا واستشهادا بها على صحة قاعدته ومذهبه.

ب ـ من الشعر العربي:

---

(1)- سورة القدر الآية 05
(2)- سورة الأعراف الآية 155
(3)- سورة هود الآية 44
(4)- سورة الحاقة الآية 19
(5)- سورة الزمر الآية 38 قرأ بها عاصم.
(6)- سورة الصف الآية 08، وقال أبو حيان: "قرأ الحرميان ونافع وأبو بكر والحسن وطلحة والاعرج وابن محيصن (متمٌ) بالتنوين و (نورَه) بالنصب، وباقي السبعة والأعمش بالإضافة"، ينظر: البحر المحيط 263/8.
(7)- سورة المجادلة الآية 02

فكما ضمن ابن معط آيات القرآن الكريم نظمه، فقد ضمنه أيضا بعضا من الشعر الذي استشهد به النحاة على بعض قواعدهم باستشهاداتهم المشهورة، ومن ذلك:

في باب الحال يقرر النحاة أن صاحب الحال لابد أن يكون معرفة، ويستثنون من ذلك ما إذا تقدمت الحال على صاحبها، فيجوزون في هذه الحال أن يكون صاحب الحال نكرة ويستشهدون على ذلك ببيت منسوب إلى كثير عزة، وهو قوله[1]:(من مجزوء الوافر)

لِمَيَّةَ مُوحشًا طللُ   يَلوحُ كأنّهُ خِلَلُ

فلفظة "موحشا" تعرب "حالا" وصاحبها لفظة "خلل" المنكرة، وقد جاز تنكيرها لتقدم الحال عليها، ويتناول ابن معط هذه القاعدة ويضمنها هذا الشاهد بقوله:

وحال ما نكر قبله تحل   كقوله: لمية موحشا طلل

ويقرر النحاة أن الحال لا تكون إلا نكرة فإذا ما جاء ظاهر الكلام أن الحال فيه معرفة، لجأوا إلى تأويلها بالنكرة، كما قرروا أن الحال لا تكون إلا مشتقة فإذا جاءت اسما جامدا كالمصدر وجب تأويل الجامد بمشتق، ويستشهدون على ذلك بقول لبيد[2]:(من الطويل)

فأرسَلَها العِرَاكَ ولمْ يَذُدْها   وَلمْ يُشفِقْ علَى نَغَصِ الدِّخَالِ

ويلخص ابن معط هذه القاعدة ويذكرها شواهدها في قوله:

وقد تكون الحال طورا معرفة   في حكم تنكير ومشتق صفة

كقوله: أرسلها العراكا   ومهده و وحده أتاكا

ويشير النحاة إلى (رب) وأنها قد تضمر في الشعر وبخاصة بعد "الواو" وهو ما يسمى (بواو رب) وقد استشهدوا على ذلك بقول رؤبة[3]:(من الرجز)

وقاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرِقْ

يقول ابن معط في هذه القاعدة[4]:

وربّ إن كفت بما كريما   صارت كمثل إنما وعلّمَا

فيقع الاسم والفعل بعدها   وأضمروا في الشعر رب وحدها

وحيثما لها دليل باقِ   كقوله: وقاتم الأعماق

إن هذه الطريقة في الاستشهاد تدل على قدرة عجيبة امتلكها ابن معط وهو ينظم هذه الألفية التي مهدت الطريق لابن مالك ومن جاء بعده ليصنعوا نظما في النحو بلغ الغاية والكمال.

---

(1)- ينظر: الخزانة 211/3.
(2)- البيت للبيد ابن ربيعة، ينظر: شرح ابن عقيل 484/2، وهمع الهوامع301/2
(3)- الرجز منسوب إلى رؤبة في الخزانة 40/1.
(4)- ينظر: الدرة الألفية ص14.

وقد أفاضت هذه الألفية على النحاة ظلالا، فترسموا خطاها واقتبسوا من علمها وتأثروا بمذهب ابن معط فيها، وخصوصا نحاة مصر وعلى رأسهم ابن هشام في كتابه "اللمحة البدرية في علم العربية" الذي يعد من الكتب التعليمية التي التزمها الأزهر الشريف منهجا دراسيا –كما أشرنا من قبل.

- ألفية ابن مالك (الخلاصة):

بلغ ابن مالك في النحو شأوًا بعيدًا، ورسخت قدمه في تعليمه، ومهر في التعلم فيه حتى أجاد، فرأى أن أعلقه بالذهن وأبلغه إلى القلب ما كان نظما، فراح ينظم هذا النحو نظما يسيرا، تستوعبه الأفهام، وتستسهله الألسن، فكان نظم "الكافية" في ثلاثة آلاف بيت تقريبا، ولكن هذا العدد الضخم، سيحول دون بلوغ الغاية، إذ النفس مفطورة على حب اليسير الهين، مولعة بالقليل الكافي، ورأى ابن مالك صنيع ابن معط، فأعجب به وأخذ، لإحاطته وانفراده في بابه، فعزم أن يقصّر ما قد أطال، ويوجز ما قد أوسع، فاختصر "الكافية" في ألف بيت وسماها "الخلاصة"، على أن تكون أحصى منها، وأجمع لمقاصد النحو، يشغل بها الناس ويصرفهم عن "ألفية ابن معط" فقال فيها[1]:

وأستعين الله في ألفية مقاصد النحو بها محوية

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز

وتقتضي رضى بغير سخط فائقة ألفية ابن معط

إلى أن يقول:

أحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصة

فالعلاقة بين "الكافية" و"الخلاصة" هي علاقة الاسهاب بالتلخيص، والإطناب بالإيجاز والإكثار بالإقلال، فالأولى كافية في بابها متسعة، والثانية خلاصة لذلك موجزة، ليست للمبتدئ حتما، ولكنها للمتوسط الذي يريد الارتقاء، قال أبو حيان –في أحد آرائه- في وصفها:

"وهي كما قيل: غزيرة المسائل، ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة، موسومة بالإجادة، وليست لمن هو في هذا الفن في درجة ابتدائه، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه"[2].

ولذلك كانت الألفية ، منهاج الدارسين في المعاهد العليا والجامعات في هذا العصر.

وطارت بها الشهرة فأطبقت الآفاق ، وتلقاها أكثر الناس بالإعجاب والإكبار، ولم تعدم لها بعض الحسدة والطاعنين، الذين أقلوا من شأنها، وهونوا أمرها، ورموها بالضلال البعيد، فقد نسب إلى أبي حيان –في قول آخر- قوله فيها: "ما فيها من الضوابط والقواعد، حائد عن مهيع الصواب ، وقد ذكر بعض أصحابه أن:

ألفية ابن مالك مطموسة المسالك

وكمْ بها مشْتغلٌ أُوقع في المهالك[1]

---

(1)- ألفية ابن مالك في النحو،ابن مالك الأندلسي،مكتبة الصفا-القاهرة،ط،1 سنة 2007، ص 03

(2)- نفح الطيب 430/2.

ولكن لابن مالك أنصارا ومؤيدين ، لم يقفوا من هؤلاء العائبين في صمت وسكون، بل ردوا عليهم قولهم، ومن هؤلاء ابن الوردي إذ يقول:

يا عائبا ألفية ابن مالك وغائبا عن حفظها وفهمها

أما تراها قد حوت فضائلا كثيرة، فلا تجر في ظلمها

فازجر لمن جادل من يحفظها برابع وخامس من اسمها

يعني "صه" فإنها عن الاستقلال بمعنى "اسكت"[2].

وأكب عليها المعجبون العارفون بقدرها من النحاة، فشرحوا غوامضها ، وذللوا مصاعبها، وأوضحوا خفيها، طوال القرنين السابع والثامن وما بعدهما، وقد أشرنا من قبل إلى أشهرهم[3].

فكانت ألفية بان مالك ، مدار الدرس النحوي في هذين القرنين، وربما نسي الناس أن في النحو (كتاب) سيبويه ،و(مقتضب) المبرد ،و(جمل) الزجاجي، ولم يذكروا غير(ألفية)ابن مالك، لبساطتها وقرب مأخذها، وسهولة حفظها وتداولها بين الطلاب خصوصا، في إحاطة بجميع أبواب النحو ومباحثه.

وقد تضمنت "الخلاصة" أهم تلك الأبواب التي يحتاج إليها طالب النحو ومنها:

1. الكلام وما يتألف منه.
2. المعرب والمبني.
3. النكرة والمعرفة.
4. المبتدأ والخبر.
5. كان وأخواتها.
6. أفعال المقاربة.
7. إن وأخواتها.
8. لا النافية للجنس.
9. ظن وأخواتها.
10. أعلم وأرى.
11. الفاعل.
12. نائب الفاعل.
13. الاشتغال.
14. اللازم والمتعدي.
15. التنازع.
16. المفاعيل الخمسة.
17. الاستثناء.
18. الحال.
19. التمييز.
20. حروف الجر.
21. الإضافة.
22. المشتقات.
23. التعجب.
24. نِعم وبئس.
25. أفعل التفضيل.
26. التوابع.

---

(1)- نفح الطيب 430/2.
(2)- نفسه.
(3)- وقد أوفى صاحب كشف الظنون الحديث عنهم، ينظر: كشف الظنون 151/1 وما بعدها.

27. النداء. 28. الاختصاص.
29. إعراب الفعل وعوامل النصب والجزم. 30. التحذير والإغراء.
31. أسماء الأفعال والأصوات. 32. ما لا ينصرف.
33. المقصور والممدود والجموع. 34. التصغير والنسب.
35. الوقف والإمالة والتصريف. 36. الإعلال والإبدال والإدغام.

وهي كما نرى مستوفية لأهم أبواب النحو ومباحثه، عرضها ابن مالك في إيجاز ودقة بعيدا عن كثرة الآراء، إلا ما كان يراه مهما.

وعلى خلاف ابن معط فإن استشهادات ابن مالك بالقرآن الكريم أو شعر العرب الذي تضمنته الألفية كانت محدودة و قليلة جدا .

أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم:

لم تتجاوز مواضع الاستشهاد بالقرآن الكريم عند ابن مالك الثمانية، في حين بلغت عند ابن معط أكثر من أربعين، ومن أمثلتها في ألفية ابن مالك قوله:

وما لتفصيل كإمَّا منَّا عامله يحذف حيث عنّا

فقوله: "إما منّا" مقتبس من قوله تعالى: چ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گب چ [1]، للاستدلال على مجئ "إما" للتفصيل في الكلام.

وساق في التمييز المنصوب بعد الإضافة، قوله:

والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل: "ملء الأرض ذهبا"

و(□ □ □) هو من قوله تعالى: چ ې □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ[2]

وفي حذف الياء من المنادى المضاف إلى (أم، عم)، قال:

وفتح أو كسر وحذف اليا استمر في يا ابن أمِّ يابن عمَّ لا مفر

فقوله: (يابن أمِّ" مأخوذ من قوله تعالى: چ گ گ گ ڳ ڳ ڳ گ گ گ چ [3]، وقد جاز بعد حذفهما البناء على النصب والجر وبهما قرئ.

ب - الاستشهاد بالشعر:

(1)- سورة محمد الآية 04.
(2)- سورة آل عمران الآية 91
(3)- سورة طه الآية 94.

يأتي ابن مالك بعد ابن معط في الاقتباس من الشعر في ألفيته، فقد كانت اقتباسات ابن معط ثلاثا وثلاثين في حين أنها عند ابن مالك لا تكاد تبلغ العشرة، ثم إن اقتباس ابن معط اقتباس كامل في أكثر الأحيان، فلم يقل عن الجملة إلا قليلا، إلا أنه عند ابن مالك لا يكون إلا كلمة أو كلمتين، ولم يأت اقتباس بيت كامل إلا مرة واحدة، ومن أمثلة ذلك، قوله:

وقيل يا النفس مع الفعل التزم   نون وقاية و"ليسي" قد نظم

فقد أشار به إلى قول الراجز[1]:

عَدَدْتُ قَوْمي كعديدِ الطِيسِ   إذْ ذهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيْسِى

وفي قوله:

ولاضرار كبنات الأوبر   كذا وطبت النفس يا قيس السري

اقتباسان، الأول في "كبنات الأوبر" مأخوذ من قول الشاعر[2]:

ولقدْ جَنيتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقِلاً   ولقدْ نَهيتُكَ عنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

والثاني في "طبت النفس" وهو من قول راشد بن شهاب اليشكري:

رأيتُكَ لمَّا أنْ عرفتَ وُجوهَنَا   صدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قَيسُ عَنْ عَمْرِو[3]

واقتبس ابن مالك من الشعر بيتا كاملا هو قول أبي المقدام[4]:(من الرجز)

لا أقعدُ الجُبنَ عن الهيجاءِ   وَلوْ توَالتْ زُمَرُ الأعدَاءِ

عن مجيء الحال "معرفة" في "الجبن".

إن قلة الاستشهادات والاقتباسات جعلت ألفية ابن مالك أكثر متانة في صوغ القواعد، كما جعلتها أصلح للمتوسطين من طلاب النحو، كون التمثيل أليق بالمبتدئين، لحاجتهم إلى النماذج.

كما كان ذلك دافعا إلى شرحها وتوضيح قواعدها وأحكامها، مما أكسبها شهرة وانتشارا، يضاف إلى ذلك أن أسلوب ابن مالك، كان أقرب إلى الأسلوب العلمي الدقيق المضبوط، في حين كان أسلوب ابن معط أكثر استرسالا وعذوبة ولينا، ولا أدل على ذلك من هذه المقطوعة التي تمتلئ رقة ورواءً، لا نعهدهما في المنظومات العلمية، يقول ابن معط في باب الممنوع من الصرف[5]:

وإن تُرد قبيلةً أو أمّا   لم ينصرف كتغلب ولخْما

كذا إذا أردت بالبلدان   تأنيث تعريف كمن عُمانِ

لم ينصرب إن بقعة أردتا   وإن أردت موضعا صرفتا

(1)-الرجز لرؤبة ينظر: الخزانة 425/2.
(2)- ينظر: الخصائص 58/3.
(3)- ينظر: التصريح 151/1، همع الهوامع 80/1.
(4)- ينظر: الخزانة 268/1، همع الهوامع 190/1.
(5)- الدرة الألفية ص19.

كواسط ودابق وفلج   دليلها في الشعر للمحتج

فابن معط كان شاعرا قد اشتغل بالأدب، ففاضت رقته على نظمه سلاسة وعذوبة، وابن مالك كان ورعا، يكبح ويلجم عواطفه إلى حد ما، فجاءت منظومته دقيقة الألفاظ، وهي تشبه كثيرا نظم الفقهاء.

وإذا ما أردنا إقامة مقارنة بسيطة بين الألفيتين في طريقة تناولهما لأبواب النحو، فإنا سنجد أن كلا منهما كانت لها طريقة ونهج في ذلك.

فابن مالك كان أكثر إيجازا وهو يعرض لبعض قضايا النحو، يتناولها في أقل الأبيات بتركيز كبير بينما كان ابن معط أكثر توسعا، فقد كان –مثلا- يعرف الموضوع ثم يذكر خصائصه، قال في الاسم:

فالاسم ما أبان عن مسمى   في الشخص والمعنى المسمى عما

ثم يشرع بعد ذلك في بيان خصائصه فيقول:

فالاسم عرفه وأخبر عنه   وثنه واجمعه أو نونه

واجرره أو ناده أو صغره   وانعته أو أثنه أو أضمره

ويختصر ابن مالك كل حديثه عن الاسم بقوله:

بالجر والتنوين والنداوال   ومسند للاسم تمييز حصل

أما عن أبواب النحو فقد كان ابن مالك أدق في ترتيب الأبواب وتقسيمها، فابن معط كان يجمع الأبواب المتناسبة في باب واحد، بينما كان ابن مالك يفصل فيها، فيجعل كل باب وحدة مستقلة تتميز عن غيرها، ولذا كانت ألفيته في ما يقارب الثمانين بابا أو عنوانا حتى لا تختلط القواعد بعضها ببعض وحتى تتضح مسائل كل باب، وهذا أدعى إلى الضبط والإتقان وأسهل للحفظ والإلمام[1].

ووجدنا ألفية ابن معط تغيب عنها كثير من أبواب ألفية ابن مالك كباب أفعال المقاربة و(لا) النافية للجنس وظن وأخواتها، وباب أعلم وأرى، وباب الفاعل، والإضافة، والاختصاص والتحذير وأسماء الأفعال، وإعراب الفعل، والتخصيص وغيرها..

ولا نبرح هذه المقارنة البسيطة دون أن نشير إلى أن ابن مالك كان كثيرا ما يقلد ابن معط في نظمه ويجاريه في ألفاظه، فمن ذلك مثلا:

يقول ابن معط في التوابع:

---

(1)- المدرسة النحوية في مصر والشام ص179.

القول في توابع الكلم الأولْ		نعت وتوكيد وعطف وبدل

ويقول ابن مالك:

يتبع في الإعراب اسم الأول		نعت وتوكيد وعطف وبدل

ويقول ابن معط في المبتدأ والخبر:

وإن تشأ رفعت فعل الفاعل		ومثله: أمقصر عواذلي؟
فمقصر مبتدأ أو أغنى		فاعله عن خبر في المعنى

ويقول ابن مالك:

مبتدأ زيد وعاذر خبر		إن قلت زيد عاذر من اعتذر
والأول مبتدأ والثاني		فاعل أغنى في أسار ذان

وبعد.. فإن المتون الشعرية كانت طريقا لتطوير مادة النحو للطلاب والدارسين ليحفظوها ويستوعبوا أبوابها في سهولة ويسر، ولتكون سهلة الحضور إذا ما دعوها في حجاج أو درس، فالشعر أبقى في الذاكرة وأيسر في التذكر، فلأجل هذا نالت الألفية "الخلاصة" الحظوة عند الطلاب والمعلمين وشجعوا على حفظها وتدارسها، فكانت في العصور المتأخرة، أشهرمن كتاب سيبويه وأبقى منه ذكرا.

2- المتون النثرية(المقدمات):

كان هدف المتون عموما هو تيسير النحو وتبسيطه للمتلقين من خلال عرضه في إيجاز ودقة وضبط، ليسهل على الطلاب أخذه واستيعابه بالحفظ أو الإحاطة التي هي قريبة من الحفظ، وإذا كانت المتون الشعرية قد فتنت جميع المتعلمين وشغلتهم لسهولة حفظها، كون الشعر أيسر، فإن كثيرا من متون النثر كان لها شهرة لم تقل عن شهرة المنظومات، فتلقاها الناس بالإعجاب وأولوها من العناية ما تستحق، ومن أكثر المتون المغربية في هذا، متن الجزولية، ومتن الآجرومية.

- متن الجزولية أو المقدمة الجزولية:

وهي لأبي موسى عيسى بن موسى بن عبد العزيز الجزولي المتوفي سنة 607هـ أو 610هـ، وهو من أشهر أساتذة النحو في بر المغرب، أخذ النحو عن ابن بري المصري، وكان من أنبه تلامذته يحي بن معط الجزائري، ومحمد بن قاسم بن منداس البجائي الجزائري المعروف بالأشيري، وأبو علي الشلوبين[1].

لمع اسم الجزولي وطارت شهرته لدى المتأخرين من خلال مقدمته المسماة "القانون في النحو" أو "الكراسة" أو "الاعتماد"[2].

قال ابن خلكان في ترجمته للجزولي: "كان إماما في علم النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه، وصنف فيه "المقدمة" التي سماها "القانون" ولقد أتى فيها بالعجائب، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو، لم يسبق إلى مثلها"[3].

و"القانون" كتاب مفيد للطلاب على عصره، قال عنه ابن عبد الملك: "إن كتاب القانون في النحو للشيخ الإمام الفاضل عيسى بن أبي موسى الجزولي، وإن كان صغير الحجم، لكنه كبير العلم مستعص على الفهم، مشتمل على لباب الأدب، منطوٍ على سر كلام العرب، متضمن للنكات العربية التي خلا منها أكثر شروح النحو"[4].

لكن الذي يجمع عليه الدارسون أن الجزولية على قدر فائدتها، كان بها من الغموض والتعمية ما يجعلها غريبة في أيدي الطلاب، ومرد ذلك إلى ما تكلفه فيها صاحبها من التعليلات والكلام المنطقي الملئ بالرموز الإشارات، وهو ما يعترف به ابن خلكان في قوله: "واعتنى بها

(1)- بغية الوعاة 388/2.
(2)- النبوغ المغربي، عبد الله كنون 152/1.
(3)- وفيات الأعيان 157/3.
(4)- ينظر: مذهب الجزولي في النحو،شعبان،ص03

جماعة من الفضلاء فشرحوها، ومنهم من وضع لها أمثلة، ومع هذا كله لا نفهم حقيقتها، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده منها، فإنها كلها رموز وإشارات، ولقد سعت بعض أئمة العربية المشار إليه في وقته وهو يقول: أنا ما أعرف هذه المقدمة وما يلزم من كوني ما أعرفها أني لا أعرف النحو.." [1].

وهذه المقدمة ليست في حقيقتها إلا كتابا من كتب النحو الموجزة التي جمعت شوارده واقتنصت أوابده من غير استشهاد أو تمثيل، فيها شبه بأصول ابن السراج الذي قيل عنه أنه: "أفسده بالتقسيمات الهندسية"[2].

ولعل سر نفور الناس من هذه المقدمة واستصعابهم إياها، ما كان فيها من محاكاة لطريقة المناطقة في الكلام، ويأتي ذلك فيها من ناحيتين:

- الاختصار الواضح في التأليف وعدم ذكر الشواهد والتمثيلات، فقد تميزت المقدمة بقلة الشواهد المسوقة للتمثيل على ما كان يقرره الجزولي من القواعد والأحكام، استوت في ذلك شواهد الشعر والقرآن الكريم، فقد تناثرت استشهاداته القرآنية في بعض الأبواب، كباب الحكاية، وباب الفعل يلزم إضماره، وباب ما تركت العرب همزته، وقد بلغ عدد ما استشهد به من الآيات عشرا[3].

وأما شواهده الشعرية فوردت في باب النداء، وباب إن المكسورة، وباب الإضافة، وبلغت أبياته فيها أربعا وعشرين بيتا[4].

أما الحديث فيبدو أنه كان ممن لا يجيز الاستشهاد به.

- وضع بعض الأبواب كأنها حدود منطقية مستغلقة على الفهم، يقول الجزولي في حديثه عن الكلم في أول أبواب مقدمته: "الكلام هو اللفظ المركب بالوضع، كل جنس قسم إلى أنواعه أو نوع قسم إلى أشخاصه، فاسم المقسوم يصدق على الأنواع وعلى الأشخاص والأنواع، وإلا فليست الأنواع أنواعا، ولا الأشخاص أشخاصا لتلك الأنواع. الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى. الفعل كل كلمة تدل على معنى في نفسها، ويتعرض لزمان وجود ذلك المعنى. الحرف كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، لكن في غيرها، والحرف

(1)- وفيات الأعيان 157/3.
(2)- بغية الوعاة 388/2.
(3)- المقدمة الجزولية تح شعبان عبد الوهاب ص96.
(4)- نفسه ص106.

يأتي لثمانية معان، معنى في الاسم خاصة وفي الفعل خاصة أو ربطا بين اسمين أو بين فعلين أو بين اسم وفعل أو بين جملتين أو داخلا في جملة تامة قالبا لمعناها أو مؤكدا لها أو مغيرا لها أو زائدًا لمجرد التوكيد"[1].

فقد صاغ الجزولي مقدمته صياغة منطقية محدودة التعابير والجمل، مليئة بالحدود والتعاريف والقضايا الكلية، وهو ما يجعل قارئها يقف دون فهم كثير من معاني تلك الحدود.

وعلق الشلوبين وهو يحاول شرح بعض الأبواب التي بدت فيها صناعة المنطق، قائلا: "وهذا التأول الذي تأولناه، إنما يصلح لكلام نحوي يخلط صناعة النحو بصناعة المنطق، ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى، حتى يتكلف هذا التكلف البعيد"[2].

والحقيقة أنه وعلى الرغم من تفرد الجزولي بهذا المنهج في التأليف، إلا أنه لا يمكن القول أنه أتى بنحو جديد، ولا أنه أدخل إصلاحا في النحو يتطلبه الجيل الذي يعاصره، الذي يميل إلى التبسيط في قواعد هذا العلم، ولكن عمله هو أنه عمد إلى طريقة بعض أوائل النحويين الذين كانوا يميلون إلى تعليل بعض قواعد النحو، بالنظر إليه على أنه علم ذو قوانين محكمة، فتوسع فيها ومزجها بشيء من المنطق، وكان همه الأكبر أن يجمع أكثر ما يمكن من أحكام هذا العلم في أقل ما يمكن من ألفاظ، فبلغ إلى مراده من ذلك وأوجز به ما رأيناه عليه[3].

وعندها يمكن أن نفسر هذه النزعة المنطقية التي غلبت على الرجل في هذه الصناعة من جهتين:

1- اتباعه مذهب من سبقه من النحاة كابن الطراوة والرماني اللذين غلبت عليهما نزعة المنطق.

2- أنه أراد مجاراة وتقليد علماء عصره مثل ابن رشد عالم المنطق الكبير، وربما كان دافعه إقناع الناس بأن النحو يمكن أن يكون كالمنطق الذي تعلقوا به وأعجبوا.

وعلى الرغم من أن الجزولية كان هدفها الاختصار والإيجاز، إلا أننا لاحظنا أن الجزولي لم يستغن عن أن يضمّن مقدمته كثيرا من الآراء النحوية منسوبة إلى أصحابها، ففي آخر المقدمة قال: "باب: من حروف التصدير والإيجاب نعم، وهي لتصديق ما قبلها مطلقا، ومنها (بلى) وهي إيجاب بعد النفي، عاريا من حروف الاستفهام كان أو مقرونا به. الجوهري: بلى إيجاب لما يقال لك، لأنها ترك للنفي وربنا ناقضتها نعم، فإذا قال لك: أليس لي عندك وديعة؟ فقولك نعم تصديق

(1)- المقدمة الجزولية 2، 3.
(2)- الشرح الصغير للشلوبين ورقة 17 عن المقدمة الجزولية ص110،
(3)- المقدمة الجزولية ص81.

لـه، وبلـى تكذيب لـه، ومنهـا (أجـل) وهـي تصـديق لمـا قبلهـا، قـال الأخفش: نعـم أحسـن منهـا فـي الاستخبار وهـي أحسـن مـن نعـم فـي الخبـر، حكـاه الجـوهري. ومنهـا (إن) بمعنـى (نعـم)، قـال أبـو عبيدة: قول الأخفش أن (إن) بمعنى (نعم) في قولـه (فقلت إنه) [1]، إنمـا يريـد تأويلـه لا أنـه موضـع لذلك. أصـل الكـلام أنـه قد كـان مـا يقلـن، فاقتصـر واكتفـى بالضـمير، ومنهـا (إي)، تقـول: إذا قـال المستخبر هل كـان كـذا؟ إي وربـي أو إي والله، ومنهـا (جيـر) عنـد بعضـهم، قـال الجـوهري: قسمُ للعرب ومعناها حقا، وقال لنا أبو محمد: الدليل على أنها اسم التنوين، وأنشدنا:(من الوافر)

وقائلة أسيت فقلت جير أسي إنني من ذاك إنه[2]

وكتب بعد ذلك: هذا آخر المقدمة الجزولية.

ويبدو إيجاز المقدمة واضحا، وتبدو الغاية في الاقتصار على المراد بيانه من أحكام النحو في باب المفعول الذي لم يسم فاعله، حيث يقول: "حكم هذا الباب أنه يحذف فيه الفاعل، إمـا جهـلا بـه وإما إبهاما وإما اختصارا وإما تعظيما وإما إيثارا لغرض السامع وإما إيجازا، وإما للتفضـيل وإمـا للتوافق وإما للتقارب وإما للعلم به، ويقام شيء آخر مقامه فيرفع لفظا أو معنى، والمقام إما مفعول به وإما مطلق لبيان النوع أو لعدد المرات وإما مفعول به متمكنا وإما مجرور، فإذا وجد المفعول به لم يقم سواه، فإذا عدم تساوت مراتب البواقي في الجواز"[3].

إن هذا الإيجاز الكبير، الذي تخلو معه الأمثلة والإيضاحات جعل المقدمة في كثير من الأحيان في حاجة إلى من يفك رموزهـا وإشـاراتها ويبسـط القـول فـي مقتضـبها، كـي تستبين فيهـا القواعـد والأحكام وتجري عليها الأمثلة والأقيسة، لذلك تنافس النحاة في القرنين السـابع والثـامن الهجـريين يشرحون غامضها ويمثلون لقواعدها ويعلقون عليهـا، قـال القفطـي: "وقد عنـي النـاس بشـرح هـذه المقدمة ،فممن شرحها صديقنا هذا المعلم وقد أجـاد[4]، وشـرحها أبـو علـي الشـلوبين نزيـل اشـبيلية ونحويها، ولم يطل، وشرحها نحوي من أهل العدوة من أرض المغـرب ووصـل شـرحه إلـى الشـام، وقال: من وقف عليها لم يأت بطائل،وشرحها شاب نحوي من أهل جيان من

الأندلس متصدر بحلب لإفادة هذا الشأن[5]، فجمع فيها أقوال هؤلاء المقدم ذكرهم، وأحسن فـي الإيجاز"[6].

(1)- في ذلك إشارة إلى الشاهد النحوي على هذا وهو قول عبيد الله بن قيس الرقيات :
ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه.
ينظر: مغني اللبيب 37/1، والخزانة 485/4
(2)- المقدمة الجزولية تح شعبان عبد الوهاب ص345.
(3)- نفسه ص 173-175 .
(4)- يقصد به علم الدين اللورقي.
(5)- لعله ابن مالك النحوي الأندلسي.
(6)- إنباه الرواة 25/2

وأحصى صاحب كشف الظنون شراح هذه المقدمة والمعلقين عليها فكان منهم[1]:

1. أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين ابن الخباز الموصلي الضرير (ت627هـ) وقد ذكره ابن هشام في المغني ونقل عنه فقال: "وقال ابن الخباز في شرح الجزولية، أن أقسام التنوين عشرة، وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف مالا ينصرف قسما برأسه، والعاشر تنوين الحكاية.." [2].
2. أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف تاج الدين المعروف بالشريشي (ت640هـ).
3. أبو علي عمر بن محمد الأزدي الملقب بالشلوبين أو الشلوبيني (ت645هـ)، قال السيوطي في ترجمته، "صنف شرحين على الجزولية، وله كتاب في النحو سماه التوطئة، وهذه الكتب الثلاثة ألفها الشلوبين على الجزولية"[3]، والكتابان هما: الشرح الصغير للجزولية والشرح الكبير.
4. القاسم بن أحمد بن موفق بن جعفر المعروف بعلم الدين اللورقي (ت661هـ)، وسمى شرحه (المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية)، وهو الذي عناه القفطي بقوله السابق "وشرحها صديقنا هذا المعلم وقد أجاد"[4].

   وقد كان هذا الشرح وشرح الشلوبين من أجمل وأنفع شروح الجزولية وأبقاها.
5. علي بن أبي الحسيني بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) وقيل إنه لم يتم شرحه فأتمه من بعد تلميذه الشلوبين الصغير.
6. محمد بن علي بن محمد المالقي المعروف بالشلوبين الصغير تلميذ ابن عصفور، وذكر صاحب الكشف أننه هو من أكمل شرح أستاذه على الجزولية، نقل ذلك عن السيوطي في قوله: "أكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية وانتفع به طائفة.." [5].
7. جمال الدين ابن مالك الطائي الجياني صاحب الألفية (ت672هـ)، وقد أشار إليه القفطي في نصه السالف بقوله: "وشرحها شاب نحوي من أهل جيان من الأندلس متصدر بحلب لافادة هذا الشأن"[6]، وقد ذكر ذلك ابن أم مكتوم في تقريظه لابن مالك

---

(1)- ينظر: كشف الظنون 1798/2، 1799
(2)- ينظر: مغني اللبيب 25/2
(3)- ينظر: بغية الوعاة 224/2
(4)- إنباه الرواة 25/2
(5)- بغية الوعاة 187/1
(6)- إنباه الرواة 25/2.

إذ قال:

وصنف شرحا للجزولية التي غدا نظمها كالصخر حتى تسهلا[1]

8. أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، قال عنه السيوطي: "صنف شرح الجزولية وشرح مقرب ابن هشام"[2].

9. السيد علي بن ميمون المغربي (ت917هـ).

ومن هذا العرض لشراح الجزولية يتبين أنها قد شغلت النحاة من زمن تأليفها حتى القرن العاشر، إذ كانت مدار الشروح والتعليقات الكثيرة.

-المقدمة الآجرومية:

متن الآجرومية أو المقدمة الآجرومية ، لصاحبها أبي عبد الله محمد بن داوود الصنهاجي المعروف بابن آجروم*، نحوي ومقرئ[3] ولد بفاس سنة 623هـ وتوفي بها سنة 723هـ، نال الإجازة من أبي حيان الأندلسي في أثناء سفره إلى مكة حاجا[4]، ترك أعظم آثاره وهي المقدمة التي عرفت باسمه.

وهي من أهم المؤلفات التعليمية التي عرفها التراث النحوي العربي، أعدت للمبتدئين من الطلاب، فقد ألفت بأسلوب سهل يسير بعيد عن الحشو أو التعقيد، خالٍ من الاستشهادات والاقتباسات التي لا تتناسب وعقول الناشئة الصغار، متضمن أمثلة بسيطة قريبة من الأفهام، ولذلك ظل هذا الكتاب المنهاج الأول في كثير من الكتاتيب والمدارس والزوايا في المغرب والمشرق، وقد عرفنا أن منهاج الأزهر قد خصص متن الآجرومية مادة للنحو للسنة الابتدائية الأولى فيه، وظلت الآجرومية منذ وضعها، "وسيلة قيمة في بيان مقومات العربية وأوضاعها الإعرابية، لا لناشئة البلدان العربية على اختلاف أعصارهم وتفاوت أمصارهم فحسب، بل أيضا للمستشرقين الذين يريدون الوقوف على أوضاع الصياغة العربية وخصائصها النحوية.." [5].

ولهذا أقبل هؤلاء المستشرقون على طبعها ونشرها، فطبعت بروما أواخر القرن السادس عشر، وسرعان ما ترجمت إلى اللاتينية في برسلاو، وطبعت مع الترجمة في ليدن وغيرها،

(1)- مقدمة تسهيل الفوائد تح محمد بركات ص23.
(2)- بغية الوعاة 331/1.
(*)- كلمة بربرية تعني الفقير المتصوف.
(3)- من أهم آثاره في القراءات شرح حرز الأماني للشاطبي، ونظم في قراءة نافع سماه البارع، ينظر: النبوغ المغربي 210/1.
(4)- ينظر: بغية الوعاة 238/1، الأعلام للزركلي 33/7، شذرات الذهب لابن العماد 62/6.
(5)- تيسير النحو التعليمي شوقي ضيف ص16.

وترجمت إلى الفرنسية وطبعت مع تلك الترجمة في باريس والجزائر، كما طبعت في كمبردج وألمانيا[1].

وقد التصق اسم الآجرومية بالنحو العربي فصارت دليلا عليه بالأصالة، ولذا استعير هذا الاسم إلى علوم أخرى، فصارت قوانينه وأصوله يطلق عليها "آجرومية ذلك العلم أو الفن".

وعلى الرغم من المؤلفات والكتب التعليمية التي سبقت المقدمة الآجرومية في المشرق ككتاب الموجز لابن السراج (ت316هـ) وكتاب الجمل للزجاجي (ت337هـ)، أو المغرب ككتاب الواضح للزبيدي (ت379هـ) أو مقدمة الجزولي (ت610هـ) أو عمدة ابن مالك (ت672هـ) أو غيرها، فإن الآجرومية حظيت بالمكانة السميا بين جميع الكتب التعليمية، وذلك لثلاثة أشياء حوتها مجتمعة ولم توجد بغيرها وهي:

صغر حجمها، فهي لا تتجاوز العشرين ورقة، وإحاطتها بجميع أبواب النحو المفيدة للمتعلم، وقد استغنى فيها صاحبها عن مباحث التصريف المكدة، والثالث عرضها أبواب النحو بطريقة سهلة واضحة تقرب المادة النحوية للمبتدئين بأمثلة يسيرة بعيدة عن الإغراب والشذوذ، وهذه الخصائص هي من أجلّ ما يقرب النحو للمتعلمين، فكم طالب أعياه طول الكتاب وأملّه، وطوحت به مباحثه فأنست آخره و أوله، وأرهقته تعليلاته وغرابة تراكيبه فأطرحه وألقاه كله، فاستحقت هذه المقدمة تنافس الشراح عليها، بالشرح حينا، والإعراب حينا آخر، وبوضع الحواشي والمتممات أو النظم حينا ثالثا، حتى بلغت أكثر من عشرين مؤلفا، جميعها تدور حول الآجرومية شرحا وإعرابا ونظما، فكان ممن شرحها أبو عبد الله محمد بن محمد المالكي المعروف بالراعي (ت753هـ) وسمى شرحه "المستقل بالمفهومية في شرح الآجرومية"، وأبو محمد عبد الله المدعو بعبيد بن الشيخ أبي الفضل الفاسي، وسمى شرحه "الجواهر السنية في شرح الآجرومية"، وكان ممن أعربها، الشيخ خالد الأزهري، وممن نظمها علي بن الحسن الشافعي المقرئ الشهير وبرهان الدين بن والي المقدسي (ت960هـ) وأسمى نظمه "الدرة البرهانية"[2].

منهجها:

خلا كتاب الآجرومية من المقدمة والاستهلال، فقد بدأه صاحبه مباشرة بالحديث عن الكلام وأقسامه الثلاثة، ثم قسم أبواب النحو التي تناولها إلى خمسة أبواب رئيسة:

---

(1)- تيسير النحو التعليمي شوقي ضيف ص16.

(2)- ينظر: كشف الظنون 1796/2، 1797.

1. بـاب الإعـراب: وتنـاول فيـه علامـات الإعـراب ثـم الإعـراب بـالحركـات والإعـراب بالحروف.
2. باب الأفعال: وقد تناول فيه أقسام الأفعال ماضٍ ومضارع وأمر، وما يتصل بها من البناء والإعراب.
3. باب مرفوعات الأسماء: وقد تناول فيه الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، والمبتدأ والخبر، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والتابع المرفوع مثل: النعت والعطف والتوكيد والبدل. ثم تناول الجملة الاسمية المنسوخة، وفصل الكلام عن التوابع كل على حدة.
4. باب منصوبات الأسماء: وقد تناول فيه المفعول به والمصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال والتمييز والمستثنى واسم لا النافية للجنس والمنادى والمفعول من أجله، والمفعول معه وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها والتابع المنصوب كالنعت والتوكيد والعطف والبدل.
5. باب مخفوضات الأسماء أي المجرورات: وتناول فيه المخفوض بالحرف والمخفوض بالإضافة والتابع للمخفوض كالنعت والعطف والتوكيد والبدل.

وهكذا استطاع ابن آجروم أن يحيط بجميع أبوب النحو التي يحتاج إليها المتعلم المبتدئ من خلال هذه الأبواب التي قدمها، دون أن يرهقه بالفضول من التعريفات والحدود والأقيسة والتعليلات والافتراضات والآراء التي لا تفيد المتعلم إلا أنه عالم بها، والمبتدئ الناشئ أغنى عن ذلك. وأمام هذا التقسيم المتكامل الدقيق لأبواب النحو يمكن أن نخرج بالملاحظات الآتية:

1. قام مبدأ الآجرومية في تقسيم الأبواب النحوية على مفهوم النحو كونه تغير إعرابي يلحق أواخر الكلم، فبنى ابن آجروم هذا التقسيم على الأساس الإعرابي، إذ حدد في

الباب الأول الإعراب وعلاماته ثم قسم الأبواب على أساس اختلاف حركات الإعراب، فاختصت كل حركة تقريبا بباب كما رأينا، وهو سبق من ابن آجروم[1].

2. أن ابن آجروم بإبعاده مباحث الصرف عن مباحث النحو، قد عاد بهذا النحو إلى أصله الأول، فقد خلق النحو أولا، وخاض فيه النحاة طويلا حتى كان المازني أول من مزج بين النحو والصرف في الدرس.

3. أن تقسيم الأبواب النحوية عنده كان على أساس وظيفي، لذلك وضعت المرفوعات جميعها في باب واحد مشتركة فيها جميع النماذج التي تؤدي وظيفة الاسناد بالأساس، والمنصوبات في باب، والمجرورات في باب، والأفعال في باب.

4. إن معالجة التوابع في أبواب متعددة بحسب متبوعها، فالأولى إذاً أن تكون مع هذا المتبوع في كل باب، إن كان مرفوعا تكون مع المرفوعات، وإن منصوبا فمع المنصوبات وإن مجرورا فمع المجرورات.

5. إن كثيرا من الأمثلة التي ساقها ابن آجروم قريبة من المتعلمين دائرة على ألسنتهم، لذلك فإن استيعاب القاعدة سيكون أسهل، لأن تصور المثل وتجريده من محيط المتعلم يكون أفيد في العملية التعليمية.

6. لم يفرق ابن آجروم بين علامات الإعارب الأصلية أو الفرعية، فالعلامات كلها واحدة، حركات وحروف، فللحركات مواقعها وللحروف مواقعها، وهو رأي أخذ به مجمع اللغة العربية، إذ أنه يدعو إلى توحيد أسماء علامات الإعراب سواء أكانت بالحركات أم بالحروف وذلك بتسميتها: علامات الإعراب[2].

أمثلة من الكتاب:

قال ابن آجروم في فاتحة مقدمته: "قال ابن آجروم: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى.

فالاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام، وحروف الخفض، وهي من وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبّ، والباء والكاف واللام، وحروف القسم، وهي الواو والباء والتاء.

والفعل يعرف بـ: قد، والسين، وسوف، وتاء التأنيث.

---

(1)- سبق ابن آجروم بهذا المنهج الجديد في تقسيم الأبواب النحاة، وكانت طريقته لهم مثلا، فتبعه ابن هشام في شرح قطر الندى، وبعض المتأخرين، ولم يكن لابن هشام فضل التقدم في هذا كما رأى الدكتور عبد العال سالم مكرم. ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام، ص 364.

(2)- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، مجمع اللغة العربية في عيده الخمسين، سنة 1984، ص292.

والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل"[1].

فظاهر من هذا الباب الإيجاز الكبير والمعاني الدقيقة، فقد تناول فيه كلا من الكلام وأقسامه ولم يهتم بالتعريف أو وضع الحدود إلا مع "الكلام" الذي ينقل فيه حد النحاة المعهود، أما بقية الأقسام فقد عرفها بخواص كل منها. بعيدا عن المنطق كما رأينا عند الجزولي.

والملاحظ هو هذه الدوائر المنفتحة التي يتنقل بينها ابن آجروم فهو يعرف الاسم بذكر خواصه وحين يعرض لخاصية قبوله للخفض ينتقل إلى دائرة حروف الجر يعددها ولا يذكر منها إلا أقلها، فقد عدها ابن مالك عشرين في قوله:

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى

ولم يذكر ابن آجروم منها غير أحد عشر، مستبعدا الحروف التي تستعملها بعض اللغات واللهجات مثل: لعل، ومتى، أو بعض الأفعال التي تفيد الاستثناء.

وفي باب الأفعال يقول: "الأفعال ثلاثة: ماض، ومضارع وأمر، نحو: ضرب، يضرب، اضرب، فالماضي مفتوح الآخر أبدا، والأمر مجزوم أبدا، والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، يجمعها قولك: أنيت، وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم.

فالنواصب عشرة، وهي: أن، ولن، وإذن، وكي، ولام كي، ولام الجحود، وحتى، والجواب بالفاء والواو، وأو. والجوازم ثمانية عشر، وهي: لم ولما ولام الأمر.." [2].

فإنا نرى ما في هذا التحديد من عناية بالأنفع للمتعلم ،والأخصر له، ولا شك أننا لاحظنا قوله "والأمر مجزوم أبدا"، فهو لم يشأ التفريق بين علامتي الإعراب والبناء، إذ أن الأمر عند النحاة مبني وعليه فإن علامته هي السكون، ولكن ابن آجروم كما أسلفنا لا يفرق بين هذه العلامات خدمة للمتعلم..

وهكذا جميع الآجرومية بسيطة مقتضبة يستوعبها الدارس دون عناء.

ثانيا - الكتب المختصرة:

سيطرت كتب الشروح التي ألفها المغاربة على كتب كبار نحاة المشرق كالكتاب لسيبويه والجمل للزجاجي والإيضاح للفارسي على حركة التأليف زمنا طويلا، ولم يعرف المغاربة استقلالهم في التأليف إلا أواخر القرن السادس وبداية القرن السابع الهجري، وتنوعت هذه التآليف

(1)- متن الآجرومية ،لابن آجروم، مطبعة مكتبة الصفا-القاهرة،ط1،سنة 2007 ،ص03
(2)- متن الآجرومية ص06

عندهم ما بين شروح وضعت لأعمال كبار النحاة عندهم، كالمقدمة الجزولية أو تسهيل ابن مالك أو ألفية ابن معط وابن مالك، وبين كتب مستقلة بذاتها، تناولوا فيها مادة النحو كما رأوها هم، تصنيفا وتبويبا وترتيبا، وقد كانت ميزة كثير من هذه الكتب المصنفة، بعدها عن الطول –على تفاوت بينها- إذ كانت غايتهم منها أن تكون بديلا عن تلكم المطولات التي أعيت طلبة النحو وأرهقتهم، ولكنها في الوقت ذاته بعدت عن مقاربة المقدمات والمتون المقتضبة جدا والمكثفة المكتنزة، فكانت بين ذلك قواما، وميزة هذه الكتب أنها كانت معرضا للآراء والشواهد في وضوح وجلاء، وقد ضمنوها في كثير من الأحيان اختياراتهم ومذاهبهم، ما جعلها أيضا محل اهتمام ممن جاءوا بعدهم واستفادوا من آرائهم كأمثال ابن هشام والأشموني والسيوطي وغيرهم من رؤوس مدرسة مصر والشام النحوية.

وسنعرض في هذا المبحث لبعض من هذه المؤلفات التي رأيناها تمثل قمة ما وصل إليه التأليف النحوي في هذا العصر، ومنها: الفصول الخمسون لابن معط، والتوطئة لأبي علي الشلوبين، والمقرب لابن عصفور.

- الفصول الخمسون لابن معط:

يعد كتاب "الفصول" لابن معط من أهم الكتب التعليمية التي ألفت في هذا العصر –القرنين السابع والثامن- وقد قصد صاحبه أن يضعه للمتعلمين ليسهل عليهم حصر مباحث النحو ومعرفتها في خمسين فصلا، قال في مقدمته: "أما بعد فإن غرض المبتدئ الراغب في علم الإعراب حصرته في خمسين فصلا، يشتمل عليها خمسة أبواب"[(1)].

ولذلك ابتدع ابن معط هذا التنظيم والترتيب لأبواب النحو، حين جعل رؤوس المسائل أبوابا، وتحت كل باب عدة فصول تمثل فروع تلك الرؤوس ومباحثها، فجاء الكتاب إذاً في خمسة أبواب وخمسين فصلا، رأى أنها تحيط بجميع مباحث النحو.

ولئن كان ابن معط قد سُبق بمنهج الأبواب هذا من خلال كتاب سيبويه، فإن أبواب "الكتاب" تلك لم تكن لها الدقة والشمول لجميع مباحث الباب، كما كان الأمر عند ابن معط، فاستحق بذلك هذ السبق والتفرد في هذه المسألة.

وقد جاءت أبواب الكتاب وفصوله على هذا النحو:

1. الباب الأول[(2)]: في مقدمة هذا الفن من الأصول:

الفصل الأول: في بيان الكلام والكلم والكلمة والقول. الفصل الثاني: ما يتألف منه الكلام.

الفصل الثالث: في حد الاسم وعلاماته الفصل الرابع: حد الفعل وعلاماته.

---

(1)- الفصول الخمسون ص149.

(2)- ينظر: الفصول الخمسون ص149.

الفصل الخامس: في حد الحرف وعلاماته.
الفصل السادس: الإعراب والبناء.
الفصل السابع: إعراب الاسم المتمكن، مفردا ومثنى، وجمعا.
الفصل الثامن: إعراب الفعل المضارع.
الفصل التاسع: العلل الموجبة.
الفصل العاشر: ما تبنى عليه الكلمة.

2. الباب الثاني[1]: أقسام الأفعال:

الفصل الأول: أقسام الأفعال عقلا ووضعا.
الفصل الثاني: بيان حالة الفعل مع الفاعل.
الفصل الثالث: المتعدي إلى مفعول واحد.
الفصل الرابع: المتعدي إلى مفعولين.
الفصل الخامس: المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.
الفصل السادس: الفعل الذي لم يسم فاعله.
الفصل السابع: الأفعال غير المتصرفة.
الفصل الثامن: الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر.
الفصل التاسع: ما يتعدى إليه جميع الأفعال.
الفصل العاشر: ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به.

الباب الثالث[2]: ما يعمل من غير الأفعال:

الفصل الأول: المبتدأ والخبر.
الفصل الثاني: الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر.
الفصل الثالث: الحروف الناصبة للفعل المضارع.
الفصل الرابع: جوازم الفعل المضارع.
الفصل الخامس: الحروف المترددة: ما الحجازية، ولا العاملة عمل ليس.
الفصل السادس: حروف النداء.
الفصل السابع: حروف الجر.
الفصل الثامن: الأسماء العاملة عمل الفعل.
الفصل التاسع: الأسماء التي سميت بالأفعال.
الفصل العاشر: الإضافة الإسمية.

4. الباب الرابع[3]: النكرة والمعرفة:

الفصل الأول: الفرق بين النكرة والمعرفة.
الفصل الثاني: العلم.
الفصل الثالث: المضمر، التنازع.
الفصل الرابع: المبهمات كأسماء الإشارة والموصولات.
الفصل الخامس: المعرف باللام.
الفصل السادس: الإضافة.
الفصل السابع: النعت.
الفصل الثامن: التوكيد.
الفصل التاسع: العطف.
الفصل العاشر: البدل.

5. الباب الخامس[4]: فصول متفرقة وهو في الصرف:

---
(1)- نفسه ص170.
(2)- نفسه ص198.
(3)- نفسه ص225.
(4)- الفصول الخمسون ص240.

الفصل الأول: العدد وما يلحقه. الفصل الثاني: المذكر والمؤنث.
الفصل الثالث: التصغير. الفصل الرابع: النسب.
الفصل الخامس: المقصور والممدود. الفصل السادس: الإمالة والهجاء.
الفصل السابع: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر. الفصل الثامن: البدل والقلب والنقل والحذف والإدغام.
الفصل التاسع: الوقف والحكاية. الفصل العاشر: الإدغام وضرائر الشعر.

فهذه سبيل ابن معط في ترتيب مسائل النحو تلك عناوينه، وهي لا شك مختلفة عما ألفناه بعد أن سادت طريقة ابن مالك من خلال ألفيته.

وقد اقتضى هذا الترتيب الذي أقامه على أساس فكرة العامل[1]، منه أن يعالج المسألة الواحدة في عدة مواضع، فقد تناول الفاعل مرة في الفصل الثاني من الباب الثاني تحت عنوان: بيان حالة الفعل مع الفاعل، ومرة في الفصل الثالث من الباب الثاني تحت عنوان فيما يتعدى إلى مفعول واحد[2]، ومرة ثالثة في الفصل العاشر من الباب الثاني تحت عنوان: فيما يرتفع بفعل مضمر أو ما ينتصب به[3].

كما تناول الحال مرة في الفصل التاسع من الباب الثاني تحت عنوان: ما يتعدى إليه جميع الأفعال[4]، ومرة أخرى في الفصل العاشر من الباب نفسه تحت عنوان: ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب[5].

والحق أن ابن معط في هذا التداخل لم يستطع التخلص من آثار منهج قديم في النحو غلب عليه وهو منهج سيبويه في كتابه، الذي كان كثيرا ما يتناول المسألة الواحدة في أكثر من باب[6].

وعلى هذا فإن ما وصف به ابن معط كتابه من أنه أعد للمبتدئين فيه شيء من المبالغة، بل ربما كان أصلح بمن سار في درب النحو خطوات وخطوات، ولذلك كان أحوج ما يكون إلى من يشرحه ويبين غوامضه ليسهل به الطريق إلى هؤلاء المبتدئين، قال ابن إياز في كتابه المحصول في شرح الفصول: "وبعد فإن كتاب الفصول في النحو للشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقق زين الدين أبي زكريا يحي بن معطي بن عبد النور رحمه الله تعالى، وإن كان شديد الاختصار، عاريا من التطويل والإكثار، ولكنه كثير المسائل عسير على المتناول مشتمل على المباحث الغريبة والنكت العجيبة، والاحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة.."[7].

(1)- نفسه ص95.
(2)- نفسه ص172.
(3)- نفسه ص194.
(4)- نفسه ص186، 187
(5)- نفسه ص197
(6) مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون على الكتاب 59/1
(7) ينظر: الفصول الخمسون ص 89

وعلى الرغم من هذا فإن كتاب الفصول لم يعدم الغاية من تأليفه، ولم يبعد عن المنهج الذي رسمه له صاحبه في الأخذ بأيدي الطلبة المبتدئين وغيرهم، وقد تحقق فيه أمران أبلغاه تلك الغاية:

1. الإيجاز:

غلب لى أسلوب ابن معط طابع التركيز الشديد، فقد جاءت مسائل "الفصول" في غاية الإيجاز ، كما نرى في تعريفه للمفعول إذ جمع خمسة شروط في سطر واحد، فقال: "وهو مصدر لا من لفظ الفاعل فيه، مقارنا له في الوجود، أعم منه، جوابا لقول القائل لِمَ؟"[(1)].

وفي باب الإعراب تحدث عن معنى الإعراب لغة واصطلاحا ثم ذكر ألقاب الإعراب ثم ذكر الاسم المتصرف وغير المتصرف وإعراب المنقوص والمقصور والأسماء الستة والمثنى والجمع[(2)].

قال في الأسماء الستة: "ستة أسماء، رفعها بالواو، ونصبها بالألف وجرها بالياء، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم، وهي: أخوك، أبوك، حموك، هنوك، فوك، ذو مال، وإن أفردت أعربت بالحركات وكلها تفرد إلا ذو، وإن أفرد فوك أبدل من واوه ميم"[(3)].

فابن معط لم يذكر خلاف النحاة الطويل حول (هنو)[(4)]، ولا اختلافهم في إعراب هذه الأسماء[(5)]، بل كل ما ذكره هو ما يحتاج إليه المتعلم.

كما أنه لم يطل الحديث عن اشتراطات النحاة لإعراب هذه الأسماء بالحروف[(6)]، بل اكتفى بشرط أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم. كما أنه لم يذهب بعيدا في لغاتها المختلفة في أبوك وأخوك وحموك[(7)].

فقد رأى ابن معط أن هذه الموضوعات المتروكة لا يحتاج إليها المتعلم المبتدئ وأن معرفتها لا تفيد شيئا، لذلك كان في كتابه كثير الإيجاز.

2. سهولة التعبير:

لم يجد ابن معط كبير عناء في جعل كتابه واضحا سهلا، مشرق العبارة، ليس فيه غموض ولا التواء ولا تعمية، فهو الأديب الشاعر الذي ملك ناصية البيان، والذي يعرف قدر من يكتب له، ولهذا اتسم الكتاب بالسهولة واليسر، يقول في "حبذا": "فعل مركب مع فاعله، واقترنا معًا فصارا

(1) نفسه ص192
(2) نفسه ص 154 وما بعدها.
(3) نفسه ص159، 160.
(4)- ينظر: ارتشاف الضرب 415/1، 416.
(5)- ذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، ورأى الكوفيون أنها معربة من مكانين، الإنصاف 18/1، 19.
(6)- من شروطهم أن تكون مضافة وأن تضاف إلى ياء المتكلم، وأن تكون مكبرة، وأن تكون مفردة، ينظر: شرح ابن عقيل 39/1، 40.
(7)- ذكر النحاة أنها وردت بلغات النقص والقصر والتشديد وتغير بذلك إعرابها، ارتشاف الضرب 417/1.

اسما واحدا، يرفع بالابتداء، والممدوح بحبذا مرفوع على أنه خبر المبتدأ، وتقع بعده النكرة منصوبة على التمييز، كقولك، حبذا زيد رجلا، وحبذا محمد رسولا.."[1].

فهذا هو إذاً كتاب "الفصول الخمسون" الذي كان من أعظم كتب المغاربة وأذيعها صيتا عند النحاة المتأخرين، حمل آراء ابن معط التي تفرد بها في كثير من مسائل النحو وقضاياه، وكان كتابا للمتعلمين من الذين شدوا في النحو وبلغوا مرحلة متقدمة في معرفته.

-التوطئة للشلوبين:

كتاب التوطئة من أنفس ما كتب وألف أبو علي الشلوبين الملقب بالأستاذ، بعد شرحيه على المقدمة الجزولية "الكبير والصغير"، وهذا الكتاب رغم عدم دلالة اسمه على العلاقة بينه وبين الجزولية، إلا أنه لا يخرج عن كونه "إعادة كتابة للمقدمة الجزولية مرة أخرى، مع تيسير بعض الأساليب، أو توضيحها، أو التفسير الموجز لبعض المسائل وضرب الأمثلة لها، وذكر الشواهد وإعراب بعض الأساليب وترجيح بعض الآراء، والذي ينتهي إليه الباحث بعد قراءة الجز ولية والتوطئة، أن التوطئة قد كشف الأسرار النحوية التي اكتفى أبو موسى بأن يرمز إليها، وأماط اللثام عن كل ما خفي منها وأغمض[2].

وقد أكد ابن الزبير على هذا الاتجاه الذي سارت فيه التوطئة فقال: "وألف كتاب التوطئة للكراسة المذكورة أيضا، تتميما وتحريرا وتكملة"[3]، فقد كان بالمقدمة الجزولية من التعقيد والصعوبة والغموض، لقلة تمثيلاتها، ما جعل الطلاب –على شيوع أمرها- يضجرون منها ومن قراءتها، ولكن التوطئة جاءت جزولية مبسطة سهلة الأسلوب واضحة الأحكام، قريبة المنال لدى الدارسين، فأقبولوا عليها، وتقبلوها بقبول حسن، فاستطاع الشلوبين بعمله هذا أن يقرب ما كان بعيدا ويسهل ما كان صعبا ويوضح ما كان غامضا، ومن أمثلة التوضيح والتفسير الموجز لبعض المسائل ما ورد في الجزولية: "المتعدي ما نصب المفعول به، ويوصل ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف الجر، وأصله أن يلزم، إلا أن يحذف العرب شيئا فيحفظ"[4]، فقد شرحه أبو علي في التوطئة بقوله: "المتعدي ما نصب مفعولا به أو اقتضاه بواسطة، إلا أن ما نصب مفعولا به يقال فيه متعدٍ مطلقا، وما اقتضاه بواسطة لا يقال فيه متعد مطلقا، وإنما يقال فيه مقيدا، فيقال متعدٍ بحرف جر، ويوصل مالا ينصب المفعول به إليه بحرف جر، نحو: ذهبت بزيد، وأصل ما يوصل بواسطة أن تلزم الواسطة إلا أن تحذف العرب شيئا فيحفظ، نحو: مررت زيدا، عن ابن الأعرابي، وعليه ينشد:

---

(1)- الفصول ص178، 179.

(2)- الاتجاهات النحوية في الأندلس ص452

(3)- صلة الصلة لابن الزبير تح لافي بروفنصال، المطبعة الاقتصاد الرباط، 71/7

(4)- المقدمة الجزولية ص96.

تَمُرُّونَ الديارَ وَلمْ تَعُوجُوا   كلامُكُمُ عليّ إذاً حَرَامُ[1]

ومن الإيجاز الذي اعتمده الشلوبين في مؤلفه، أن الجزولي قد عقد أبوابا للمصدر وللزمان والمكان وللمفعول به والمفعول له والمفعول معه في مقدمته، ولكن الشلوبين عمم إطلاق اسم المفعول على كل هذه فقال: "المفعول ما دل على الفعل الناصب له من الحدث نحو: قمت قياما، والزمان نحو: قمت يوم الجمعة، والمكان نحو: قمت مكانك، والمحل الذي يوقع فيه الفاعل فعله نحو: ضربت زيدا، والباعث عليه نحو: ضربته أدبا له، والمصاحب نحو: اختصم زيد وعمرًا"[2].

فقد أعاد بهذا الشلوبين بناء ترتيب أبواب النحو كما وردت في المقدمة وكما عهد النحاة معرفتها، فجاء بناء أبوابه على النحو التالي:

1. باب الكلام وما يتألف منه.
2. باب المعرب.
3. باب معرفة علامات الإعراب.
4. باب الأفعال بالنسبة للزمان.
5. باب المثنى.
6. باب الفاعل والمفعول.
7. باب النعت.
8. باب العطف.
9. باب التوكيد.
10. باب البدل.
11. باب الأفعال المتعدية.
12. باب الحال.
13. باب الابتداء.
14. باب الاسم وضميره.
15. باب كان وأخواتها.
16. باب إن وأخواتها.
17. باب حروف الجر.
18. باب القسم.
19. باب نائب الفاعل.
20. باب اسم الفاعل.
21. باب الصفة المشبهة.
22. باب التعجب.
23. باب ما ولا.
24. باب نعم وبئس.
25. باب المصدر العامل عمل الفعل.
26. باب التنازع.
27. باب حروف النداء.
28. باب كم.
29. باب الندبة.
30. باب الترخيم.
31. باب الممنوع من الصرف.
32. باب أفعال المقاربة.
33. باب الاستثناء.
34. باب اسم فعل الأمر.
35. باب حبذا.
36. باب عمل (لا) عمل (ليس).
37. باب التمييز.
38. باب اسم الفعل.

---

(1)- التوطئة ص204، 205 ، والبيت لجرير، وقبله:
أقول لصحبتي وقد ارتحلنا ودمع العين منهل سجام.
والشاهد فيه حذف الجار مع إعمال الفعل، ينظر: شرح المفصل 08/8
(2)- التوطئة ص210، 211.

فأول ما يلاحظ على ترتيب هذه الأبواب، هو تداخلها، وعدم انتظامها على الهيئة التي ألفناها في كتب النحو، فهو مثلا يؤخر باب أفعال المقاربة، وقد قدمها النحاة وجعلوها بعد باب (كان) كونها من الدواخل على الجملة الاسمية، ويقدم أبواب التوابع وقد درج النحاة على تأخيرها، كما أنه يفصل بين بعض المنصوبات التي جعل النحاة مباحثها متوالية كالحال والتمييز والمفعولات والاستثناء، وإلى جانب هذا الخلط في ترتيب الأبواب، فإنا نجده يعيد تنظيمها، بفصل بعضها وضم بعض، مما أفرده النحاة أو جمعوه، فيضم الفاعل إلى المفعول ويجعلهما بابا واحدا، والنحاة يجعلون للفاعل بابا مستقلا والمفعول كذلك، ويفصل الصفة المشبهة عن اسم الفاعل والمصدر ويجعل لكل منها بابا خاصا، وقد جمعت هذه المشتقات في باب واحد عن جميع النحاة.

ورغم أن هذا الخلط بين الأبواب والتداخل فيها وإعادة الترتيب قد يسبب للطالب شيئا من الحيرة، وقد ألف ترتيبا معينا، فإن الكتاب لم يفقد وصفه أنه كتاب تعليمي بتميز، لمحافظته على أهم ملامح هذه الصفة وهي الإيجاز وعدم الإكثار من التفصيلات والتفريعات التي تشتت الذهن، والخلافات في الآراء التي تجعل المتعلم يتيه وراءها من غير أن يعرف الصائب فيها من الأصوب، ومن أمثلة هذا المنهج الذي اتبعه وهو عدم الإكثار من التفريعات قوله عند حديثه عن جمع المذكر السالم: "الاسم المجموع بالواو والنون رفعا، والياء والنون نصبا في الصحيح، والمشبه بالمعتل حكمه حكم التثنية، نحو: زيدون وعزوون، وجمع عزو اسما لمذكر عاقل، ونجيّون ورشأون وعدوون ووليون، وفي المعتل تحذف ما كنت تقلبه في التثنية نحو (موسون)، وكذلك (رحون) و(عصون) في رحا، وعصا علمين لرجلين، ولا ترد ما كنت ترد، نحو قولك أخون في جمع أخ، وقاضون في جمع قاض، وتضم ما قبل الواو في اللفظ في جمع غير المقصور، ولا تضمه في المقصور بل تبقيه على حاله نحو قولك زيدون وقاضون وأخون في الياء زيدين وقاضين، والمقصورين في الواو، مصطفون وعيسون"[(1)].

ففي هذا النص ابتعد الشلوبين عن كثير من المسائل التي رأى أنها يمكن أن تثقل كاهل المتعلم، فلم يشأ أن يضع حدا متعبا لذهنه[(2)]، واكتفى بحد يمثل وصفه، ولم يتناول نون جمع المذكر السالم[(3)]، ولا الملحقات به.

وفي حديثه عن ظرف المكان، قال: "ظرف المكان مبهم ومعدود ومختص، فالمبهم ما كان لفظه غير مختص بمكان دون مكان، والمختص بالعكس، والمحدود ماله مقدار من المسافة ولا يتعدى على المختص من هذا الباب ما تنصبه على أنه مفعول فيه، ويشتمل ظرف المكان على

(1)- التوطئة ص158، 159.
(2)- وهو أن يكون اسما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب وليس على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء.
(3)- خاض النحاة كثيرا في مسألة نون هذا الجمع وهل الإعراب يكون عليها أم قبلها وغير ذلك، ينظر: ارتشاف الضرب 262/1 وما بعدها.

متمكن نحو مكان وموضع، وغير متمكن نحو (عندك)، فلا اعتداد بخفضه بـ (من) كما تقدم في (بعد)" [1].

فالشلوبين قد ذكر أنواع ظرف المكان وحصرها في ثلاثة: مبهم، ومعدود ومختص، ولم يذكر النوع الرابع وهو "ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه، نحو: مقعد ومرقد ومجلس ومعتكف"[2]، كما أنه لم يمثل لأي نوع من تلك الأنواع التي ذكر، ولا خاض في الحديث عن تصرف الظروف وعدمه، بل اكتفى بتقرير أنه متمكن وغير متمكن أي متصرف

وغير متصرف، كما لم يبال بمسألة التوسع في الظرف وهي خاصة بظرف المكان دون ظرف الزمان.

ولعل الشلوبين في كل ذلك أراد أن يوجز ويقتضب ليسهل على الطلاب معرفته إذا رأى أن لا حاجة بهم إلى كل تفصيل وتفريع.

ولكل هذا لقي كتاب التوطئة القبول الرضى من الطلاب المتعلمين والنحاة على السواء، فعد من أهم الآثار المغربية التي حملت أراءهم وكشفت عن اختياراتههم النحوية، فنقل عنه المتأخرون كثيرا.

- المقرب لابن عصفور:

كتاب ابن عصفور الذي سمّاه "المقرب"، أحد أهم المصادر النحوية المغربية، قال عنه صاحب مفتاح السعادة: "ومن المتوسطات في كتب النحو المقرب"[3]، وهو بهذه الصفة كان وسطا بين ما أطيل كالشروح وما أوجز كالمقدمات، وضعه صاحبه لغاية في نفسه أبان عنها في مقدمة الكتاب حيث تحدث عن مكانة العربية وعن خطته في كتابه، وأشار إلى أنه ألفه استجابة لطلب الأمير أبي زكريا يحيى بن محمد الحفصي –كما هي عادة أصحاب المؤلفات- فقال: "فإنه لما كان علم العربية من أجل العلوم قدرا وأعظمها خطرا، إذ به تقوم للإنسان ديانته، فتتم صلاته وتصح قراءته، وكانت أكثر الموضوعات فيه لا تبرد غليلا، ولا تحصل لطالبها مأمولا، لأنها بين مطولة قد أسرف فيها غاية الإسراف، ومختصرة قد أجحف بها غاية الإجحاف، أشار من النجح معقود بنواصي رأيه.. إلى وضع تأليف منزه عن الإطناب الممل والاختصار المخل، محتوٍ على كلياته، مشتمل على فصوله وغاياته، عار من إيراد الخلاف والدليل، مجرد أكثره عن ذكر التوجيه والتعليل، ليشرف الناظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان، ويحيط بمسائله في أقرب أوان، فوضعت في ذلك كتابا صغير الحجم مقربا للفهم، رفعت فيه من علم النحو شرائعه، وملكته عصيه وطائعه، وذللته للفهم بحسن الترتيب وكثرة التهذيب لألفاظه بالتقريب، حتى صار معناه للقلب

(1)- التوطئة ص211.
(2)- ارتشاف الضرب 255/2.
(3)- مفتاح السعادة لطاش كبري زادة عن الاتجاهات النحوية ص471.

أسرع من لفظه إلى السمع، فلما أتيت به على القدح، ممنعا عن القدح مشبها للعقد في التئام أصوله وانتظام فصوله، سميته (بالمقرب) ليكون اسمه وفق معناه، ومترجما عن فحواه.." [1].

لقد ترسم ابن عصفور في هذه المقدمة خطته في التأليف وغايته منه، ولو تمعناها لوجدنا أن ما وضع عليه كتابه هو ما يتوخى من كل كتاب تعليمي مفيد، فقد نظر حوله فيما ألف من كتب النحو، فوجده إما طويلا مملا أو مختصرا مخلا، يقف دون بلوغ الغاية وتحقيق الهدف، ولذلك جعل كتابه وسطا بين ذلك. وقد حرص على أن يجرده من كل ما يعيق المتعلم فهمه وإدراكه والإحاطة به، فاجتهد أن تجتمع فيه هذه المواصفات:

1. أن يكون شاملا لكليات علم النحو وفصوله المفيدة.
2. أن يبتعد عن ذكر مسائل الخلاف بين النحاة وأدلتها المرهقة البعيدة.
3. أن يكون صغير الحجم لا يمل من القراءة والمدارسة.

كما حرص مع كل هذا أن يكون في متناول الطلاب، قريب الفهم واضح المعاني، جميل التركيب بما أولاه من التهذيب –كما قال-

ولصنيع ابن عصفور هذا مع كتابه، فقد نال من الشهرة والذيوع ما جلب له الإعجاب حينا والضغينة حينا آخر، فأما المعجبون فقد أثنوا عليه وباركوا عمله، وأما الحاسدون فقد هونوا منه وانتقدوه فيما أخطأ فيه وفيما لم يخطئ، وقد أشرنا في الفصل السابق إلى ما كان من هذا الأمر[2].

ولعل أحدا لا ينكر ما كان للمقرب من أثر على الدرس النحوي في المغرب والأندلس بما ضمنه إياه صاحبه من الآراء السديدة والمواقف الرشيدة في كثير من قضايا النحو العربي، فقد كان الكتاب فعلا مصدرا من مصادر النحو في هذه البلاد لجدة آرائه وتميزها، فكان من بعده ابن مالك وأبو حيان في التسهيل والارتشاف يقتبسان منه ويغترفان من معينه، كما كان ابن هشام والأشموني والسيوطي في المغني والشرح والهمع يسترشدون وينقلون عن مذهبه.

وإذا كان ابن عصفور قد تحدث في مقدمة "المقرب" عن حسن ترتيبه فيه، فإنا نقر بأنه حاول فعل ذلك في اجتهاد كبير، ونظرة في هذه الأبواب التي بني عليها الكتاب، تؤكد هذا الرأي، وقد جاءت الأبواب على النحو الآتي:

1. باب تبيين الكلام.	2. باب الإعراب ومعرفة علاماته.
3. باب الفاعل.	4. باب نعم وبئس.
5. باب التعجب.	6. باب ما لم يسم فاعله.
7. باب المبتدأ والخبر.	8. باب الاشتغال.

(1)- مقدمة المقرب ص42، 43.
(2)- ينظر: الصفحة 190 من هذا البحث.

9. باب باب كان وأخواتها.

10. باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها (المقاربة).

11. باب ما ولا ولات.

12. باب الحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

13. باب المفعول به.

14. باب الأفعال المتعدية.

15. باب اسم الفاعل.

16. باب الأمثلة التي تعمل عمل الفاعل.

17. باب المصدر.

18. باب أسماء الأفعال.

19. باب الإغراء.

20. باب ما يجوز أن يتسع فيه.

21. باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم.

22. باب المنصوبات التي تطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم.

23. باب المنصوبات.

24. باب النداء.

25. باب لا.

26. باب حروف الخفض.

27. باب الإضافة.

28. باب النعت.

29. باب عطف النسق.

30. باب التوكيد.

31. باب البدل.

32. باب عطف البيان.

33. باب نواصب الأفعال.

34. باب ما جرى في الأسماء في الإعراب مجرى الفعل.

35. باب الإعمال.

36. باب ذكر الرافع للفعل المضارع.

37. باب الجوازم.

38. باب البناء.

39. باب الحكاية.

40. باب اسناد الفعل إلى مؤنث.

41. باب المحدد.

42. باب كنايات العدد.

43. باب اسم الفاعل المشتق من العدد.

44. باب الضرائر.

لقد خالف ابن عصفور النحاة في ترتيب أبواب النحو، إذ بناه على أساس يخالف الذي بنوه عليه، فبعد أقسام الكلم بدأ بتناول أحكامها على حين التركيب فأول الأحكام الإعراب، وأول ألقابه الرفع، وأول المرفوعات الفاعل، لذلك كان تحديد معنى الإعراب وألقابه وعلاماته أول مدخل لهذا التركيب، ثم شرع في الحديث عن المواضع التي يدخل فيها المعرب من الأسماء والأفعال، ثم ثنى بالأحكام التركيبية غير الإعرابية ،فتكلم عن بناء الأسماء والأفعال، ثم عرض لأحكام الكلم الخاصة.

وربما لم يكن ابن عصفور مقنعا جدا بهذا الترتيب، لما كان فيه من التداخل والاختلاط بين كثير من الأبواب، وعلى العموم فإن في صنيعه خروجا عن المألوف واجتهادا في التغيير، رآه ابن عصفور منحى لتقديم النحو إلى المتعلمين في يسر أكبر وإحاطة أشمل.

وقد تميز كتاب "المقرب" بكثير من المميزات جعلته يفوق الكتب التي كانت على عصره، ومن هذه المميزات:

1- العناية بالتعريفات:

اعتنى ابن عصفور بإيراد التعريفات لكثير من الاصطلاحات التي عرضها في كتابه والتي كانت تمثل مبادئ النحو ومباحثه وأول التعاريف التي يطالعنا بها الكتاب تعريفه للنحو يقول: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها، فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وأجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها"[(1)].

كما ينتقل إلى الكلام الذي هو مدار أحكام النحو فيعرفه بقوله: "الكلام اصطلاحا هو اللفظ المركب وجودا أو تقديرا المفيد بالوضع، وأجزاؤه ثلاثة اسم وفعل وحرف"[(2)].

فإذا ما وصل إلى أول أحكام النحو التي تدور حول الكلام ويأتلف بها التركيب، وهو الإعراب عرفه بقوله: "الإعراب اصطلاحًا؛ تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه، لفظا أو تقديرا عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى"[(3)].

كما يعرف أول المرفوعات وهو الفاعل بقوله: "الفاعل هو اسم أو ما في تقديره، متقدم عليه ما اسند إليه لفظا أو نية على طريقة فعل أو فاعل"[(4)].

وهو في كل هذه التعاريف التي ساقها قد بعد عن حدود المنطق التي كانت سمة التعاريف النحوية عند كثير من النحاة المتقدمين عليه كالجزولي، كما أن فيها كثيرا من الدقة والإيجاز والوضوح، مما يمكن المتعلم من حفظها، ولذلك رأينا كثيرا من النحاة من بعده يقتبس منها كابن يعيش وابن هشام والأشموني .

2- استجاب ابن عصفور للمنهج الذي سطره في مقدمة كتابه، فكان الإيجاز ديدنه، فلم يكثر من التعريفات والتفصيلات، من ذلك ما قاله في المفعول به: "المفعول به هو كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب من قال: بأي شيء وقع الفعل؟ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه، والعامل فيه أبدًا الفعل، أو اسم الفاعل أو الأمثلة التي تعمل عمله أو اسم المفعول، أو المصدر المقدر بأن والفعل أو الاسم الموضوع موضع الفعل، وأعني بذلك الإغراء ،والمصادر الموضوعة موضع الفعل، وأسماء الأفعال"[(5)].

---

(1)- ينظر: المقرب ص44.
(2)- نفسه ص45.
(3)- نفسه ص47.
(4)- نفسه ص55.
(5)-المقرب ص125

فهو لم يشرح تعريفه كما فعل في كتابه "شرح الجمل"(1)، ولم يشر إلى رأي النحاة في استحقاقه النصب دون الرفع والجر، ولا تحدث عن مواضع التقديم والتأخير فيه، ولا عن الخلاف الواقع بين النحاة في عامله، فهو يرى أن ما ينبغي معرفته من الطلاب هو أنه يقع دائما منصوبا.

3ـ كانت له بعض العلل البسيطة المقبولة، من ذلك مثلا، تعليله لعمل أمثلة المبالغة، بأنها تقع موقع اسم الفاعل من (فعّل)، فكان (فعَّال) قائم مقام (مفعِّل)، وهي علة مبتكرة، قال في باب: الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي (فعول وفعَّال ومفعال وفعيل)، "وإنما عملت عمله لوقوعها موقعه بدليل أنها للمبالغة، وفعل المبالغة (فعَّل) بتضعيف العين، واسم الفاعل منه (مفعِّل)، فهذه الأمثلة إذًا واقعة موقع (مفعِّل) بتضعيف العين، واسم الفاعل منه (مفعِّل)، فهذه الأمثلة إذًا واقعة موقع (مفعِّل)، ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدم ذكره، إلا أن إعمال (فعِل) و(فعيل) قليل.." (2).

فقد علل لعمل تلك الأمثلة التي ذكر، اشتراكها في معنى المبالغة مع اسم الفاعل، الدال على المبالغة من الفعل (فعّل)، فاستحقت حكمه. وهو تعليل بسيط مقبول.

إن كتاب المقرب في هذه الصورة التي قررها ابن عصفور والتي رأيناه عليها من خلال هذه النماذج، يستحق أن يكون أنموذجا لكتب المختصرات التي توخت تبسيط النحو وتسهيله وتيسيره لدى المتعلمين، ليس بالطبع المبتدئين ولكن للذين فاقوا أو تجاوزوا حد الابتداء.

ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك:

هذا الكتاب هو شرح لمقدمة ابن مالك المسماة "عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، قال فيه صاحبه: "هذه تنبيهات مختصرة يستعان بها على فهم ما تضمنته مقدمتي الموسوعة بعمدة الحافظ وعدة اللافظ"(3).

وقد جاء الكتاب بسطا لما ورد في تلك المقدمة من أحكام اتسمت بالكثافة والتركيز، إذ المبتدئ في حاجة إلى معنى واضح وعبارة بسيطة، ولكن في غير إسهاب ولا إفاضة، فالاعتدال كان منهج ابن مالك في هذا المصنف، فلم يطل أو يكثر كما كان يفعل في شرح التسهيل، كما لم يقتضب أو يوجز أو يهمل شرح موضع في متن، كما كان يفعل في شرح الكافية الشافية حتى اتهم بالسهو في شرح بعض الأبيات(4).

---

(1)- ينظر: شرح الجمل للزجاج 449/2، 450
(2)- المقرب ص141
(3)- شرح عمدة الحافظ 02/1.
(4)- نفسه 93/1.

وكان الابتكار والجدة في المنهج غاية ابن مالك في هذا المصنف، فقد رأيناه يذكر بعض الأبواب إجمالا حينما تعرض المناسبة، ثم يعود إليها ليفصلها في مواضع خاصة، كما فعل مع الممنوع من الصرف والإعراب.

كما كانت ملامح الجدة في تعمده الاختيار من تلك الأبواب ما يناسب المتعلم، فقد أعرض في هذا الكتاب عن كثير من المباحث والأبواب التي تناولها هو نفسه في ألفيته وتسهيله، وقد جاء تصنيفه للأبواب على النحو التالي:

1. الإعراب والبناء.
2. النكرة والمعرفة.
3. المبتدأ والخبر.
4. الفاعل.
5. نائب الفاعل.
6. كان وأخواتها.
7. الحروف العاملة عمل ليس.
8. إن وأخواتها.
9. حسب وأخواتها.
10. لا النافية للجنس.
11. حروف الجر.
12. المنادى.
13. الاستغاثة.
14. الندبة.
15. الترخيم.
16. نواصب الفعل المضارع وجوازمه.
17. الاستثناء.
18. أسماء الاستفهام.
19. المفعول له.
20. المفعول معه.
21. المفعول فيه.
22. الحال.
23. التمييز.
24. الإضافة.
25. العدد.
26. التوابع (النعت والتوكيد والعطف والبدل).
27. المشتقات (اسم الفاعل، الصفة المشبهة، والمصدر).
28. التعجب.
29. أفعل التفضيل.
30. أفعال المدح والذم.

أفعال المقاربة.

فالملاحظ أن ابن مالك قد اختار أيسر الأبواب وأكثرها إفادة للمتعلم، كما أنه صنفها مجموعات متشابهة متماثلة إبتداء بالأحكام ممثلة في الإعراب وعلاماته والتعريف والتنكير، ثم المرفوعات كالفاعل والمبتدأ والخبر، ثم الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر ككان وأخواتها وإن وأخواتها وبعض الحروف العاملة، ثم بعض الأساليب كالنداء والاستغاثة والندبة ثم المنصوبات وهكذا..

وهذا النظام فيه كثير من المنطقية والمقبولية لدى المتلقي كونه يجمع المتماثل في الشكل والحكم والوظيفة.

ويبدو استغناء ابن مالك عن بابي التنازع والاشتغال، لما كان دائرا حولهما من كثرة التفصيلات والافتراضات التي لم يقل بها عربي قط، فقد اعتاد النحاة أن يمثلوا لهذين البابين بأمثلة مصنوعة بعيدة عن الذوق العربي السليم، ففي باب (علم وظن) أكثر النحاة من ترديد أمثلة يمل المطالع لها من عسرها مثل قولهم في التنازع أي المثلين أولى بالعمل في: أعلمت وأنبأتهما منطلقين الزيدين العمرين منطلقين(1)، ألأول أم الثاني؟، وقولهم في جواز تأخير المفعولين بعد المرفوع من إعمال الفعلين في الاسمين الظاهرين: ضربت وضربني قومَك وقومُك"(2).. إلى غير ذلك مما كانت الصناعة والتكلف والسرف في الافتراض بادٍ فيه، كما كان للخلاف النحوي الكبير الذي وسم هذا الباب أثر في صعوبته، ولذا رأينا ابن مالك في هذا المؤلف التعليمي يطرح كل هذا ويبعده بإبعاد بابي التنازع والاشتغال فيه.

وليس هذان البابان وحدهما ما تركه المصنف، بل كذلك نجده يستغني عن التعرض لبعض المباحث التي اعتاد هو نفسه طرقها في غير هذا الكتاب كالألفية، وذلك من مثل: الإبدال والإعلال والإمالة وغيرها..

فإذا وجد في الأبواب التي تعرض لها، ما يتصل بالأبواب التي أعرض عنها، أغفل ذكره البتة، أو أشار إليه من طرف خفي، وربما صرح به ولكن في غير تفصيل. كل ذلك من أجل غاية واحدة ،هي التخفيف على الدارسين ورفع العناء عنهم.

كما كان ابن مالك يتناول موضوعاته بعبارة بسيطة سهلة واضحة، بعيدة عن التعقيد، تصيب الغرض المقصود بدقة من أقرب طريق، يقول في باب الإعراب: "تضمن هذا الكلام التنبيه إلى أن بعض الكلمات بعضها معرب، وبعضها مبني، وأن المعرب هو الاسم السالم من شبه الحرف، والفعل المضارع، وإن الإعراب هو الذي تحدثه العوامل، وإن محله من المعرب آخره، وإن أنواعه أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وإن الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، وإن الجر مختص بالاسم وإن الجزم مختص بالفعل"(3).

(1)- ينظر: ارتشاف الضرب 94/3.
(2)- نفسه 96/3.
(3)- ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 18/1،17.

وهو لا يريد أن يشق على المتعلم بكثرة الاختلافات والآراء التي تذهب سداد الرأي فيقول: "ولم أذكر عامل الرفع في الفعل المضارع لأنه مختلف فيه، فمذهب البصريين أنه مرفوع بوقوعه موقع الاسم، ومذهب الفراء أنه مرفوع بتعريته من الناصب والجازم، وهو أسهل المذهبين"[1].

فالسهولة عند ابن مالك مطلب وهو يعرض آراء النحاة، فيختار أيسرها، وينحو باللائمة عليهم في كثير من المواضع لتكلفهم وادعائهم مالم تقله العرب ولم تستعمله في المنظوم ولا المنثور من كلامها فيقول: "نبهت على خلاف زعمه كثير من النحويين في (رأيتك إياك)، والصحيح أنه توكيد.. وإن نسبة إياك من الكاف كنسبة أنا من التاء في (قمت أنا) و(أكرمتني أنا)، فأنا توكيد بإجمال فيلكن إياك توكيدا إذ لا فرق، وقد تكلف بعض المتأخرين فصوروا أمثلة تضمن جعل المصدر بدلا نحو (يد زيد قطعتها إياها) ويكفي في رد هذا أن مثله لم تستعمله العرب نثرا ولا نظما"[2].

فابن مالك يقرر في هذا النص أن المضمر لا يبدل منه، ويكفي أن يعرف توكيدا، وهذا نوع من التيسير بالابتعاد عن التكلف والتأول والتقول على العرب ما لم تقله.

ويحاول ابن مالك تقرير أحكامه في ذهن القارئ فيسوق من التمثيلات ما يراه دالا على مراده، يقول مثلا: "نسبة الكلمات من الكلام كنسبة حروف الهجاء من الخط، فكما أن معلم الخط يبتدئ بتبيين عدد الحروف وأسمائها وتمييز بعضها من بعض، كذلك معلم الكلام يبتدئ بتبيين عدد الكلمات وأسمائها وتمييز بعضها من بعض"[3]. ويقول أيضا في تمثيلاته: "أشبه شيء بالكلمات الثلاث: الجيم والحاء والخاء، فإنها ثلاثة جعل لاثنين منها علامتان وجوديتان وهما النقطتان، وجعل علامة الثالث خلوه من النقط، فالاسم والفعل بمنزلة الجيم والخاء بالامتياز بعلامتين وجوديتين، والحرف بمنزلة الحاء في الامتياز بعلامة عدمية.."[4].

-تقريب المقرب لأبي حيان الأندلسي:

لما طلع ابن عصفور على الناس بكتابه "المقرب" ألفينا كثيرا من النحاة يجدون في نقد الكتاب والتعليق عليه أو شرحه أو محاولة اختصاره، وكان من أبرز هؤلاء أبو حيان النحوي الذي ألف حوله كتابين اثنين أولهما "تقريب المقرب" والثاني "التدريب في تمثيل التقريب".

وقد كان كتاب "التقريب" محاولة من أبي حيان لإيجاز المقرب "واختصاره، لينتفع به المتعلمون المبتدئون، لما رآه قد طال قليلا واتسع بتعليلاته وتمثيلاته، فقال في مقدمة كتابه شارحا هدفه من هذا التأليف: "فخير الكلام ما ترتبت أصوله، وتهذبت فصوله، وأفرغت معانيه في قلب

(1)-شرح عمدة الحافظ1 /19، 20.
(2)- نفسه
(3)- نفسه 03/1.
(4)- نفسه1 /15.

الإيجاز، وتناسبت صدوره مع الأعجاز، وقد جمعتُ في هذه الأوراق من كتاب "المقرب" نفائسه، وجلوت للخطاب عرائسه، وجردته أحكاما مختصرة اللفظ ميسرة للحفظ، قريبة المنال، عارية من التعليل والمثال، تغني البادي وتذكر الشادي"[1].

فكانت هذه غاية أبي حيان، أن يصير "المقرب" أقرب إلى المتعلم المبتدئ، فيسهل عليه حفظه وتدارسه، ولم يشأ في كتابه أن يتتبع ابن عصفور ولا أن يستدرك عليه، كما كان يفعل دائما، فقال: "من غير إصلاح لما وهن من حدوده، ولا تحرز عما تعرض إليه منقوده، ولا استدراك لما كان من الأحكام الضرورية أهمل، ولا لما من الأبواب الشهيرة أغفل"[2].

ولأجل هذا جاء كتاب أبي حيان مختصرا أشد الاختصار، حتى كان فيه غامضا _في بعض المواضع- وقد قال فيه أ؛د الباحثين "إن أبا حيان بإيجازه الشديد يبعد لنا المقرب ولا يقربه".

وهذا ما دفع أبا حيان أن يستدرك الأمر، فيؤلف عليه كتابه "التدريب في تمثيل التقريب" الذي قال في مقدمته: "لما اختصرت "المقرب" في التقريب، عُرّض فيه بإيجازي للمبتدئ بعض إغماض، وربما جر إلى الترك والإعراض، فشفعت "التقريب" بكتاب جلوت فيه عرائسه في منصة التوضيح وأبدلت نفائسه من التلويح إلى التصريح، وأبرزت معانيه في صور التمثيل، وربما ألممت بنقد أو دليل أو تعليل.." [3].

وعلى الرغم مما قيل في إيجازه واختصاره، فقد كتاب "التقريب" مفيدا، قريب المنال ممن تعود على منهج الاختصار في عصر أبي حيان، فرغب فيه الطلاب وأعلى من شأنه المعلمون.

منهج أبي حيان في التقريب:

قام منهج أبي حيان في تقريبه على عناصر ثلاثة، الاستبدال والدمج وإعادة الترتيب في الأبواب:

1. الاستبدال:

أعاد أبو حيان تسمية بعض الأبواب النحوية، واستبدل فيها بعض العناوين الدالة عليها، من ذلك مثلا:

استبدل باب "ما لم يسم فاعله" بباب "الفاعل للمفعول".

وبباب "الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها" باب "أفعال المقاربة".

وبباب "ما جرى من الأفعال مجرى الفعل" باب "غير المنصرف".

وبأحكام المتقاربات في الإدغام وذكر حروف الإدغام في اللسان، باب "الإدغام في المتقاربات الحلقية واللسانية... وهكذا..

(1)- تقريب المقرب لأبي حيان الأندلسي تح د/عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط1، 1982، ص39.
(2)- تقريب المقرب تح عفيف عبد الرحمان ص39
(3)- ينظر: تقريب المقرب لأبي حيان تح محمد جاسم الدليمي،رسالة ماجستير،كلية التربية ،جامعة الفاتح- ليبيا،ص41

2. التقديم:

قدم أبو حيان باب الإعمال إلى ما بعد باب الإغراء على حين جعله ابن عصفور بعد باب عطف البيان، فيكون قد قدمه على ثلاثة عشر بابا، وليس للأمر ضرورة تذكر.

وأخر باب عطف النسق إلى ما بعد باب التوكيد والبدل، وقد جعله ابن عصفور بعد باب النعت، وقد كان محقا في هذ التأخير لأنه راعى فيه الترتيب بين التوابع، كما أنه أخر باب الوقف إلى ما بعد باب الهمزة التي في أول الكلمة والتي بعدها، وقد جعلها ابن عصفور بين بابي الهمزة، وله الحق في هذا أيضا لأن جمع أحكام الهمزة في باب واحد أولى.

3. الدمج والإلحاق:

ألحق باب الأفعال المتعدية بباب المفعول به، وباب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل بباب اسم الفاعل، وباب المنصوب عن تمام ما يطلبها وهي: التمييز والمستثنى، بباب المنصوب للفعل لا لزوما، وباب جوازم الفعل المضارع بباب المضارع المرفوع، وكذلك فعل مع الأبواب التالية لأنه راعى جمع بعض المتشابهات بعضها مع بعض، كما ألحق باب كنايات العدد وباب اسم الفاعل المشتق من العدد بباب العدد.

كما تميز هذا المنهج بالإيجاز والاختصار الذي عوّل عليه أبو حيان في إخراج "التقريب"، وتمثل ذلك بالأساس في استغنائه عن التمثيل والاستشهاد من القرآن أو الشعر، فجاءت أحكامه قواعد خالية من كل مثل، ويتضح ذلك في بعض المباحث التي سنمثل لها:

1. في باب الفاعل يقول ابن عصفور: "الفاعل اسم أو ما في تقديره، متقدم عليه ما أسند إليه لفظا أو نيه على طريقة (فعَل) أو (فاعَل)، وهو أبدًا مرفوع أو جارٍ مجرى المرفوع، وارتفاعه بما أسند إليه، ومرتبته أن يكون مقدما على المفعول به، ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون في لفظ مبيّن، نحو قولك: ضرب زيدًا عمرو، وضربت موسى سلمى، وضرب موسى العاقل عيسى، أو معنى مبين نحو قولك: أكلت الحُواري* سلمى، فإن لم يكن في الكلام من ذلك شيء لم يجز التقديم، نحو قولك: ضرب موسى عيسى"(1) وقال أبو حيان في الباب نفسه: "الفاعل اسم سبقه رافعه لفظا أو نية على طريقة (فَعَل) أو (فاعَل). ورتبته التقديم على المفعول"(2).

2. وفي باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل يقول ابن عصفور: "وهي (فعولُ) و(فعَّال) و(مفعال) و(فعِل) وإنما عملت عمله لوقوعها موقعه، بدليل أنها للمبالغة، وفعل المبالغة (فعَّل) بتضعيف العين واسم الفاعل منه (مفعّل). فهذه الأمثلة إنذ واقعة موقع (مفعِّل)، ولذلك حكمها

(*)- الحُوَّارَى: بضم الحاء والواو المشددة، الخبز الأبيض، دقيقه من لباب البر: اللسان، مادة (حور)،183/2

(1)- ينظر: المقرب ص55.

(2)- ينظر: التقريب ص44

كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدم ذكره، إلا أن إعمال (فَعِل) و(فعيل) قليل، فمن إعمال (فعيل) قوله:

حَتَّى شَآها كَليلٌ مُوهِنا عَمِلٌ   باتتْ طِرَابًا وَباتَ الليلَ لم ينمِ

ومن إعمال (فعِل) قول زيد الخيل:

أَتانِي أنَّهم مَزِقُونَ عِرْضِي   جِحاشُ الكَرْمِلِينَ لَها فَديدُ[1]

أما أبو حيان فيقول في ذلك: "والمثال المبالغة "فُعول وفعَّل ومفعال وفعِل وفعيل" وإعمالها قليل، وهي اسم المفعول كاسم الفاعل في أحكام"[2].

فمن هذه المقابلة بين ما أورده ابن عصفور في "المقرب" وأبو حيان في "التقريب" يتبين مدى الإيجاز والاختصار الذي عني به أبو حيان، والحق أن "التقريب" في هذا لا يمكن فهمه ما لم يكن المتعلم مطلعًا على ما هو موجود في "المقرب".

فإن تكن منه فائدة لهذا الكتاب فهي أنه جمع أبواب النحو ومباحثه المفيدة للمتعلم بأسلوب محكم الإيجاز دقيق التعبير يصلح للحفظ والاستظهار. وهو ما رغب فيه أبو حيان حين وضع كتابه، وتوخاه فيمن يقرأه أو يطالعه.

إن في أمثلتنا التي سقناها مما كتبه النحاة المغاربة والأندلسيون، يتبين نهج متفرد في التأليف برعوا ، وفتحوا الباب فيه واسعا ، وعبدوا فيه الطريق سالكة، إلى من جاء بعدهم، نهج يقوم على تيسير النحو العربي للطلبة الدارسين الذين عانوا من طول مسائله وعويص أمثلته، فقدموه لهم في نماذج من التأليف تراعي ابتداءهم وبساطة فكرهم، فتوجز في أبوابه وتقتصر على ما هو أفيد وأنفع في تعلم مبادئ النحو، وتبسط من تمثيلاته، وتجعل من قواعده مادة سهلة الاستيعاب من خلال المتون النثرية أو المنظومات الشعرية الطيعة في الحفظ، كما أن هذا المنهج قائم على استبعاد التعليلات المكدة والأقيسة المرهقة التي لا تزيد من مسائل النحو إلا تعقيدا، فرأيناهم يرفضون أنواعا من العلل أورثت النحو الملالة والصدود من المتعلمين من الناشئة، وألوانا من الأقيسة كانت أشبه بالتمارين المضنية، فدعوا بصريح القول أنْ خلوا ما بين النحو وبين المنطق، وقد وجد المتأخرون من الدارسين في دعوات المغاربة ومناهجهم في تعليم النحو والتأليف فيه ما جعلهم يكبرون صنيعهم ، ويشهدون لهم بالسبق والتقدم، فلا تقوم دعواهم هم –في هذه العصور

(1)- المقرب ص141.
(2)- التقريب ص 58.

المتأخرة- إلى على هدي تلك الدعوات الأُوَل، وهي شهادة يدخرها التاريخ لألئك النحاة الذين أغمض عنهم الطرف طويلا فلم يحظوا بكثير من الإنصاف والاعتراف.

ولعلنا من خلال هذا البحث حاولنا أن نعيد لهم شيئا من حقهم علينا ، ونرد لهم بعض فضلهم ؛ أن وجدنا النحو سائغا نتعلمه ونرغب فيه كما رغبوا، فلعلنا نبلغ معشار ما بلغوا.

مقـــد مة

نشـأ النحـو العربـي وسـما حتـى بلـغ عنـان السـماء، وتبـارى النحـاة وتنافسـوا فـي إجادتـه وإتقانـه والإضافة إليه ،مذ كان مسائل بسيطة في الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر حتى صار بحثا دقيقا، وعلما تتنوع فروعه وتختلف مذاهبه وشروحه. وذهب ذلك التنافس والتباري فبلغ شأوا بعيدا، حين صار لكل فريق نهج وطريق، تحددت معالمه وتباينت مسالكه، وكان لدواعي المذهبية، والإقليمية حظٌّ فـي تعـدد مـذاهب النحـو ومدارسـه ؛ فقامـت البصـرة تخـط أول نهـج يجمـع المـادة اللغويـة ويستقريها، ويستنبط منها الأحكام على طريق الفلاسفة، ونشأت إلى جانبها الكوفة تحاول العودة بهذا الدرس إلى أسس ومبادئ الفكر العربي المعتمد أساسا على الرواية والنقل ، لا على التعليل والقياس والاستنباط ، وبينهما، أخذت بغداد ونحاتها على عاتقها مذهب التوسط بين الفريقين و الإفادة من كليهمـا..وتقدم الـزمن واتسـعت رقعـة الدولـة الإسـلامية ، وبعدت الشقة بين الأمصـار، واختلفت الأفكار، فنهضت في كل إقليم من أقاليم العالم الإسلامي الكبير، مدرسة لها خصوصيتها، ومنهجهـا فـي التعامـل مـع المـوروث الضـخم ، مـن أدب العـرب و لغـتهم، فكـان للشـام مدرسـته ، ولمصر مدرستها ، وللمغرب والأندلس مدرستهما.

ولئن كان حظ تلك المدارس النحوية في المشرق الإسلامي كبيرا، حين خاض الباحثون – القدامى والمحدثون- في تاريخها وأعلامها، وأبانوا عن أسسها ومبادئها، وكشفوا عن مناهجها وطرائقها في التعامل مع المادة اللغوية، فإنه ما كان حظ مدرسة منها ليغنيَ ولا ليشبعَ نهم رائد البحث ، وهو يحاول سبر أغوار الدرس النحوي العربي القديم ، ولعل المدرسة التي عنينا هي مدرسة المغرب والأندلس ، فلم تهتم بهذا الاتجاه من البحث على مر الخمسين عاما الماضية غير أبحاث ثلاثة ، كان أولها بحث الدكتور أمين علي السيد عن الاتجاهات النحوية في الأندلس سنة1964 وكان الثاني للدكتور عبد القادر رحيم الهيتي عن خصائص النحو في الأندلس سنة1975 وكان الثالث للدكتور رمضان القحواش سنة 1995عن جهود المغاربة النحوية ، ولكنها جميعا لم تهتم بالتأسيس لمدرسة مستقلة ، بل كانت تتناول بطريقة سريعة بعض الخصائص أو الأعلام أو المسائل التي خالفت فيها غيرها ، ولذلك رأينا أن البحث في موضوع يحاول إماطة اللثام عن وجه هذه المدرسة ، ويكشف عن خصوصيتها ، وتميزها من غيرها من

مدارس الشرق الإسلامي، له أهميته ، وهو ما جعلنا نسير في هذا الطريق، ونحاول من خلال بحثنا الموسوم بـ (**مدرسة النحو في المغرب والأندلس خلال القرنين 7و8هـ ، بحث في المصطلح والمنهج والوظائف**) ، أن نسهم ـ على ضآلة الجهد ـ في استكمال حلقة البحث في تاريخ النحو العربي المغربي المنقوصة، وبيان أسس هذا النحو ومبادئه، و اختياراته؛ خصوصا

أن المنهج التعليمي في عصرنا، يكاد يغرف من نبع مغربي خالص، من خلال منظومة ابن مالك في النحو التي صارت مرجع الطلاب والباحثين على السواء ، وكان تخصيصنا للقرنين السابع والثامن قائما على أهمية البحث النحوي في هذه الحقبة ، فقد بلغ الدرس النحوي فيهما الذروة ، و استكمل شروطه ومميزاته ، ثم إن طبيعة البحث المتعمق تقتضي أن يكون المجال الزماني محدودا حتى يسهل حصر الخصائص والصفات والتدقيق فيها.

ولئن كان هدف كل باحث في اختيار موضوع بحثه يتحدد بناءً على الرغبة في خوض مجاهيله والكشف عن مغاليقه وتقديم مادة علمية لم تستوف حظها من البحث الكشف ، فإن داعيا أكبر كان رائدنا و نحن نقدم على اختيار موضوعنا ، وهو شعورنا ببعض الحيف الذي لحق أسلافنا من نحاة المغرب الإسلامي ؛ إذ لم يولَ درسهم النحوي الرائد في أحايين كثيرة حظا من النظر، و لم يؤت نصيبا من الاهتمام أو الاعتراف.

ولقد تولد لدي هذا الشعور حينما شرفني **الدكتور محمد خان** بتدريس مقياس المدارس النحوية لطلبة السنة الرابعة ، إذ وجدت أن المادة العلمية التي تبحث في المدرسة النحوية المغربية لا تكاد تستوفي الدرس الذي يليق بمقام مدرسة نحوية متكاملة ، في حين كان حظ نظيراتها من المدارس الأخرى كبيرا ، وبعد أن بحت لأستاذي بهذا الشعور، أشار علي بالخوض فيه ، و شجعني على المضي في طريقه، وبدد كثيرا من المخاوف العلمية التي كانت تخامرني ، ووجدت في نفسي الرغبة كبيرةً لأن أطرق هذا الموضوع ؛ وفاء وإنصافا ، لأولئك الأماجد العظام من نحاة المغرب والأندلس .

ويمكن سوق **دواعي اختيار الموضوع** عموما فيما يأتي :

- إثراء تاريخ البحث في مدارس النحو و اتجاهاته.
- تحديد معالم المدرسة النحوية في المغرب و الأندلس.
- الكشف عن مصطلحات ومناهج الدرس النحوي المغربي.
- بيان دور المغاربة في إثراء النحو المشرقي.

فهذه الدواعي وغيرها، كانت وراء سعينا إلى الخوض في غمار هذا البحث.

ولكم كانت طريق هذا البحث صعبة ، زاد من صعوبتها ، تناثر آثار المغاربة بين مخطوطات، دست بين رفوف المكتبات بعيدةً أن تنالها أيدي المحققين للتراث، أو مطبوعات بعدت الشقة في الحصول عليها لتفرقها بين المكتبات المختلفة في البلاد العربية ، أو بين آثار ضاعت على مر الأزمنة وكر الدهور، ولم تبق من إشارة إلى ما حوته من نفائس هذا العلم إلا من خلال بعض الكتب المشرقية التي سجلت شيئا من مادتها، ولكن هذه يصعب التعامل معها لصعوبة التحقق من نقولها ، إذ لا يمكن مقارنة ما جاء فيها و مقابلته بالنصوص الأصلية.

وعلى الرغم من هذا ، فقد حاولنا -ما أمكن- التغلب على هذه العوائق و الصعاب ، بما أتيح لنا من كتب مطبوعة، أو ما وقع تحت أيدينا من مخطوطات، و اجتهدنا في التنقيب عن كل رأي، أو مذهب ، أو اختيار، خالف فيه المغاربة و الأندلسيون نظراءهم من نحاة المشرق، فأثبتناه مسوقا بحججهم في ذلك .

أما ما يتعلق **بمنهج الدراسة** فكان:

1- الاعتماد على المنهج التاريخي في تتبع آثار المغاربة.
2- التمثيل بأكبر قدر من الأمثلة التي تناولت القضايا النحوية، وعدم تعميم الأحكام.
3- الاعتماد على النصوص الواردة في مؤلفات المغاربة أنفسهم، و التحقق مما أورده غيرهم عنهم.
4- عدم التسرع في إصدار الأحكام حتى استيفاء الأدلة.
5- اللجوء إلى التحليل و النظر و المقارنة، للحكم على اختيارات النحاة ومذاهبهم .

ولبلوغ الغاية مما أردنا ، فقد كانت مصادرنا أصيلة، توجهت إلى آثار المغاربة ذات الصيت الذائع ، والشهرة الطائرة ، و القدر العلمي الكبيرفي مجال النحو، فجمعنا المقدمة الجزولية ، ومتن الآجرومية ، وألفية ابن معط وفصوله الخمسين وألفية ابن مالك ، و تسهيله ، ومقرب ابن عصفور ، و توطئة الشلوبين، وارتشاف أبي حيان، وغيرها من نفائس ودرر المغاربة والأندلسيين، وللوقوف أقرب من هؤلاء النحاة ، فقد كانت كتب الطبقات وتراجم النحاة ، معينا لنا على معرفة هؤلاء النحاة ، ومعرفة جانب من حياتهم ونشاطهم ، كما كانت كتب الدراسات التي أقيمت على بعض الكتب النحوية أو الشخصيات العلمية أو الاتجاهات ، نعم العون والسند في بحثنا .

وقد جاء البحث ، في مقدمة ومدخل وأربعة فصول وملحق وخاتمة.

ففي **المقدمة** كان الحديث عن موضوع البحث ، ومنهجه ودواعي اختياره، و خطة العمل فيه، والصعاب التي اعترضته.

وأما **المدخل** ، فقد خصصناه للحديث عن الحياة السياسية التي عاشتها بلاد المغرب والأندلس خلال هذين القرنين، و انقسامها إلى دويلات متصارعة متنافسة، تسعى كل منها إلى الظفر بالسلطان على هذه البلاد، وما كانت تخوضه من حروب مع الصليبيين في الضفة الأخرى من البحر، كما تحدثنا فيه عن الحياة الدينية التي كانت سائدة، والتنافس بين مذهب مالك ومذهب أهل الظاهر ، وأثر المذهبين على النحو، كما كان للحياة الأدبية والعلمية في هذا العصر انعكاس على منهج البحث في العلوم المختلفة، وعلى الحياة الفكرية بوجه عام .

أما **الفصل الأول،** فقد جاء الحديث فيه عن الدراسات النحوية قبل القرن السابع ، وعرضنا من خلاله إلى أوليات النحو في المغرب و الأندلس، وأطواره فيها ، من التقليد إلى الاستقلال والتمايز، والى آثار المذاهب النحوية المشرقية في نحو هذه البلاد، كما كان لنا حديث عن موارد النحو المغربي التي وصل إلينا من خلالها ، متمثلة في الكتب النحوية المتخصصة ، أو كتب التفاسير والقراءات القرآنية، فوقفنا عند بعضها ، بالنظر و العرض. ولا يمكن الحديث عن نحو مغربي في هذه الفترة ، دون الإشارة إلى ابن مضاء القرطبي و ثورته على نحو المشرق، ولذلك خصصنا مبحثا يتناول هذه الثورة ودواعيها وآثارها على حركة التفكير النحوي في هذه البلاد .

وفي **الفصل الثاني،** جاء الحديث مفصلا عن أسس المدرسة النحوية المغربية، فأثبتنا في أوله أحقية النحو في هذه البلاد أن يكون له مدرسة خاصة، لها منهجها واختيارها ومبادئها التي تقوم عليها، دافعين كل الآراء التي حاولت-ظلما- استبعاد نسبة هذا النحو إلى مدرسة مستقلة، ثم عرضنا لآراء واختيارات نحاة المغرب والأندلس في جميع أبواب النحو، فرأيناها متميزة جادة، كانت أصوب في كثير من الأحيان من آراء و اختيارات نحاة المدارس الأخرى، ولم تكن سمات المدرسة النحوية لتتم ، دون اصطلاحات خاصة ، تتخذها لنفسها، فكان حديثنا عن تلكم الاصطلاحات ، ثم حديث عن أثر هذا النحو المتميز بآرائه في مدرسة مصر و الشام النحوية.

و في **الفصل الثالث،** كان الوقوف على الأصول النحوية التي أقام عليها المغاربة و الأندلسيون نهجهم المستقل، فعرضنا لآرائهم و مواقفهم من القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، وتفردهم باتخاذهم الحديث الشريف أصلا بعد القرآن الكريم وقبل الشعر العربي، في تأصيل القواعد النحوية ، كما عرضنا لمواقفهم من الاحتجاج بشعر العرب وكلامهم،وكذا نظرتهم واحتكامهم إلى القياس والتعليل من خلال بيان مواقف بعض أعلامهم منهما.

أما **الفصل الرابع،** فقد أفردناه لمنهج الدرس النحوي عند المغاربة والأندلسين، وهو منهج يقوم أساسًا على تيسير النحو وتبسيطه، بتخليصه من ألوان الأقيسة والتعليلات المكدة، وعرضه في صورة شائقة يسيرة على الطلاب، بما ابتكروه من نظام تأليف المتون النحوية ؛ الشعرية و النثرية ، وطريقة مبسطة من التأليف النحوي، تقوم على التمثيلات اليسيرة والأسلوب السهل الجميل ، وكان رائدنا في كل ذلك عرض لنماذج من هذه التآليف والمنظومات.

وذيلنا هذه الدراسة **بملحق** ، جمعنا فيه تراجم مشاهير النحاة المغاربة و الأندلسيين، في هذه الفترة الممتدة بين القرنين السابع والثامن الهجريين.

و**خاتمة** البحث ، كانت عرضا موجزا لأهم النتائج التي توصل إليها، وثني ذلك بفهارس فنية و فهرسا لمحتوياته.

وبعد كل هذا ، فإنا نرجو أن يكون هذا العمل قد أسهم -ولو قليلا- في الكشف عن ملامح مدرسة نحوية مغربية أندلسية متميزة، بآرائها ، و مواقفها ، و اصطلاحاتها، ومنهجها الذي صار مسلك الدارسين المحدثين الداعين إلى تيسير النحو، و تبسيطه، كما نرجو، أن نكون قد وفقنا إلى الوفاء بديْن أسلافنا من المغاربة-علينا- في بعثهم للناس، أعلامًا شامخة،لا تقل رفعة وقدرا عما شرقنا بمعرفته من أعلام النحو في المشرق، ولا نخفي حقيقة أن نقول أن هذا البحث، قد فتح أعيننا على كنوز دفينة في التراث المغربي، تستصرخ الباحثين لإخراجها إلى الناس وتقديمها حقيقة علمية رائعة.

و في الأخير ، لا يسعني إلا أن أقف إجلالا ، إلى الرجل الذي رعى هذا البحث، مذ كان فكرة تدور بخلدي ، إلى أن صار عملا ظاهرا، لم يدخر من جهده ووقته شيئًا يمدني به أنى طلبت، وصبر عليّ في كل ذلك صبرًا جميلا.

إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور محمد خان** ، كل شكري وامتناني، كما أحمل كل الشكر والتقدير، إلى الأستاذ الفاضل **الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم** بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، على ما أولاني به من الرعاية والحدب طيلة فترة البحث التي قضيتها هناك.

وإلى كل من مد لي يد العون ، من الأهل والأصدقاء ؛ ليصل هذا العمل إلى ما وصل إليه، خالص تقديري واعترافي .

وأخيرًا ليغفر لي أساتذتي العلماء من المغاربة ، على أن تجرأت على كنوزهم الباهرة ، محاولا كشف يواقيتها، وما مثلي في ذلك إلا كحامل التمر إلى هَجَر، ومُهدي الوشي إلى عدن.

و الله أسأل أن يقبل هذا العمل المتواضع و أن ينفع الناس به.

ملخص باللغة بالأجنبية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	الصفحة

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

فهرس الشواهد الشعرية

حرف الراء

حرف السين

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الياء

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الموضوعات

ملحق خاص بتراجم النحاة الأندلسيين والمغاربة
في القرنين السابع والثامن الهجريين

أعلام النحاة في هذين القرنين:

لقد صحبنا طيلة هذه الدراسة أعلام من النحاة المغاربة في هذا العصر، أبنّا عن بعض مذاهبهم واختياراتهم ووقفنا عند أهم آثارهم ومؤلفاتهم التي انتهجت في النو نهجا جديدا متميزا باليسر والسهولة والبعد عن كل ما يعيق أن يصل النحو بسيطا إلى المبتدئين من المتعلمين. وسنقف في هذا الملحق عندهم نترجم لهم بإيجاز حتى تتم الفائدة ويستبين القصد، نرتبهم في ذلك ترتيب الزمان لا الشهرة.

وقد اقتصرنا على من عرضنا لآرائهم حتى تتم الفائدة، ولم نشأ أن نطيل لأن كتب التراجم قد أوفت في ذلك.

1. الجزولي (607هـ أو 610هـ):

هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى بن يوماريلي الجزولي[1]، المنسوب إلى قبيلة جزولة وهي إحدى القبائل البربرية لبلاد المغرب، المراكشي مولدا، نشأ ببلدة مراكش، ودرس الفقه والحديث والقراءات واللغة والنحو الذي اشتهر به، رحل إلى مكة حاجًا فعرج على مصر ولقي نحويها ابن بري فقرأ عليه كتاب "الجمل"، كما أخذ عليه ابن بري شيئا من النحو[2]، قال ابن خلكان في ترجمته: "كان إماما في علم النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه"[3]، وعرف الجزولي بتورعه وتواضعه، فكان إذا سأله الناس عن مقدمته، هل هي من تصنيفك؟ قال: لا ،تورعا ، تصدر للإقراء في ألمرية ببلاد الأندلس، فتخرج عليه كثير من النابهين أمثال الشلوبين، والمالقي، وأحمد بن محمد بن بشار السبائي، كما درس ببجاية فأخذ عنه يحيى بن معط الزواوي الجزائري، ومحمد بن قاسم بن منداس البجائي الجزائري، كان لأبي موسى مصنفات كثيرة لعل أهمها مقدمته المسماة "القانون" التيا شتهرت بين تلاميذه، وقيل إنه جاء فيها بالعجب لدقتها وإحاطتها وإيجازها، وقد غلبت عليها صناعة المنطق، قال السيوطي: "قال الصلاح الصفدي في شرح لامية العجم: أنشدني الشهاب محمود قال: أنشدني لنفسه مجد الدين ابن ظهير الإربلي أبياتا كتبها من نظمه على الجزولية:

مقدمة في النحو ذات نتيجة   تناهت فأغنت عن مقدمة أخرى
حبانا بها بحر من العلم زاخر   ولا عجب للبحر أن يقذف الدرا[4]

---

(1) ينظر: بغية الوعاة 276/2، إنباه الرواة 372/2.
(2) بغية الوعاة 236/2.
(3) وفيات الأعيان 157/3، شذرات الذهب لابن العماد 26/5.
(4) شذرات الذهب 26/5.

وذكر ابن خلكان ثلاثة أقوال لوفاته: سنة 610هـ، أو سنة 607هـ، أو سنة 606هـ، وذكر القفطي سنة 605هـ.

2. ابن خروف الاشبيلي (ت609هـ):

هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن نظام الدين الحضرمي الأشبيلي، ولد بإشبيلية[1]، وأخذ العلم عن ابن طاهر المعروف بالخدب وأتقن عليه كتاب سيبويه، كما أخذ عن ابن ملكون، وتلقى الحديث عن ابن زرقون والفقه وأصوله عن ابن بشكوال، تعددت رحلاته إلى رندة وقرطبة وفاس وسبتة وبلاد الشام. برز في العربية وكان له فيها اختيارات كثيرة وخاصة على مذهب البصريين، اشتهر بخصوماته ومناظراته وردوده على كثير من النحاة، إذ كان في خلقه زعارّة[2] كما يقولون، وأشهر خصوماته كانت مع ابن مضاء القرطبي الذي رد عليه في كتابه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو"، فلما بلغ ابن مضاء قال فيه: "نحن لا نبالي بالكباش النطاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان"[3].

له مصنفات كثيرة أشهرها: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، شرح على جمل الزجاجي، شرح لإيضاح الفارسي، وكتابه الذي ذكرنا في الرد على ابن مضاء.

توفي ابن خروف بإشبيلية سنة 609هـ.

3. ابن معط الجزائري (ت628):

هو يحي بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الجزائري، ولد ببجاية سنة 546هـ، وتتلمذ على أبي موسى الجزولي في بلده، كان إمامًا مبرزا في العربية وناظما كبيرا فحفظ صحاح الجوهري وغيره من كتب اللغة[4]، ورحل إلى مصر فالتقى علماءها، ثم دمشق حيث أقام وتولى النظر في مصالح المسلمين هناك، وأقرأ النحو بها زمنا فانتفع به خلق كثير دراسة وتصنيفا، ولما زار الملك الكامل الأيوبي دمشق ورأى من جلال قدره رغبه في الانتقال إلى مصر فرحل واستقر بالقاهرة مدرسا بجامع عمرو بن العاص، وأجرى له جراية جزيلة، حتى وفاته سنة 628هـ، ولم يذكر المؤرخون لابن معطٍ كثيرًا من التلاميذ لأن أسلوبه في التدريس كان عاما ولم يكن له مجلس خاص يقبل عليه تلامذة بأعيانهم، ومن أشهر هؤلاء الذين أخذوا عنه، السويدي الحكيم شيخ الأطباء المعروف بابن طرفان الأنصاري الدمشقي، وتاج الدين محمود بن عابدين الصرخدي،

---

(1) بغية الوعاة 237/2
(2) زعارَّة: غلظة وشدة في الخُلُق
(3) تكملة الصلة لابن الأبّار ص122
(4) ينظر: بغية الوعاة 344/2، معجم الأدباء 35/20، شذرات الذهب 129/5

وإبراهيم بن يوسف الأنصاري السكندري المعروف بابن العطار، وأبو بكر عمر بن سالم القسنطيني النحوي وقد ذكر السيوطي أنه تزوج من ابنته[1].

وأما مؤلفاته فهي كثيرة جدا لعل أشهرها، ألفيته المسماة "الدرة الالفية في علم العربية"، وكتاب "الفصول الخمسون في النحو"، وقصيدة في القراءات السبع، وله أيضا شرح جمل الزجاجي، وشرح أبيات سيبويه وكتاب العقود والقوانين، ونظم جمهرة ابن دريد في اللغة، وله نظم كتاب الصحاح للجوهري ولم يكمله، ومن شعره:

قالوا تلقب زين الدين فهو له نعت جميل فقد زين الأَمَنا

فقلت لا تعذلوه فإن ذا لقب وقف على كل بخس والدليل أنا

وكانت وفاته بالقاهرة سنة 628 هـ[2].

4. أبو علي الشلوبين (ت645هـ):

هو أبو علي محمد بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي من أهل اشبيلية ولد سنة 562هـ[3]، ظهرت نجابته منذ صباه، قال ابن عبد الملك: "وظهرت نجابته قديما، فقد وقفت على خطى الحافظ أبي بكر بن الجد وأبي الحسن بن نجية مجيزين له "كتاب سيبويه" بعد أن أخذه عنهما بين سماع وقراءة، وقد وصفاه بالأستاذية وما يناسبها من أوصاف نبلاء أهل العلم وطلابه، وهو ابن اثنين وعشرين عاما أو دونها، وحسبك بها شهادة له بالإدراك ولا سيما من الحافظ"[4].

تصدر أبو علي للإقراء في إشبيلية، فقد كان ذا معرفة بالقراءات، حاملا للآداب واللغات، آخذا بطرف صالح من رواية الحديث، متقدما في العربية كبير أساتيذها، باشبيلية مبرزا في تحصيلها، ومستبحرا في معرفتها متحققا بها، حسن الالقاء لها والتعبير عن أغراضها"[5]. فطارت شهرته لذلك في بلاده الأندلس التي لم يرحل عنها وفي غرها من البلاد، فقد ذكر ياقوت الحموي متحدثا عن شلوبينه: "ينسب إليها أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي النحوي، إمام عظيم مقيم باشبيلية وهو حي أو مات عن قريب"[6].

---

(1) ينظر: بغية الوعاة 470/1

(2) ينظر: وفيات الأعيان 3/ 156 ،شذرات الذهب 129/5، بغية الوعاة 344/2.

(3) بغية الوعاة 2/ 224، إنباه الرواة 332/2، شذرات الذهب 5/ 232

(4) الذيل والتكملة 5/ 463

(5) نفسه

(6) معجم الأدباء 360/3

وكثر تلاميذه حتى قال ابن الزبير: "وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه أو نحوي لا يستند ولو بواسطة إليه"[1]. وكان أشهر هؤلاء التلاميذ ابن عصفورواللبلي والصفار والرعيني وابن الحاج وابن أبي الربيع والخشني وكثير من أعلام الأندلسيين.

لأبي علي الشلوبين مصنفات في النحو كثيرة، كان أبقاها في الذكر والأثر شرحاه على الألفية، الكبير والصغير وكتاب التوطئة وهي التي نقلت آراءه واختياراته التي كثيرا ما خالف فيها أستاذه الجزولي.

كانت وفاة أبي علي سنة 645هـ[2].

. ابن هشام الخضراوي (ت646هـ):

هو أبو عبد الله محمد بن يحي بن هشام، ويعرف بالبرذعي، من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس، أخذ النحو عن ابن خروف وعن الشلوبين، وأخذ القراءات عن أبيه[3]، عني في تصنيفه بكتاب الإيضاح للفارسي، فألف عليه "الإفصاح بفوائد الإيضاح" و"الاقتراح في تلخيص الإيضاح" و"شرح الاقتراح في تلخيص الإيضاح"، كما صنف "فصل المقال في أبنية الأفعال"، و"النقض على الممتع لابن عصفور" له آراء كثيرة مبثوثة في المغني والهمع، يتفق في طائفة منها مع البصريين أو الكوفيين أو سابقيه من الأندلسيين، ومن أشهر مخالفاته إنفراده بالقول إن (ما) في (لا سيما)، لازمة لا تحذف أبدا على خلاف النحاة[4]، توفي بتونس في 646هـ.

6. ابن الحاج (ت647هـ):

أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي المعروف بابن الحاج، كان مقرئا أصوليا أديبا محدثا لغويا، أخذ النحو عن الشلوبين ومهر فيه[5]، قيل إنه كان متحققا في العربية حافظا للغات مقدما في العروض، وإنه لم يكن في أصحاب الشلوبين أحد مثله[6]، كما أخذ عن أبي محمد بن حوط الله، وأبي الحسن بن الشريك، والدباج[7]، من مصنفاته: شرح على سر الصناعة لابن جني، ومختصر للخصائص، وشرح على إيضاح الفارسي، وقد اشتهر باعتراضاته على كتاب المقرب لابن عصفور، وله إملاء على كتاب سيبويه، وكان يقول: "إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء"، توفي سنة 647هـ.

(1) صلة الصلة لابن الزبير 71/7
(2) وفيات الأعيان 458/3
(3) ينظر: بغية الوعاة 1/ 267
(4) ينظر: همع الهوامع 1/ 234
(5) بغية الوعاة 1/ 359
(6) ينظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة،الفيروز أبادي،تح مؤمن فوزي الخير، دار الكتاب ،ط1،سنة 1997 ، ص31
(7) نفسه ص30.

7. علم الدين اللورقي (ت661هـ):

وهو أبو محمد القاسم بن الموفق بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي الإمام اللورقي النحوي، قال عنه ياقوت الحموي: "إمام في العربية عالم بالقراءات اشتغل في صباه بالأندلس وأتعب نفسه، حتى بلغ من العلماء منتهاه، فصار عينا للزمان وما من علم إلا وله فيه أوفر نصيب"[(1)]، لقي الجزولي في المغرب وأخذ عنه بعض علمه، قال القفطي: "وأخبرني صديقنا النحوي اللورقي الأندلسي، قال: اجتزت به (أي الجزولي) في طريقي، فأرشدت إلى منزله فدققت عليه بابه فخرج، فسألته عن مسألة في مقدمته فأجابني عنها وتركته وانصرفت.." [(2)]، ورد مصر ثم اتجه إلى دمشق فسمع عن الكندي كتاب سيبويه، ثم ذهب إلى بغداد فجلس إلى حلقة أبي البقاء العُكبَري، ثم توجه إلى حلب ثم دمشق واستوطنها، والتف الناس حوله يستفيدون منه، كما انتفعوا بمؤلفاته الكثيرة وأشهرها: "شرح المقدمة الجزولية" المسمى "المباحث الكاملية"، و"شرح على مفصل الزمخشري" في أربع مجلدات، وله أيضا في القراءات "شرح الشاطبية". توفي بدمشق سنة 661هـ[(3)].

8. ابن بزيزة (ت662هـ):

هو عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد التميمي التونسي، ولد بتونس سنة 606هـ[(4)]، وبها نشأ وأخذ العلم عن مشايخها، ومنهم، أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار الرعيني، وأبو الحسن علي بن الحسن التجيبي[(5)]، وحاز على أيدي هؤلاء الشيوخ علما كثيرا، فقد كانت له باع طويلة في الحديث وعلومه، ونظرات في التفسير، كما كان من أئمة الفقه المالكي المعتمد عليهم، وإلى جانب هذا فقد كان أديبا ولغويا متميزا، إذ أن صناعة الفقه والتفسير والحديث تستوجب كثيرا من علم اللغة والنحو والصرف والعروض، لم تذكر كتب التراجم شيئا من تلامذته أو ممن أخذوا عنه.

أما مؤلفاته فقد غلبت عليها تآليف العلوم الشرعية، ومن تلك المؤلفات: شرح أسماء الله الحسنى، منهاج العوارف إلى روح المعارف وهو في شرح بعض الأحاديث، ومطامح الأفهام في شرح الأحكام، وهو كتاب في الحديث أيضا[(6)]، وكتاب غاية الأمل في شرح الجمل.

توفي ابن بزيزة بتونس سنة 662 أو 663هـ.

---

(1) معجم الأدباء 234/16
(2) إنباه الرواة 331/1
(3) ينظر: بغية الوعاة 250/2
(4) معجم المؤلفين،عمر رضا كحالة ،دار إحياء التراث العربي-بيروت،سنة 1957، 239/5.
(5) ينظر: غاية الأمل 642/2.
(6) غاية الأمل في شرح الجمل111/1.

9. ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ):

أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي المولود سنة 597هـ، من أشهر نحاة الأندلس، قرأ النحو على الشلوبين وأخذ عنه كتاب سيبويه، قال ابن الزبير: "أخذ عن الأستاذ الجليل أبي علي الشلوبين، ولازمه مدة في علم العربية، وانتفع به كثيرا، ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة"[1].

كما أخذ عن ابن الدباج، ووقف ابن عصفور عنايته على النحو ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غيره ولا تأهل لغير ذلك، وعرف النحاة قدره حتى جعل خاتم النحويين، قال القاضي نصر الدين بن المنير:

أسند النحو إلينا الدؤلي عن أمير المؤمنين البطل

بدأ النحو علي وكذا قل بحق ختم النحو علي[2]

عرف ابن عصفور بصبره على المطالعه فكان لا يمل ذلك[3]، ورحل إلى كثير من البلاد معلما ومدرسا فأقرأ بشريش، ومالقة ولورقة وأقام بتونس حتى توفي، فكان له طلاب كثير، منهم قاسم بن علي المعروف بالصفار، وأبو عبد الله محمد بن علي الأنصاري المالقي المعروف بالشلوبين الصغير، ومنهم أبو زكريا يحي بن أبي بكر بن عبد الله الغماري التونسي النحوي.

كان ابن عصفور بعيدا عن الورع، نديما لمجالس الشراب، حتى إن وفاته كانت في إحداها سنة 669هـ[4] وله من التآليف، الممتع في التصريف، والضرائر، وشرح الأشعار الستة وشرح الحماسة وشرح المتنبي ومختصر المحتسب وشرح الإيضاح وشرح الجمل وشرح الجزولية ولم يكمله، والمقرب وشرح المقرب، ولابن عصفور آراء كثيرة تفرد بها، لعل أشهرها قوله: أنه لا يصح الاستثناء في العدد، معتلا بأن أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد إلا على ما وضعت له[5]، ولذلك فسر قوله تعالى: "فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما" على معنى التكثير في الألف وليس على معنى العدد.

10. أبو عبد الله القرطبي (ت671هـ):

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي القرطبي، أغفلت كتب التراجم الحديث عن حياته وعن شيوخه، وقال ابن فرحون: "كان من عباد الله الصالحين، والعلماء

(1) ذيل الصلة 142.
(2) بغية الوعاة 210/2.
(3) نفسه.
(4) ينظر: معجم الأدباء 234/16.
(5) ينظر: همع الهوامع 1/ 228.

العارفين، الزاهدين في الدنيا، المشغول بما يعنيهم عن أمور الآخرة، أوقاته معمورة ما بين توجه وعبادة "[1]، وقال عنه المقري: "وكان ابن أبي بكر شيخا فاضلا، وله تصانيف مفيدة، تدل على كثرة اطلاعه ووفور علمه، ومنها تفسير القرآن، مليح إلى الغاية، اثنا عشر مجلدا"[2].

وأما مؤلفاته فلعل أشهرها تفسيره المسمى "الجامع لأحكام القرآن" الذي قال فيه الداودي: "هو من أجل التفاسير وأعظمها، أسقط منه القصص والتاريخ، وأثبت عوضها أحكام القرآن واستنباط الأدلة، وذكر القراءات والإعراب والناسخ والمنسوخ"[3]. وقال عنه ابن فرحون: "ولم أقف على تأليف أحسن منه في بابه"[4]. توفي سنة 671هـ.

11. ابن مالك الأندلسي (ت672هـ):

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين الجياني الأندلسي[5]، ولد بجيان وسمع في بلده من ثابت بن خيار الكلاعي، وأبي علي الشلوبين في المغرب، أما في المشرق فقد جلس إلى ابن عمرون والسخاوي وابن يعيش الحلبي[6]. رحل ابن مالك من الأندلس إلى الشام وأقام بحلب، التي تصدر للإقراء بها زمنا، ونظم فيها كافيته ثم انتقل إلى حماة، حيث نظم الألفية، ومنها إلى دمشق حيث تصدر بالجامع الأموي وولي مشيخة المدرسة العادلية التي شرطها القراءات والعربية، كان ابن مالك أمة في الاطلاع والحفظ، فكان يأتي بالشواهد مما لا قبل للنحاة به، حتى تحيروا من أمره فيها، وكان منهجه أن يحتج بالقرآن الكريم فإن لم يجد فمن الحديث فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامها، وربما ساقها جميعا وفق هذا الترتيب، وهو أول من استكثر الاحتجاج بالحديث وجعله أصلا من أصول الاحتجاج مخالفا في ذلك سنة من سبقوه، وقد تعقبه أبو حيان كثيرا على هذا، يعد إمام النحاة وحافظ اللغة في عصره، قال عنه ابن العماد: "وصرف همته إلى اتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، وكان إماما في القراءات وعللها، أما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها ،وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرا لا يجارى وحبرا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلا عليه"[7].

---

(1) الديباج المذهب 308/2.
(2) نفح الطيب 2/ 410.
(3) طبقات المفسرين، للداودي، تح محمد عمر، مكتبة وهبة، ط2،سنة 1994،1/65.
(4) الديباج المذهب 308/2.
(5) ينظر: شذرات الذهب 5/ 339، وبغية الوعاة 130/1.
(6) ينظر: نفح الطيب 2/ 421، وشذرات الذهب 5/ 339.
(7) شذرات الذهب لابن العماد 339/5، بغية الوعاة 130/1.

وكان ابن مالك غزير التأليف، كتب في كل الفنون وكان فيها مجيدا ناثرا أو ناظما، فأربى عددهاعلى الثلاثين، كان من أشهرها: منظومة الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت، والخلاصة الألفية في ألف بيت وعليها شروح كثيرة، وكتاب عمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحه، وكتاب تسهيل الفوائد وشرحه وشرح المقدمة الجزولية، وشواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، وإكمال الاعلام بمثلث الكلام، وتحفة المودود في المقصور والممدود، وكتاب الاعتضاد في الظاء والضاد، ولامية الأفعال ،وهي منظومة في التصريف[1]، وغيرها كثير كثير مما لا يتسع المجال لذكره، كانت لابن مالك مذاهب في النحو واختيارات واصطلاحات جعلته يمثل اتجاه المدرسة المغربية بجدارة، فكانت أراؤه عماد آراء هذه المدرسة واختياراتها. توفي ابن مالك سنة 672هـ بدمشق[2].

12. ابن الضائع (ت680هـ):

هو أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف الاشبيلي المعروف بابن الضائع، ولد بإشبيلية سنة 614هـ[3]، درس العربية وعلم الكلام والمنطق والفقه واللغة، وعلت شهرته في النحو على ما عداه، قال ابن الزبير: "بلغ الغاية في النحو ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم وله في مشكلات الكتاب عجائب"[4].

أخذ العلم عن الأستاذ أبي علي الشلوبين وأبي زكريا بن ذي النون وأبي العباس بن فرتون[5]،و رد اعتراضات ابن الطراوة على صاحب الإيضاح واعتراضاته على سيبويه، واعتراضات ابن السيد على الزجاجي، كما رد على ابن عصفور اختياراته، كان أول من أثار مسألة عدم الاحتجاج بالحديث معللا ذلك بروايته بالمعنى وعجمة رواته، وتبعه في ذلك تلميذه أبو حيان[6]، وكان يعيب على ابن خروف هذا النهج من الاستشهاد، له عدة مصنفات أهمها: تعليق على كتاب سيبويه، وشرح للكتاب جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف، وله شرح على جمل الزجاجي، وآخر على إيضاح الفارسي[7]، توفي بغرناطة سنة 680هـ.

13. ابن أبي الربيع (ت688هـ):

---

(1) ينظر: مقدمة التسهيل محمد بركات
(2) بغية الوعاة 134/1.
(3) نفسه 204/2.
(4) الذيل والتكملة 5/ 273.
(5) ينظر: بغية الوعاة 2/ 205.
(6) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ص168.
(7) ينظر: بغية الوعاة 204/2.

أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الاشبيلي[1]. ولد بإشبيلية سنة 599هـ، وتلقى العلم على علمائها، فأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون بن بقي، وأخذ كتاب سيبويه عن أبي الحسن بن الدباج وصحب الشلوبين، ذكر السيوطي أنه تصدر للإقراء يافعا. حين التمس فيه شيخه الشلوبين نبوغا ونباهة، ورأى ما هو عليه من عوز وفقر فأذن له بالتدريس، وصار يرسل إليه صغار الطلبة ويحصل له منهم ما يكفيه[2].

هاجر من إشبيلية بعد أن استولى عليها الفرنجة إلى "سبتة" وتوطنها وأقرأ بها النحو[3]، فاشتهر وعظم أمره، وتصدر للاقراء والتعليم حتى صار قطبا. وكان من تلامذته عبد الملك بن شعيب القشتالي، والقاسم بن يوسف التجيبي ومحمد بن عبد الملك المراكشي، وأبوالطيب محمد بن إبراهيم السبتي[4].

ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، ملخص القوانين في النحو، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وكتاب "كان ماذا"، وهو يدور حول منع هذا التعبير، في مناظرة وقعت بينه وبين مالك بن المرّحل "هل يقال كان ماذا؟" فمنعه ابن أبي الربيع وأجازه مالك وقال:

عاب قوم كان ماذا   ليت شعري لم هذا؟

وإذا عابوه جهلا   دون علم كان ماذا؟[5]

توفي ابن الربيع في سنة 688هـ.

14. ابن عبد النور المالقي (ت702هـ):

أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي[6] المولود سنة 630هـ، كان عالما في الفقه والمنطق والعروض والنحو، لكنه لم يشتهر إلا به، أخذ العلم عن أبي المفرج المالقي وأبي الحسن بن الأخضر[7]، وأبي عمرو الداني[8].

رحل من بلده مالقة إلى سبتة ثم عاد إلى الأندلس، فدرس النحو في ألمرية ووادي آش[9]، كان من أبرز تلامذته أبو الحسن بن يعيش، ومحمد بن إبراهيم بن جابر الجذامي، وله عدة مؤلفات معظمها في النحو منها: رصف المباني في حروف المعاني، والذي وصفه السيوطي بأنه من

(1) بغية الوعاة 190/1، ونفح الطيب 61/2.
(2) بغية الوعاة 2/ 125.
(3) الإحاطة في أخبار غرناطة 400/1.
(4) ينظر: بغية الوعاة 1/ 180، 229، الديباج المذهب 235/2، 282.
(5) ينظر: نشأة النحو ص264.
(6) ينظر: الإحاطة 1/ 296 وما بعدها.
(7) بغية الوعاة 1/ 332.
(8) الإحاطة 1/ 197.
(9) الاحاطة في أخبار غرناطة 196/1.

أعظم ما صنف، وأنه خير دليل على تقدم المالقي في العربية[1]، وله أيضا شرح على المقدمة الجزولية وعلى كتاب الكوامل لأبي موسى الجزولي، وشرح على مقرب ابن عصفور، وله أيضا شرح على إيضاح الفارسي وتقييدات على جمل الزجاجي، توفي بألمرية سنة 702هـ[2].

15. ابن آجروم (ت 723هـ):

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي الملقب بالأستاذ والمشهور بابن آجروم[3]، ولد بفاس سنة 673هـ، وأقام بها وأقرأ فيها، واشتهر بالقراءات والنحو، أخذ عن جماعة بفاس منهم الشيخ أحمد بن محمد الموانغيلي الضرير (ت779هـ)، والفقيه الأستاذ أحمد بن محمد بن حزب الله الخزرجي (ت741هـ) وقرأ عليه محمد بن علي بن محمد الغساني (ت741هـ) [4].

رحل إلى الحج وفي طريقه عرج على القاهرة حيث أقام زمنا، فأخذ عن أبي حيان وأجازه، وضع آجروميته بمكة، ولذا يقال لها "الحرمية"[5]، وهي أشهر كراسات النحو ومقدماته، أقبل عليها الطلاب لسهولتها وإيجازها وكفاية نحوها للمبتدئ، وأطبقت شهرة الآجرومية الآفاق فترجمت إلى كثير من اللغات، ووضعت عليها الشروح ونظمت وأعربت ووضعت على الشروح الحواشي، وكان أشهر شراحها الشيخ خالد الأزهري والمكودي. وقد جرى ابن آجروم في مقدمته على نهج الكوفيين فعبر باصطلاح الخفض عن الجر، كما كانت له اختيارات الكوفيين في بعض المسائل، فقد ذهب إلى أن الأمر معرب مجزوم، وذكر في الجوازم (كيفما) والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون[6]، وله من المصنفات أيضا: شرح حرز الأماني في القراءات، ونظم في قراءة نافع سماه "البارع"[7].

توفي ابن آجروم بفاس سنة 723هـ.

16. أبو حيان الأندلسي (ت745هـ):

أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي النفزي نسبة إلى قبيلة نفزة البربرية، ولد بمطخشارش ضواحي غرناطة سنة 654هـ[8]. ونشأ بها وتعلم على شيوخها، وطوف في البلاد شرقها وغربها يستزيد من العلم ويعب من بحره، قال الفقيه

---

(1) بغية الوعاة 332/1.
(2) بغية الوعاة 332/1.
(3) ينظر: بغية الوعاة 1/ 238، شذرات الذهب 62/6.
(4) بغية الوعاة 238/1.
(5) ينظر: كشف الظنون 2/ 1796.
(6) ينظر: بغية الوعاة 2/ 238.
(7) ينظر: النبوغ المغربي عبد الله كنون 1/ 210.
(8) ينظر: نفح الطيب 2/ 535 وما بعدها، وبغية الوعاة 1/ 280.

الرعيني الأندلسي إن أبا حيان قال: "سمعت بغرناطة ومالقة وألمرية وبجاية وتونس والاسكندرية والقاهرة ودمياط.." [1]، وعدد كثيرا من البلاد التي أخذ منها، كان أديبا ونحويا ولغويا وفقيها ومفسرا وعالما بالقراءة، وإليه آلت رئاسة النحو بعد ابن مالك، ورحل من بلاده في الأندلس حين وقعت جفوة وخلاف بينه وبين شيخه ابن الطباع، فرفع أمره إلى الأمير محمد بن نضر، الذي توعده بالتنكيل فخرج أبو حيان خفية وركب البحر ولحق بالمشرق[2].

كثر شيوخه في الأندلس ومصر وكان يفخر أنه سمع من أكثر من أربعمائة عالم[3]، ومن الذين أخذ عنهم: أبو جعفر بن الطباع وأبو الحسن الأبذي وأبو جعفر بن الزبير وابن الضائع، وابن أبي الأحوص، وابن النحاس تلميذ ابن مالك وغيرهم كثير[4]، وقد أخذ على هؤلاء علما جمًّا كان فيه آية ومثالا فقد حكى عن نفسه وعن علمه قائلا: " ففي مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة.. والموطأ ومسند عبد بن حميد ومسند الدارمي ومسند الشافعي ومسند الطيالسي والمعجم الكبير للطبراني.. ومن كتب النحو فأروي بالقراءة كتاب سيبويه والإيضاح والتكملة والمفصل وجمل الزجاجي وغير ذلك، والأشعار الستة والحماسة وديوان حبيب والمتنبي والمعري.." [5]، ويفتخر أبو حيان كثيرا أنه آخر نحوي يروي كتاب سيبويه سماعا بالمشرق والمغرب، جلس للإقراء بالجامع الأقمر بالقاهرة وتخرج عليه أعلام مدرسة مصر النحوية ومنهم: تقي الدين السبكي، والشيخ جمال الدين الأسنوي، والحسن بن قاسم المرادي المعروب بابن ام قاسم، وابن عقيل والسمين الحلبي، ومحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي المعروف بناظر الجيش وإبراهيم بن محمد السفاقسي، وابن أم مكتوم ،وكل هؤلاء أعلام ورؤساء المذهب في مصر والشام، قال ابن العماد في شذراته: "وصارت تلامذته أئمة وشيوخا في حياته"[6].

عرف أبو حيان بتعقبه لابن مالك النحوي واعتراضه على آرائه ومذاهبه، وقد شرح تسهيله وألفيته وتلقاه فيهما بالنقد والتقليل من شأنه، وكان من أكبر مآخذه عليه، مسألة استشهاده بالحديث، إذ أنه كان كثيرا ما يلمح إلى مذهب ابن مالك في هذا كقوله: "وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره"[7]، أو قوله: "واستدل بأثر جاء عن أبيّ على عادته

(1) نفح الطيب 2/ 548، 549.
(2) شذرات الذهب 6/ 146.
(3) الدرر الكامنة 4/ 304 ، ونفح الطيب 2/ 551.
(4) شذرات الذهب 6/ 145.
(5) نفح الطيب 2/ 549، 550.
(6) شذرات الذهب 6/ 146.
(7) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص19 ،و خزانة الأدب 1/ 10.

في إثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون[1]"، وقد كان أبو حيان على مذهب شيخه ابن الضائع في هذه القضية –وقد أفضنا القول فيها من قبل.

على أن تتبعه لابن مالك كان لا يمنعه من الاعتراف بعلم الرجل وجلالة قدره وقدر مؤلفاته وخصوصا الألفية والتسهيل؛ فنراه يضع عليهما الشروح ويقربهما إلى الناس، قال السيوطي: "هو الذي جسَّر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم في قراءتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها"[2]، وعبر هو عن إعجابه بالتسهيل بقوله في البحر المحيط: "أحسن موضوع في علم النحو وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب (تسهيل الفوائد) لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي مقيم دمشق"[3].

أما مصنفاته فكانت كثيرة كثيرة جمعت علوما عدة أجادها أبو حيان ولعل أشهرها، البحر المحيط، والنهر الماد في التفسير، وجزء من الحديث، والنافع في قراءة نافع، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب، وكتاب التذكرة، وكتاب غاية الإحسان، وكتاب التقريب، وكتاب التدريب، واللمحة البدرية، وتحفة الندس في نحاة الأندلس، ونور الغبش في لسان الحبش، منطق الخرس في لسان الفرس.. [4].

توفي أبو حيان بالقاهرة سنة 745هـ.

17. الشاطبي (ت790هـ):

هو أبو اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي اللخمي المشهور بالشاطبي[5]، تلقى العربية والقراءة على أئمة المغاربة ومنهم أبو القاسم السبتي وعبد الله التلمساني والمقري وابن لب، ونبغ في فنون شتى وصنف فيها مؤلفات أعجب بها الناس، منها: الموافقات والاعتصام في أصول الفقه، والإفادات والإنشادات في الأدب، ومن مؤلفاته النحوية واللغوية: الاتفاق في علم الاشتقاق وأصول النحو، وشرح على ألفية ابن مالك، وهو صاحب مذهب التوسط في الاستشهاد بالحديث، حيث أجازه إذا علم أن ألفاظه نقلت لمقصود خاص بها ،كأحاديث فصاحته أو أدعيته أو ما إلى ذلك، وهو الرأي الذي أخذ به المجمع اللغوي بالقاهرة. وقد نقل رأيه البغدادي في خزانته[6]، توفي الشاطبي سنة 790هـ.

---

(1) الارتشاف 1/ 387.
(2) بغية الوعاة 1/ 287.
(3) البحر المحيط 1/ 06.
(4) ينظر: بغية الوعاة 1/ 282، 283،و الدرر الكامنة 304/4،305.
(5) ينظر: الأعلام 1/ 71، نشأة النحو ص225.
(6) خزانة الأدب 1/ 12، 13.

خـــــاتمـة

لعلنا بعد هذا العرض الذي قدمنا ، عن الاتجاه الذي سلكه المغاربة في درسهم النحوي، منذ القرن الثالث الهجري ، بعد وصول كتابي الكسائي و سيبويه إلى بلادهم ،إلى أن بلغ الذروة و شدا ،خلال القرنين السابع و الثامن الهجريين، نكون قد قنعنا بتميز هذا الاتجاه ، واستقلاله عن البحث النحوي في المشرق، بما خص به نفسه ، من آراء شملت كثيرا من قضايا النحو و مسائله ، في مختلف الأبواب ، فكان لنحاته فيها ، الخروج على ما أُلف عند نحاة المشرق من الآراء ، أو الاستدراك عليه و التوسع، بعيدا عما رُمي به هذا الاتجاه ، من تهم التلفيق و المزاوجة بين المذاهب ، و بما أشاع من المصطلحات والتعابير ؛ التي كتب لكثير منها الظهور على ما عداها من اصطلاحات النحو المشرقي ، في كثير من الأبواب ، غير أن أظهر ما في نحو المغاربة والأندلسيين ، هو منهجهم و طريقتهم في التعامل مع كثير من الأصول النحوية ، التي ظلت زمنا غير قصير ،على جمودها ، والتبعية والتقليد في الأخذ بها .

فكان منهجهم في تقديم النحو مادة تعليمية؛ منهجا لم نجد له نظيرا فيما تقدم ، فقد سبقوا في ذلك دعاوى التجديد و التيسير ، التي سرت بين الباحثين في مطلع القرن العشرين ، فكانوا السباقين إلى تيسير النحو ، وتبسيطه للمتعلمين ؛ بما خلصوه منه من المباحث والأبواب المُكدّة ، وبما استعانوا به من الأمثلة البسيطة الواضحة ، وبما عرضوه فيه من أسلوب شائق رائق، فكانت مادته هينة لينة ، تسيل على ألسنة الطلاب سيْلا .

وقد أمكننا ما وجدنا عليه البحث النحوي في بلاد المغرب والأندلس ، من الشمول والإحاطة و التأصيل ، واتخاذ الأدوات ، أن نجزم بوجود مدرسة نحوية متميزة ، ظاهرة على ما سواها ، مؤثرة فيما بعدها ، ورثت نحو المشرق ، وتربعت على عرش الدرس النحوي ، بعد زوال سلطانه ، إثر سقوط دولة بني العباس ، واستمر إشعاعها زمنا غير يسير، حتى أتى مدُّ الفرنجة على ممالك الإسلام ودويلاته ، في الأندلس و الشمال الإفريقي.

وكانت أسماء أعلامها ، لا تقصر عن أسماء كبار نحاة المشرق ، بل إنها تجاوزها في كثير من الأحيان.

ويمكن أن نوجز أهم ما وصل إليه البحث من النتائج فيما يأتي :

1- لم يتخلف علماء المغرب و الأندلس ، عن المشاركة الفاعلة في النشاط النحوي منذ وصول هذه الصناعة إلى بلادهم ، درسا وشرحا و تأليفا ، حول ماكتبه كبار النحاة كسيبويه و الكسائي، و الزجاجي ، و الفارسي ، فكانت شروحهم لهذه الكتب ، من أجلّ وأنفع الشروح وأغزرها مادة ، وقد ضمنوها بعضاً من اختياراتهم.

2- كان للمذهب الديني أثره الواضح في نحو المغاربة ، فقد كانت آثار المذهب الظاهري على النحو المغربي لا تخفى ، وكانت ثورة ابن مضاء القرطبي شاهدًا على ذلك ، وحين تحول المغاربة إلى مذهب مالك ، كان أثر ذلك بينًا أيضا ، وخصوصا في التعامل مع الحديث النبوي الشريف، وجعله مصدرا من مصادر الاستشهاد ، فأكثروا منه ، حتى عيبوا على ذلك.

3- لم يتردد نحاة المغرب والأندلس ، في المشاركة بآرائهم النحوية ، التي خالفوا فيها كبار النحاة ، دونما شعور بنقص ، فكانت آراء الجزولي ، وابن خروف ، وابن معط ، وابن عصفور ، وابن مالك وغيرهم ، أكثرَ دقة وأقرب إلى روح اللغة ، من آراء غيرهم ، في كثير من الأحيان .

4- أطلق المغاربة والأندلسيون، كثيرًا من المصطلحات النحوية ، التي خالفوا بها مصطلحات المدارس المختلفة ، وقد كتب لبعضها الشيوع والظهور على مصطلحات المشارقة ، لما فيها من الدقة والإيجاز ، ومن أمثلتها ، نائب الفاعل ، والبدل المطابق ، ولغة "يتعاقبون فيكم ملائكة ".

5- عد المغاربة القراءات الشاذة ، مما ينبغي الاحتجاج به ، فكانوا يتعاملون معها باحترام وتأدب كبير ، فلم يبالغوا في ردها ، أو تخطئة القراء بها ، كما فعل غيرهم ، بل كانوا يلتمسون لها التخاريج المناسبة ، على لغات العرب المختلفة.

6- أُنزل الحديث الشريف مكانته اللائقة بين مصادر الاحتجاج ، فكان مصدرا ثانيا ، بعد القرآن الكريم ، وقبل الشعر العربي، وهو نهج مخالف لنهج المشارقة ، الذين رفضوا الاحتجاج به ، وقدموا الشعر على القرآن الكريم في الاستشهاد والاحتجاج ، وكان ترتيب المصادر عند المغاربة ، يبدأ بالقرآن الكريم ، ثم الحديث الشريف ،ثم الشعر العربي .

وقد أخذ مجمع اللغة العربية ، بهذا الرأي ، حين عدّ الحديث ، مما يستشهد به في قضايا اللغة والنحو ، ليس على سبيل الإطلاق ، ولكن على سبيل التوسط و الاعتدال.

7- توسع بعض المغاربة ، ومنهم ابن مالك ، في حدود المكان والزمان في الاستشهاد بالشعر وكلام العرب، فرأيناه يستشهد بشعر قبائل خرجت عن حدود الفصاحة ، التي رسمها اللغويون الأوائل ،أو بشعر بعض المتأخرين كالمتنبي و المعري.

8- رفض نحاة المغرب - تأثرا بابن مضاء – الإيغال في الاحتكام إلى القياس ، وخصوصا ما تعلق منه بالتمارين غير العملية ، وكثيرا من وجوه التعليل الفاسدة ،ومن أشهرهم ابن خروف وابن الضائع وأبو حيان.

9- ابتكر نحاة المغرب ، طريقة المتون النحوية الشعرية والنثرية ، وسيلة من وسائل تعليم النحو، وتقديمه للطلاب ، في إيجاز وسهولة ، تضمن حفظه وتذكرَ أحكامه وقواعده ، فكانت ألفية ابن معط و ألفية ابن مالك، ومتن الآجُرّومية ، شاهدا على ابتكارهم.

10- أعاد المغاربة ترتيب الأبواب النحوية في كتبهم على أساس وظيفي، فجمعت المرفوعات في باب ، والمنصوبات في باب ، والمجرورات في باب ، وكان لهم في ذلك ، السبق على غيرهم ، وقُلدوا فيه -كما فَعل ابن هشام في كتابه " قطرالندى" .

11- أسهم المغاربة بتراثهم النحوي ، وبجهودهم التي لم تخفَ ، في قيام مدرسة مصر والشام النحوية ، التي كانت آخر المدارس النحوية العربية القديمة ، فكانت مواقفها وآراؤها في كثير من الأحيان ، تبعا لآراء ومواقف المغاربة، وكان نشاط أعلامها ، دائرا في أكثر الأحيان ، حول شرح أو تعليق ، على أعظم آثار المغاربة ، كالألفية ،أوالتسهيل ، أوالفصول وغيرها.

وهكذا أسهمت هذه المدرسة النحوية وأضافت إلى بناء النحو العربي الشامخ قمة أخرى، جعلته أكثر علوًا و أرسخ قدما ، فحُق لها أن تُنزل بين مدارس النحو منزلتها التي تستحق.